كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

انعكاسات عملية طوفان الأقصى على مفهوم الردع الإسرائيلي

إعداد الطالبة: مباركة مش

إشراف الأستاذ: علي بوحامد

أعضاء لجنة المناقشة:

(الرتبة العلمية) اسم ولقب الأستاذ	الصفة
آدم قبي	رئيسا
علي بوحامد	مشرفا ومقررا
عبد الله بلحبيب	مناقشا

نوقشت وأجيزت: ../../2025

السنة الجامعية : 2025/2024

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

أنا الممضي أسفله،

السيد (ة):.....مباركة مني.....

الصفة: طالب (ة)،

التخصص:.....دراسات أمنية واستراتيجية.....

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 210745652 والصادرة بتاريخ 2024/02/20

مسجل (ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر، عنوانها:

.....إشكالية عملية تطهير مناطق النزاع على.....

.....مفهوم الردع الاستراتيجي.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

بتاريخ: 2025/05/27

توقيع المعني

الإهداء

إلى من غرست في قلبي بذور الطموح، وسقتني بالحب والدعاء،

إلى من سهرت الليالي من أجلي، وكانت سندي في كل مراحل حياتي...

إلى أمي الغالية، رمز التضحية والعطاء،

وإلى روح أبي، التي لا تزال تحفّني بالدعاء والرضا،

إلى إخوتي وأخواتي، شركاء النجاح والمحبّة،

آلى زوجي الكريم وأبنائي محي الدين وعبد الرقيب وأحمد عبد المجيب وداوود

إلى أساتذتي الكرام، منارة العلم والنور،

إلى كل من وقف بجانبي في رحلة البحث والعلم...

أهدي ثمرة جهدي وتعب السنين.

شكـر وعـرفـان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبتوفيقه أنجزت هذه المذكرة التي تمثل حصاد جهد ومسيرة علمية حافلة بالتحديات والتجارب.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى أساتذتي الكرام في قسم العلوم السياسية ، على ما بذلوه من جهد في تعليمي وتوجيهي، وما غرسوه فينا من قيم العلم، والبحث، والدقة الأكاديمية. لقد كنتم نبراسًا ينير طريقنا، فلكم مني كل التقدير والعرفان. ولا يفوتني أن أخص بالشكر والعرفان مشرف هذه المذكرة، الأستاذ المشرف علي بوحامد ، الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته السديدة، وملاحظاته القيمة، ودعمه المستمر، فكان خير معين في إنجاز هذا العمل. كما أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الفاضل عصام بن الشيخ، الذي كان له الفضل الكبير في دعمي وتشجيعي، لقد كان لعطائه العلمي أثر بالغ في مسيرتي، فله مني كل التقدير والامتنان، وأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء كما وأشكر الأخ الفاضل محمد المهدي شنين على دعمه لي الا محدود في سنوات الدراسة الماضية. كما أوجه كلمة شكر وتقدير لزملائي في العمل في مديرية الشؤون الدينية والأوقاف الذين ساندوني وشاركوا معي هموم هذه المرحلة، وكانوا لي سندًا في أوقات الضيق، ورفاق دربٍ في مسيرة البحث والمعرفة وأخص بالذكر رئيس ملحة التعليم القرآني والتكوين الأستاذ محمد الأزهر بوغابة والأستاذ عبد الحي عبد الرحمان

لكم جميعًا، أقدم خالص امتناني، وأدعو الله أن يوفقنا جميعًا لما فيه الخير والصلاح.

مقدمة

مقدمة

لا تزال القضية الفلسطينية تمثل أحد أبرز ملامح الصراع الدولي والإقليمي منذ منتصف القرن العشرين، لما تتضمنه من تشابكات تاريخية، وأبعاد دينية، وصراعات قومية، وتجاذبات جيوسياسية. فقد بدأت مأساة الشعب الفلسطيني مع إعلان قيام "دولة إسرائيل" في 15 مايو 1948، عقب انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وما تلاه من تهجير قسري وتطهير عرقي بحق أكثر من 750 ألف فلسطيني، في ما يُعرف بـ"النكبة". شكّل هذا الحدث نقطة التحول الأهم في التاريخ الفلسطيني المعاصر، إذ فتح الباب أمام صراع طويل الأمد، بين مشروع استيطاني استعماري مدعوم من القوى الغربية، وشعب يسعى لاسترداد أرضه وحقوقه الوطنية.

منذ النكبة وحتى اليوم، مرت القضية الفلسطينية بمحطات محورية أعادت تشكيل بنيتها النضالية والسياسية، بداية من حروب النكسة (1967) وحرب الاستنزاف، مرورًا بحرب أكتوبر 1973، واتفاقيات كامب ديفيد، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية، ثم الانتفاضتين الأولى (1987) والثانية (2000)، واتفاق أوسلو الذي وُقع في 1993، وما تبعه من تفكك المشروع الوطني الفلسطيني ودخول العملية السلمية في نفق مظلم. ومع تعثر المسار السياسي، صعدت فصائل المقاومة، وفي مقدمتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، كفاعل رئيسي في معادلة الصراع، حيث اعتمدت على تطوير أدوات مقاومة عسكرية متقدمة نسبياً مقارنة بالسياق العربي العام.

وفي ظل تفوق إسرائيل العسكري والتكنولوجي، اعتمدت الدولة العبرية منذ تأسيسها على عقيدة الردع (Deterrence Doctrine) كركيزة أساسية في سياستها الأمنية والدفاعية، ترتكز على القدرة على توجيه ضربة موجعة لأي تهديد محتمل، لردع خصومها عن التفكير في مهاجمتها. تطورت هذه العقيدة مع تطور الحروب الإسرائيلية، وتراوحت بين الردع التقليدي والاستباقي، إلى الردع غير المتماثل في مواجهة الفاعلين من غير الدول، مثل حزب الله والمقاومة الفلسطينية. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تصدعات متزايدة في فعالية هذه العقيدة، خصوصاً في ظل تنامي قدرات فصائل المقاومة وتطور أدائها الاستخباراتي والتكتيكي.

في هذا السياق، جاءت عملية "طوفان الأقصى"، التي أطلقتها كتائب القسام – الجناح العسكري لحركة حماس – صباح السابع من أكتوبر 2023، كحدث نوعي غير مسبوق في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. العملية التي نُفذت عبر هجوم بري وجوي وبحري من قطاع غزة، استهدفت مستوطنات ومواقع عسكرية في غلاف غزة، وأدت إلى مقتل وإصابة وأسر مئات الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، شكلت صدمة استراتيجية لم تكن في حسبان أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية. وهو ما وضع مفهوم الردع الإسرائيلي أمام اختبار حقيقي، بعدما ظهر فشل المنظومة الأمنية والعسكرية في توقع ومنع العملية، بل وفي التعامل السريع معها.

إن عملية "طوفان الأقصى" مثلت تحولاً مفصليًا في طبيعة المواجهة، إذ أظهرت أن فاعلين غير دوليين، يملكون إمكانيات متواضعة مقارنة بالجيش الإسرائيلي، قادرون على خرق الخطوط الدفاعية، وشلّ القدرة على السيطرة، وزرع الفوضى داخل عمق الكيان الإسرائيلي. وبهذا، فإن مفهوم الردع، الذي طالما شكّل حجر الزاوية في

الاستراتيجية الإسرائيلية، بات مهدداً بفقدان قدرته على التأثير، لا سيما أمام جبهة مقاومة تتبنى مبدأ "توازن الردع" لا الخضوع له.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

تتمثل في تحليل أثر عملية طوفان الأقصى على مفهوم الردع الإسرائيلي ، وكشف التغيرات التي طرأت على توازن الردع في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مما يسهم في تطوير الفهم الأكاديمي في العقيدة الأمنية الإسرائيلية وتحدياتها الجديدة.

الأهمية الموضوعية :

تنطلق من اهتمامي كمواطنة عربية وطالبة باحثة بالقضايا الأمة العربية والإسلامية وأزمة الصراع العربي الإسرائيلي حيث وجدت في حدث طوفان الأقصى دافعا قويا لتحليل أثره على التوازنات الأمنية والإستراتيجية منطقة الشرق الأوسط.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات عملية "طوفان الأقصى" على مفهوم الردع الإسرائيلي، من خلال الوقوف على مدى تأثير هذه العملية في زعزعة العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وتقييم قدرة المقاومة الفلسطينية على فرض معادلات جديدة في توازن القوة. كما تسعى إلى فهم التحولات في سلوك الاحتلال الإسرائيلي بعد العملية، واستكشاف إن كانت هذه التحولات تعبر عن تراجع فعلي في فاعلية الردع، أم أنها مجرد ظرفية قابلة للاستيعاب ضمن الاستراتيجية الإسرائيلية طويلة المدى.

مبررات إختيار الموضوع

الأسباب الموضوعية:

تُعدّ عملية طوفان الأقصى واحدة من أكثر الأحداث المفصلية في تاريخ الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، لما أحدثته من زلزال أمني واستراتيجي داخل إسرائيل، الأمر الذي يدفع إلى إعادة النظر في مدى فعالية منظومة الردع التي لطالما تباهت بها المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

الأسباب الذاتية:

ينبع اختيار الموضوع أيضاً من اهتمامي بالقضية الفلسطينية كقضية مركزية للأمة العربية، وبالبُعد الاستراتيجي والعسكري للصراع، خصوصاً في ظل المتغيرات الجديدة التي أفرزتها هذه العملية غير التقليدية في طبيعتها وتوقيتها ونتائجها.

الإشكالية المركزية تتمحور حول:

كيف أثرت عملية طوفان الأقصى على منظومة الردع الإسرائيلية، وإلى أي مدى أدت إلى إحداث تغييرات جذرية في الاستراتيجية العسكرية والدفاعية لإسرائيل؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف أثرت عملية طوفان الأقصى على قدرة إسرائيل في تآكل الردع الإسرائيلي؟
- هل أدت العملية إلى إعادة تقييم في مفهوم الردع لدى القيادات العسكرية والسياسية الإسرائيلية؟
- ماهو تأثير عملية طوفان الأقصى على الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية؟

فرضيات الدراسة

1. تؤثر عملية طوفان الأقصى تأثيرًا سلبيًا على فعالية الردع الإسرائيلي.
2. يساهم تطور أداء المقاومة الفلسطينية في تراجع قدرة إسرائيل على فرض الردع.
3. يرتبط فشل الاستخبارات الإسرائيلية بإخفاق منظومة الردع في احتواء العمليات المفاجئة.

الإطار المنهجي للبحث

1. مناهج الدراسة:

المنهج الوصفي: هو أسلوب بحثي يهدف إلى دراسة الظواهر كما هي في الواقع من خلال جمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها بهدف فهم خصائصها وعلاقاتها دون التدخل في تغييرها، اعتمدت هذا المنهج في هذه الدراسة لأنه يساعدني في عرض وتحليل المعطيات المرتبطة بعملية طوفان الأقصى، وتوصيف ردود الفعل السياسية والعسكرية والإعلامية الإسرائيلية، مما يُمكّن من فهم السياق العام للحدث وتقدير تأثيره على البيئة الأمنية الإسرائيلية.

المنهج التحليلي: هو أسلوب بحثي يقوم على تفكيك الظواهر أو النصوص إلى مكوناتها الأساسية، ثم دراسة هذه الأجزاء للكشف عن العلاقات بينها وفهم أبعاد الظاهرة بشكل أعمق، واستخدمت هذا المنهج في هذه الدراسة من أجل تحليل الخطاب الإسرائيلي بعد عملية طوفان الأقصى، وذلك لفهم كيف أثّرت العملية على مفهوم الردع الإسرائيلي، وعلى التصورات الاستراتيجية تجاه المقاومة والبيئة الإقليمية.

المنهج المقارن: هو أسلوب بحثي يعتمد على مقارنة ظواهر أو حالات مختلفة بهدف التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بينها، واستخلاص أنماط أو تفسيرات عامة تساعد على فهم الظاهرة المدروسة بشكل أعمق، وقد استخدمت هذا المنهج لتحليل الفروقات بين الردع التقليدي والردع النووي، وذلك لفهم تحولات مفهوم الردع الإسرائيلي في ضوء عملية طوفان الأقصى.

المنهج الاستشرافي: هو أسلوب بحثي يُستخدم لتحليل المعطيات الحالية واستقراء الاتجاهات المستقبلية، بهدف توقع السيناريوهات المحتملة وصياغة رؤى استباقية، واستخدمت هذا المنهج لاستنتاج مآلات الردع الإسرائيلي، واستشراف تحولاته المحتملة بعد عملية طوفان الأقصى.

2. أدوات الدراسة:

تم الاعتماد على تحليل محتوى التقارير الإعلامية، والدراسات الأكاديمية، والمصادر الصادرة عن مراكز الأبحاث الإسرائيلية والفلسطينية، إضافة إلى التصريحات الرسمية الصادرة عن أطراف الصراع، من أجل الوصول إلى فهم معمق وموضوعي للظاهرة قيد الدراسة.

3. نظريات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على نظرية الردع لفهم كيف اهتزت قدرة إسرائيل على منع الهجمات من خلال التهديد بالعقاب، والنظرية الواقعية لتفسير السلوك الإسرائيلي في ضوء منطق القوة والحفاظ على الهيبة الأمنية في بيئة دولية وفوضوية.

مصطلحات البحث

الردع: لغة: يعني ردعه عنه: كفه ورده فارتدع [1]

إصطلاحا: منع دولة معادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها أومنعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديدا كافيا حيالها. [2]

- **المقاومة الفلسطينية:** تشير إلى مختلف الأشكال النضالية التي تبنتها الفصائل الفلسطينية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، بدءًا من المقاومة الشعبية، مرورًا بالمقاومة المسلحة، وصولًا إلى استخدام الصواريخ والعمليات النوعية. وتشمل حركات كـ"حماس"، "الجهاد الإسلامي"، و"كتائب شهداء الأقصى" وغيرها.[3]
- **معاداة السامية:** هي "مجموعة من المعتقدات أو التصرفات العدائية تجاه اليهود بوصفهم جماعة دينية أو عرقية أو ثقافية"[4]، وتظهر على شكل كراهية، تميز، أو اضطهاد.
- **عملية طوفان الأقصى:**

[1] إلهام ناصر، "نظرية الردع Theory of Deterrence" - ، الموسوعة السياسيّة تاريخ النشر 2022/03/06، تاريخ الزيارة 2025/04/04 https://political-encyclopedia.org/dictionary/

[2] صقر سعيد المريخي، استراتيجية الردع الاستراتيجي بين النجاح والفشل والتأكل، جامعة قطر كلية الآداب والعلوم، 2022

[3] محسن محمد صالح، الإنتفاضة الفلسطينية وأثرها في الكيان الإسرائيلي، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص17.

[4] عبد الوهاب المسيري، اليهود واليهودية والصهيونية: موسوعة معرفية، القاهرة: دار الشروق، 1999، مج1، ص98.

أما اختيار اسم "طوفان الأقصى"، فكان تعبيرًا رمزيًا عن حجم الرد العسكري، وربطه المباشر بـ المسجد الأقصى، في ظل تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية بحقه. وقد أشار محللون إلى أن التسمية تحمل دلالات دينية وثورية، وتُذكّر بحالة الغضب الشعبي التي شهدتها الأراضي الفلسطينية عام 2021 خلال "معركة سيف القدس"، والتي كان المسجد الأقصى أيضًا محورًا لها. "عملية طوفان الأقصى هي هجوم عسكري واسع النطاق نفذته كتائب القسام وفصائل فلسطينية أخرى في 7 أكتوبر 2023، وشكّلت أكبر ضربة تتلقاها إسرائيل منذ تأسيسها، حيث جرى اجتياح عدد من المستوطنات وإطلاق آلاف الصواريخ".[5]

- **العقيدة الأمنية الإسرائيلية:**

هي مجموعة المبادئ العسكرية والسياسية التي توجه سياسات إسرائيل الدفاعية والهجومية، وتعتمد على عناصر أساسية مثل الردع، والإنذار المبكر، والحسم العسكري السريع. تهدف هذه العقيدة إلى الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري ومنع أي تهديد وجودي.[6]

- **الحرب غير المتماثلة (Asymmetric Warfare):**

نوع من الصراع العسكري يتم بين طرفين غير متكافئين من حيث القوة والتسليح والموارد، حيث يلجأ الطرف الأضعف (غالباً المقاومة) إلى تكتيكات غير تقليدية لتعويض الفارق. تُعدّ المواجهة بين المقاومة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي مثالاً بارزاً لهذا النوع من الحروب.[7]

- **العمق الإسرائيلي:**

هو مصطلح يُستخدم في الدراسات الأمنية والجيوسياسية للإشارة إلى المجال الجغرافي الداخلي لدولة إسرائيل، بما يشمل المراكز السكانية الكبرى، والبنية التحتية الحيوية، والمؤسسات السياسية والعسكرية، "يشير العمق الإسرائيلي إلى قصر المسافة بين حدود إسرائيل ومراكزها الحيوية، وهو ما يجعلها عرضة لأي تهديد صاروخي أو هجومي في حال انهيار الردع."[8]

الخطة:

[5] الجزيرة نت، "طوفان الأقصى.. أكبر هجوم للمقاومة الفلسطينية على إسرائيل"، تاريخ النشر 7 أكتوبر 2023 تاريخ الزيارة 02 ماي 2025 https://www.aljazeera.net/encyclopedia

[6] أحمد خليفة، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015، ص 43.

[7] محمد جمال باروت، في علم السياسية: قضايا منهجية ونظرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2013، ص231.

[8] الجزيرة نت، "النار من كل مكان فهل باتت مبادئ بن غليون فاشلة في حماية إسرائيل؟"، تاريخ النشر 26 أكتوبر 2024، تاريخ الزيارة 02ماي 2025 https://www.aljazeera.net/politics

ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية: يتناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم الردع، بينما يركّز الفصل الثاني على الخلفية التاريخية والسياسية لنشأة وتطور الردع الإسرائيلي، أما الفصل الثالث فيسلّط الضوء على تأثير عملية "طوفان الأقصى" على مفهوم الردع الإسرائيلي.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للردع

تمهيد:

تشكل عملية "طوفان الأقصى" حدثًا فارقًا في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، سواء من حيث الأسلوب العسكري المتبع أو في رمزية التوقيت والسياق الجيوسياسي المحيط. إلا أن فهم أبعاد هذه العملية وتحليل نتائجها يتطلب مقاربة علمية مؤطرة نظريًا ومفاهيميًا، تأخذ بعين الاعتبار الخلفيات الفكرية التي تؤطر سلوك الفواعل في النزاعات المسلحة، وعلى رأسها مفهوم الردع، الذي يُعد من أبرز المفاهيم المحورية في علم العلاقات الدولية.

وعليه، يسعى هذا الفصل إلى بناء أرضية مفاهيمية ونظرية تؤهل لفهم أعمق لعملية "طوفان الأقصى"، من خلال التدرج أولًا في تفكيك مفهوم الردع كما ورد في أدبيات العلاقات الدولية والعلوم السياسية، مع استعراض مختلف المدارس الفكرية التي تناولته، وعلى رأسها المدرسة الواقعية، الليبرالية، والبنائية. كما يتناول الفرق بين أنماط الردع، لا سيما التقليدي والنووي، وما ينطوي عليه كل نمط من خصائص وقيود.

بعدها، ينتقل الفصل إلى استعراض الإطار النظري لمفهوم الردع كما طُبّق إسرائيليًا، من خلال رصد أبرز النظريات التي ساهمت في تشكيل الرؤية الإسرائيلية للأمن، كنظرية توازن القوى والردع الديناميكي، وتحليل التطبيقات العملية لهذا المفهوم، لا سيما عبر استراتيجيات الضربات الاستباقية، والردع المتبادل، وغيرها من أدوات الردع العسكري والسياسي.

كما يتوقف الفصل عند التحديات التي واجهت إسرائيل في تطبيق هذا المفهوم، خاصة في مواجهة حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية، التي لا تنضوي تحت المنطق الكلاسيكي للدول، مما أفرز واقعًا أمنيًا واستراتيجيًا جديدًا أعاد طرح تساؤلات جوهرية حول مدى فاعلية الردع في النزاعات غير المتكافئة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمفهوم الردع

يُعدّ مفهوم الردع من المفاهيم المركزية في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، وقد برز بقوة خلال حقبة الحرب الباردة ضمن سياقات الصراع النووي بين القوى الكبرى، قبل أن يتطور ليشمل أبعادًا جديدة تتعلق بردع الفواعل غير الدولية والصراعات غير التقليدية. ويكمن جوهر الردع في القدرة على التأثير في سلوك الخصم من خلال التهديد باستخدام القوة، بما يمنعه من اتخاذ قرارات يعتبرها الطرف الرادع مهددة لمصالحه أو أمنه القومي. غير أن هذا المفهوم لا يخلو من إشكاليات نظرية وتطبيقية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة في طبيعة التهديدات ووسائل القوة. لذلك، يسعى هذا المبحث إلى تقديم إطار مفاهيمي واضح لمفهوم الردع، من خلال تحديد دلالاته اللغوية والاصطلاحية، ورصد تطوره التاريخي، واستعراض أنواعه وشروطه الأساسية.

المطلب الأول: تعريف الردع في العلاقات الدولية والعلوم السياسية

في سياق النظام الدولي، تنوّعت الاستراتيجيات والآليات المعتمدة لإدارة النزاعات والصراعات بين الدول، حيث تسعى بعض الأطراف إلى تبني حلول عقلانية وسلمية تضمن الوصول إلى تسوية ترضي مختلف الجهات المعنية. غير أن هذه المساعي قد تُمنى أحياناً بالفشل، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات والصراعات. وقد أنتج هذا الواقع نظريات متعددة تهدف إلى فهم آليات إدارة النزاع وتوجيه السياسات الدولية وفقاً لمصالح الدول الكبرى التي تسعى إلى الحفاظ على توازن قواها ونفوذها العالمي. وفي هذا الإطار، برزت نظرية الردع كإحدى الركائز النظرية الهامة، لا سيما خلال فترة الحرب الباردة، حيث استُخدمت كأداة استراتيجية لثني الخصم عن القيام بأعمال من شأنها تهديد المصالح الحيوية للطرف الآخر. فما هي الأسس التي تقوم عليها هذه النظرية؟ وكيف تم توظيفها عملياً في سياق الحرب الباردة؟

تعريف نظرية الردع:

"أولاً لا بدَّ من تحديد تعريف الردع معجمياً. فتبعاً للقاموس المحيط إن "ردَعَه عنه: كَمنَعه: كفّه وردّه، فارتدع."[1]

تُعرَّف نظرية الردع على أنها استراتيجية تتبناها دولة أو مجموعة من الدول تهدف إلى منع وقوع أعمال عدائية محتملة من قبل أطراف معادية، وذلك من خلال التهديد بإنزال عقوبات صارمة تُشعر الطرف المقابل بأن تكلفة الإقدام على هذا الفعل ستكون أعلى بكثير من أي مكاسب محتملة قد تتحقق. ويستند الردع إلى إحداث حالة من الخوف أو الذعر في وعي الطرف الآخر، تجعله يمتنع عن اتخاذ قرارات عدوانية خشية العقاب. ويتضمن الردع تعهداً ضمنياً أو صريحاً بالانتقام أو الرد العقابي في حال عدم امتثال الطرف الآخر للسلوك المرغوب فيه.

تعريف آخر: على الرغم من قدم مفهوم الردع بوصفه ظاهرة سياسية واستراتيجية، إلا أن الأدبيات النظرية لا تجمع على تعريف موحّد له، حيث تتعدد المقاربات باختلاف زوايا النظر والمجالات التطبيقية. ويُعد من أبرز التعريفات المتداولة للردع أنه عملية تهدف إلى إقناع الخصم المحتمل بأن الكلفة التي سيتكبدها جراء الإقدام على عمل عدائي تفوق بكثير المكاسب المرجوة منه. كما يُنظر إلى الردع، من منظور سياسي، على أنه حالة مدروسة تُمارَس من أجل دفع الخصم إلى اتخاذ سلوك معين أو منعه من القيام به، من خلال التهديد بعقوبات صارمة، أو عبر أدوات أخرى كالابتزاز السياسي أو احتواء النزاعات.

[1] إلهام ناصر،" نظرية الردع"Theory of Deterrence – ، الموسوعة السياسيّة تاريخ النشر 2022/03/06، تاريخ الزيارة 2025/04/04 https://political-encyclopedia.org/dictionary/

وفي سياق آخر، يُفهم الردع أيضاً بوصفه وضعاً يتسم بغياب الحرب بين دولتين أو تحالفين نتيجة لتوازن الرعب، بحيث يكون كل طرف قادراً على ثني الآخر عن القيام بعمل عدائي بفعل امتلاكه لقدرات عسكرية مؤثرة تُجبره على التراجع. ويعبّر الجنرال أندريه بوفر عن هذا المفهوم باعتباره "منع الدولة المعادية من اتخاذ قرار باستخدام القوة أو الرد على موقف معين، من خلال إجراءات وتدابير تُحدث أثراً نفسياً رادعاً"[1]، وهو ما يسلّط الضوء على البعد النفسي في سياسة الردع، رغم اقتصار بوفر على الجانب العسكري منها.

غير أن بعض الباحثين، مثل بول هاث وبروس روسيت، يوسّعون من نطاق المفهوم ليشمل مختلف أدوات القوة والإكراه، حيث يرون الردع بوصفه محاولة من صانع القرار في دولة ما لإجبار نظرائه في دولة أخرى على الامتثال لمطالبه، الأمر الذي يعكس تفضيلاً لآليات الصراع والإجبار على حساب التعاون، في ظل وجود طرف يتمتع بقدرة عملية على فرض إرادته.

الردع في العلاقات الدولية

يُعد الردع أحد المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، إذ يستحيل تصور استقرار النظام الدولي دون وجود آليات قانونية وعقابية تضمن الامتثال للقواعد وتحول دون انتهاكها. وكما يحتاج الأفراد إلى قوانين تردعهم عن ارتكاب المخالفات، تحتاج الدول أيضاً إلى منظومة ردعية تكفل احترام القانون الدولي وتحمي الحقوق الوطنية.

وفي هذا السياق، يعرف الردع" على أنه عملية تهدف إلى آجبار الخصم على الإنصياع إلى منطق الحق الحق وإعادة حقوقنا التي يكفلها القانون الدولي"[2] الطرف الآخر، سواء على الكف عن أعمال عدوانية متكررة، أو على الخضوع لمنطق العدالة واستعادة الحقوق المشروعة. ويتأسس الردع على وجود إرادتين متعارضتين، تسعى كل منهما إلى تحقيق أهدافها من خلال تسخير إمكانياتها البشرية والمادية، والاستفادة من علاقاتها الدولية.

مرتكزات الردع

يرتكز مفهوم الردع على قاعدتين أساسيتين:

1. إقناع الخصم بجدية التهديد:

[1] رغد البهي، مرجع سابق,

[2] شاكر عبد القهار الكبيسي، مفهوم الردع في العلاقات الدولية، تاريخ النشر 03/١٠/2024،تاريخ الزيارة 2025/04/21 https://www.albasrah.net/ar_articles_2024/1024/shakr_051024.htm

يتطلب الردع إقناع الطرف المعادي بوجود قدرة حقيقية على معاقبته، عبر إلحاق الأذى أو تدمير أصوله الحيوية، بحيث لا يبقى لديه أدنى شك في جدية الرد. فعندما يدرك العدو أن الطرف الآخر قادر فعلياً على تنفيذ تهديداته، فإنه غالباً ما يُحجم عن الاستمرار في سلوكه العدائي.

2. إحداث التأثير النفسي:

لا يقتصر الردع على الجانب المادي، بل يتجاوزه إلى التأثير النفسي، عبر إقناع العدو بأن استمرار عدوانه سيؤدي إلى خسائر لا يمكن احتمالها، دون مكاسب تُذكر. فالإذعان في هذه الحالة يكون ناتجاً عن حسابات عقلانية لتكاليف مرتفعة غير مبررة.

أنواع الردع

ينقسم الردع إلى عدة أشكال، تختلف باختلاف الوسائل المستخدمة والسياقات التي تُمارَس فيها، ومن أبرزها:

1. الردع الإلكتروني:

يهدف إلى إلحاق الضرر بالبنية التحتية الإلكترونية للخصم، بما في ذلك الشبكات، الأنظمة، الحواسيب، والمواقع، بغرض شلّ قدراته في الفضاء السيبراني. وقد تم توظيف هذا النوع من الردع خلال عمليات "طوفان الأقصى" ضد الكيان الصهيوني من قبل مؤيدين للقضية الفلسطينية.

2. الردع غير المباشر:

يتمثل في استخدام الموارد الوطنية للضغط على الجهات الداعمة للعدو. مثال ذلك استخدام الدول العربية للنفط في سبعينيات القرن الماضي كسلاح ضد الدول الغربية المساندة لإسرائيل، وكذلك العقوبات الدولية ضد الدول الداعمة للإرهاب لردع الجهات الفاعلة من غير الدول.

3. الردع بالتحمل وتخفيف الأضرار:

يقوم على اتخاذ تدابير احترازية للتقليل من آثار الهجوم المحتمل، مثل التمويه، توزيع القدرات، والاختباء، بما يقلل من فعالية الضربات المعادية.

4. الردع بالقوة:

يتمثل في تحديد أهداف استراتيجية لدى العدو وتوجيه تهديدات بتدميرها، كالموانئ، المعامل، والمنشآت المالية، بما يرفع من كلفة أي عمل عدائي ويدفعه إلى مراجعة قراراته.

5. الردع من خلال المجتمع الدولي:

يتجلى في استخدام المنظمات الدولية كأداة جماعية للضغط على الدول المنتهكة للقانون الدولي. غير أن فعالية هذا النوع من الردع غالباً ما ترتبط بمصالح القوى الكبرى، ما يؤثر على حياديته.

6. الردع بالأحلاف والتعهدات الجماعية:

يتجسد في تحالفات مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) وحلف وارسو خلال الحرب الباردة، حيث كانت تهدف إلى ردع الأعمال العدوانية من خلال التلويح برد جماعي فوري.

7. الردع المتبادل:

ويأخذ شكلين بين قوتين نوويتين متقابلتين، كما هو الحال بين الهند وباكستان، الردع عبر القدرة على التحمل، حيث تحتفظ دولة ما بقدرتها على الرد حتى بعد تعرضها لضربة نووية أولى، كما في حالة الردع القائم بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ويُعد الردع المتبادل من أكثر أنواع الردع فاعلية، إذ يدفع الدول المالكة للأسلحة النووية إلى تجنب المواجهة المباشرة بسبب الكلفة التدميرية الشاملة، ما يجعل امتلاك القوة عاملاً مركزياً في السياسة الدولية.[1]

المطلب الثاني: المدارس الفكرية التي تناولت مفهوم الردع الواقعية، اللبيرالية، البنائية

الردع في النظرية الواقعية :

تمثل النظرية الواقعية أحد أبرز التيارات الفكرية في حقل العلاقات الدولية، وهي الإطار التحليلي الأهم في تفسير الدراسات الأمنية، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وقد أعادت الواقعية تعريف الأمن من زاوية ضيقة، تركز على التهديدات العسكرية والدولة كفاعل محوري، وتعتبر أن الردع يشكل أداة مركزية لتحقيق الأمن الوطني وضمان بقاء الدولة.

أولاً: الردع في النظرية الواقعية التقليدية:

تقوم النظرية الواقعية التقليدية على أساس أن النظام الدولي فوضوي، حيث لا توجد سلطة عليا قادرة على تنظيم سلوك الدول، مما يجعلها تعتمد على الاعتماد الذاتي لضمان أمنها. وفي هذا السياق، يمثل الردع عنصراً محورياً

[1] شاكر عبد القهار الكبيسي, مرجع سابق

في السياسة الأمنية، إذ تسعى الدول إلى امتلاك قوة عسكرية رادعة قادرة على منع الاعتداءات من خلال التهديد برد مماثل أو أشد.

وفقًا لـ والتر ليبمان، يُقاس أمن الدولة بقدرتها على حماية مصالحها دون الحاجة للتنازل عنها لتجنب الحرب، وهو ما يعني ضمناً أن امتلاك قوة ردع فاعلة هو شرط أساسي لحماية هذه المصالح. كما أن القوة، في التصور الواقعي، ليست غاية فحسب، بل أداة لتحقيق الردع، وهي أساس التوازن في العلاقات الدولية.

1. الردع كاستراتيجية واقعية:

ركز الواقعيون على أن الردع يساهم في تجنب الحرب، لا من خلال نزع فتيل الصراع، بل عبر فرض معادلة توازن ترغم الخصم على التراجع. وهنا يظهر دور التحالفات العسكرية، والقدرات النووية، والانتشار العسكري، كوسائل لتعزيز قوة الردع، فالدولة التي تظهر قدرة حاسمة على الرد، تردع الخصوم عن التفكير في العدوان.

2. الردع والفاعلون في النظام الدولي:

بالنسبة للواقعيين، الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي، وهي الوحيدة المخولة باستخدام أدوات الردع. وبما أن الأمن يُفهم على أنه أمن الدولة ضد الأخطار الخارجية، فإن الردع يكون موجهًا حصراً نحو تهديدات تأتي من دول أخرى، لا من فواعل من غير الدولة.

ثانياً: الردع في الواقعية الجديدة

1. تطور المفهوم في ظل الواقعية البنيوية:

مع بروز الواقعية الجديدة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وخاصة مع إسهامات كينيث والتز، أعيد النظر في آليات تحقيق الأمن، فبينما بقيت الفوضى الدولية منطلقا أساسياً، بدأ الواقعيون الجدد بالاعتراف بإمكانية التعاون المحدود، بشرط أن يخدم هذا التعاون الردع المتبادل ويعزز التوازن بين القوى.

2. الردع في سياق الفوضى والاعتماد الذاتي:

يرى الواقعيون الجدد أن غياب سلطة عليا في النظام الدولي يحتم على الدول السعي لضمان أمنها الذاتي، ما يدفعها إلى تعظيم قدراتها الردعية. ويشكل الردع هنا أداة لضبط السلوك الدولي ضمن بيئة غير مستقرة. لكنه يصبح أكثر تعقيداً بسبب المعضلة الأمنية التي وصفها روبرت جيرفيس، حيث يؤدي تعزيز الأمن الذاتي لدولة ما إلى تقويض أمن الآخرين، مما يجعل الردع أحياناً مدعاة لتصعيد التوتر.

3. الفرق بين الواقعية الدفاعية والهجومية في فهم الردع:

الواقعية الدفاعية ترى أن الدول تسعى للردع بهدف الحفاظ على الوضع القائم، وتفضل الوسائل الدبلوماسية والتحالفات الأمنية التي تقلل من مخاطر الحسابات الخاطئة وتبني الثقة بين الفاعلين. هنا يُستخدم الردع في إطار "الأمن المشترك" وليس التوسع.

أما الواقعية الهجومية، كما يطرحها جون ميرشايمر، فترى في الردع وسيلة لفرض الهيمنة وضمان التفوق النسبي، إذ يعتبر أن الدول لن تكتفي فقط بردع الآخرين، بل تسعى إلى امتلاك أكبر قدر من القوة حتى لا تواجه تهديدًا محتملاً من القوى الصاعدة. وبالتالي، الردع في هذا السياق يصبح جزءًا من سياسة توسعية وقائية.

تعكس النظرية الواقعية – بنسختيها التقليدية والجديدة – أن الردع هو أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق الأمن في عالم غير منظم دوليًا. ويُنظر إليه كوسيلة حتمية لضمان بقاء الدولة، حيث تُعطى الأولوية للقوة العسكرية كأداة ردع ضد التهديدات الخارجية، مع اختلاف في طبيعة استخدام الردع بين الواقعية الدفاعية والهجومية. ويُختزل الأمن الواقعي، في نهاية المطاف، في مثلث: الدولة، البقاء، والاعتماد الذاتي، حيث يمثل الردع نقطة الارتكاز لكل من هذه الأضلاع.

تعد فكرة الردع من الركائز الأساسية في النظرية الواقعية للعلاقات الدولية، حيث تنطلق من فرضية أن العالم محكوم بالفوضى وغياب سلطة دولية عليا، ما يدفع الدول إلى تأمين بقائها من خلال" مراكمة القوة "٢واستخدامها كوسيلة ردع ضد التهديدات المحتملة. تقوم هذه الفكرة على أن امتلاك الدولة لقوة كافية أو القدرة على إلحاق الضرر بخصومها يمنع الآخرين من التفكير في مهاجمتها، وهو ما يعزز استقرارها في بيئة دولية غير مستقرة.

غير أن هذه الفرضية تواجه إشكاليات عدة، منها أن امتلاك القوة لا يضمن بالضرورة الأمن أو النصر، كما أظهرت تجارب تاريخية مثل هزائم قوى كبرى أمام حركات تحرر أقل تسليحاً، مما يشير إلى محدودية مفهوم الردع القائم على القوة العسكرية وحدها. كما أن التركيز على الردع قد يغفل عوامل داخلية أو غير مادية تؤثر في سلوك الدول وتوجهاتها، كالهوية، والدين، والقيم، والرأي العام، والتي قد تكون حاسمة أحياناً في صنع القرار السياسي والأمني.[1]

الردع في النظرية الليبرالية: قراءة تحليلية

[1] عبد الله ناهظ، قراءة نقدية في النظرية الواقعية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تاريخ النشر 2024/10/27، https://www.bayancenter.org/2024/10/12551/ تاريخ الزيارة 2025/05/05.

تتناول النظرية الليبرالية مفهوم الردع من زاوية مختلفة عن تلك التي تعتمدها المدرسة الواقعية. ففي حين ترتكز الواقعية على الردع من خلال القوة العسكرية والتهديد باستخدامها، تركز الليبرالية على بناء بيئة دولية قائمة على التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول، بما يجعل الصراع خيارًا غير عقلاني ومكلفًا بدرجة كبيرة.[1]

يفترض هذا الاتجاه أن الردع لا يتحقق فقط عبر موازين القوى الصلبة، بل من خلال ترسيخ العلاقات الاقتصادية، وتوسيع شبكات المصالح المشتركة، وإنشاء مؤسسات دولية قادرة على ضبط السلوكيات وتنظيم التفاعلات بين الدول. فكلما زاد مستوى التشابك الاقتصادي والسياسي بين الدول، أصبح خيار الحرب أقل جاذبية، مما يؤدي إلى نوع من الردع غير المباشر، مبني على حسابات الربح والخسارة لا على التهديد الصريح.

كما تؤدي المؤسسات الدولية دورًا محوريًا في دعم هذا النوع من الردع من خلال فرض قواعد ومعايير مشتركة، وتوفير قنوات للحوار والوساطة، ما يحد من احتمالية التصعيد العسكري. إضافة إلى ذلك، تُولي النظرية أهمية كبيرة لدور الفاعلين غير الحكوميين، مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والدولية، في تكريس الاستقرار عبر التأثير في صنع القرار والسياسات العامة للدول.

من هذا المنطلق، يُنظر إلى الردع الليبرالي باعتباره عملية مركّبة تتجاوز البعد العسكري، وتُركّز على خلق شبكة من العلاقات المستقرة، وبيئة من الثقة والانضباط المؤسساتي، حيث تصبح الحرب خيارًا غير مبرر في ظل وجود بدائل سلمية وتعاونية أكثر نجاعة.

الردع في إطار النظرية البنائية:

تعتبر النظرية البنائية في العلاقات الدولية من المنظورات الحديثة التي تسعى لفهم الظواهر الأمنية من خلال التركيز على البعد الاجتماعي والثقافي. تتراوح هذه النظرية عن النظريات التقليدية، مثل الواقعية والليبرالية، والتي تستهدف العوامل المادية والاقتصادية. فبدلاً من ذلك ترى البنائية أن الهويات والمصالح تُبنى اجتماعيًا وتشكل من خلال التفاعلات بين الدول.

مفهوم الردع في البنائية : في السياق البنائي، يُفهم الردع ليس كأداة مادية لفرض القوة، بل "كعملية اجتماعية تُبنى من خلال التفاعلات بين الفاعلين الدوليين الردع في هذا الإطار، يعتمد على التصورات والهويات المشتركة[2]" بين الدول، حيث يعتبر التهديد بالانتقام غير مرغوب فيه إذا كانت الدول تشترك في هويات وتقيم متشابهة.

[1] Keohane, Robert O., and Nye, Joseph S. Power and Interdependence: World Politics in Transition. Little, Brown, 1977.

[2] هميسي، نورالدين "النظرية البنائية في بحوث الاتصال : المرجعيات، الأسس والتيارات." مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7 ، العدد 3، 2020، ص232-248.

الردع كعملية اجتماعية

تظهر الدراسات البنيوية أن الردع لا يفهم فقط من خلال القوة العسكرية أو الاقتصادية، بل من خلال التفاعلات الاجتماعية والتاريخية بين الدول. على سبيل المثال،" قد تتجنب الدول استخدام القوة ضد بعضها البعض إذا كانت تشترك في هويات ثقافية أو تاريخية مشتركة، حتى في غياب التوازن العسكري[1]".

الردع في عالم ما بعد الحرب الباردة

في فترة ما بعد الحرب الباردة، أصبح مفهوم الردع أكثر تعقيدا، حيث ظهرت تحديات جديدة مثل الإرهاب والتهديدات غير التقليدية. من منظور بنائي، يعتبر الردع في هذه السياقات عملية بناء للمعاني والهوية، حيث تسعى الدول لتشكيل تصورات مشتركة حول التهديدات وكيفية مواجهتها.

توفر النظرية البنائية إطارا لفهم الردع كظاهرة اجتماعية تبنى من خلال التفاعلات والهويات المشتركة بين الدول. هذا المنظور يسهم في تفسير كيفية تشكيل التصورات الأمنية وكيفية تأثيرها على السياسات الدولية.

المطلب الثالث: الفرق بين الردع التقليدي والردع النووي في الاستراتيجيات العسكرية

تُعد سياسة الردع ركيزة أساسية في التفكير الاستراتيجي للدول، خاصة تلك التي تسعى إلى حفظ توازن القوى ومنع نشوب الحروب أو التصعيد العسكري. ويُفهم الردع على أنه التهديد باستخدام القوة لثني الخصم عن اتخاذ قرار عدواني من خلال إقناعه بأن الكلفة المترتبة على سلوكه ستكون أكبر من أي مكسب محتمل. ويمكن تقسيم مفهوم الردع إلى نمطين أساسيين: الردع التقليدي، الذي يستند إلى القوة العسكرية غير النووية، والردع النووي، الذي يعتمد على التهديد باستخدام السلاح النووي. وفي ضوء التحولات التي يشهدها النظام الدولي، بات من الضروري إعادة فحص هذين النوعين من الردع من حيث المفهوم، الفاعلية، والمصداقية، إضافة إلى تحليل الفروقات بينهما.

أولاً: الردع التقليدي

يرتكز الردع التقليدي على استخدام القوات المسلحة التقليدية – مثل الجيوش النظامية، الأسلحة الخفيفة والثقيلة، والطائرات الحربية – لإظهار الجاهزية للدفاع والرد على أي اعتداء. ويستمد هذا النوع من الردع قوته من القدرات العسكرية الفعلية للدولة، إضافة إلى إرادتها السياسية في استخدامها. وغالباً ما يُفعّل هذا الردع عبر المناورات العسكرية، التحالفات الدفاعية، والانتشار العسكري في مناطق التوتر.

[1] هميسي نور الدين، المرجع السابق.

لكن فعالية الردع التقليدي مشروطة بعدة عوامل، أبرزها التوازن في القدرات بين الخصمين، وسرعة الرد، ومدى وضوح الرسائل السياسية والعسكرية. وتشير تجارب عديدة في التاريخ الحديث إلى محدودية هذا الردع، خصوصاً عندما تكون نوايا الخصم غير قابلة للتنبؤ أو عندما تفتقر الدولة الرادعة إلى القدرة على المواجهة الحاسمة في الوقت المناسب. وقد عبّرت بعض الأزمات الإقليمية مثل حرب جزر الفوكلاند (1982) أو حرب أكتوبر (1973) عن محدودية الردع التقليدي، حيث لم تمنع القوة التقليدية وقوع صراعات كبرى.

ثانياً: الردع النووي

ظهر الردع النووي كأداة حاسمة في السياسة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، بعد أن أدركت القوى العظمى القدرة التدميرية الفريدة للسلاح النووي. ويقوم الردع النووي على فكرة "التدمير المتبادل المؤكد"، أي أن أي استخدام للسلاح النووي من قبل طرف سيؤدي إلى رد نووي مدمر من الطرف الآخر، وبالتالي سيُمنى الجميع بخسائر هائلة تجعل من الحرب النووية خياراً غير عقلاني.[1]

وقد لعب هذا النوع من الردع دوراً رئيسياً في الحفاظ على "السلام السلبي" خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث منعت المخاوف من التصعيد النووي نشوب صراع مباشر بينهما. إلا أن الردع النووي يواجه تحديات تتعلق بمحدودية المصداقية، خصوصاً في النزاعات الإقليمية الصغيرة التي لا تبرر تصعيداً نووياً شاملاً. كما أن الاستخدام الفعلي للسلاح النووي بات مقيداً بالقانون الدولي، والضغوط السياسية، والخشية من الإدانة الدولية أو الكارثة البيئية.

الفروقات الجوهرية بين الردع التقليدي والنووي

الفرق الأبرز بين الردعين يتمثل في طبيعة القوة المستخدمة، ومدى تأثيرها في سلوك الخصوم. فالردع التقليدي مرن من حيث إمكانية استخدامه في مروحة واسعة من النزاعات، ويمكن قياسه بناء على التفوق أو التوازن العسكري. إلا أنه غالباً ما يكون عرضة للشكوك إذا لم تكن الدولة الرادعة قادرة على شن هجوم حاسم أو تحمل كلفة المواجهة. من ناحية أخرى، يتمتع الردع النووي بقوة ردع رمزية ونفسية هائلة، نظراً لما يُحدثه من تدمير شامل وسريع، ولكنه في الوقت ذاته يفتقر إلى قابلية التطبيق العملي في أغلب الصراعات الواقعية، ويُستخدم غالباً كسلاح ردع استراتيجي وليس تكتيكي.

كما أن الردع النووي يرتبط غالباً بالصراعات بين الدول الكبرى أو بين دول تمتلك قدرة نووية، بينما الردع التقليدي يُمارس في مختلف السياقات، بين دول صغيرة وكبيرة، وبين فاعلين حكوميين وغير حكوميين. بالإضافة إلى

[1] عبد العزيز لزهر "استراتيجية الردع النووي بين التصورات التقليدية وتحولات ما بعد الحرب الباردة"، مجلة دراسات جامعة الأغواط، العدد 85-45، أوت 2016، ص

ذلك، يعاني الردع النووي من تراجع في المصداقية في العقود الأخيرة، حيث لم يمنع امتلاك الدول النووية من التعرض لهجمات تقليدية كما في حالتي إسرائيل عام 1973 وبريطانيا عام 1982، وهو ما يكشف عن محدودية فعاليته في النزاعات الإقليمية أو غير المتناظرة.

كما يتجلى الفرق أيضا بين الردع التقليدي والردع النووي في طبيعة الوسائل المستخدمة وأثرها الإستراتيجي على توازن القوى الدولية. يُقصد بالردع التقليدي" ذلك النوع من الردع الذي يعتمد على استخدام القوات المسلحة التقليدية كأداة لمنع الخصم من الإقدام على عمل عدائي، من خلال إظهار القدرة على إلحاق خسائر جسيمة به أو إفشال أهدافه." يرتكز هذا النوع من الردع على مبدأ التناسب في استخدام القوة، ويميل إلى أن يكون محدود الأثر جغرافياً وزمنياً.

أما الردع النووي، فيقوم على التهديد باستخدام الأسلحة النووية ذات القدرة التدميرية الشاملة، وهو ما ينقل الصراع إلى مستوى غير مسبوق من الخطورة. يتسم الردع النووي بطابع المطلق والنهائي، إذ إن استخدام السلاح النووي لا يهدف فقط إلى كسب المعركة بل إلى منعها من الأساس عبر خلق توازن رعب. وقد برز هذا النوع من الردع بشكل واضح خلال الحرب الباردة، حيث اعتمدت القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، على مبدأ "التدمير المتبادل المؤكد" كآلية لردع أي هجوم نووي محتمل.

ومع نهاية الحرب الباردة، شهد مفهوم الردع النووي تحولات نوعية، تمثلت في إعادة النظر في التهديدات الأمنية، وظهور فاعلين من غير الدول، مما فرض تحديات جديدة على العقيدة النووية التقليدية، ودفع نحو تطوير استراتيجيات أكثر مرونة وشمولاً.[1]

تحديات مستقبلية لسياسات الردع

تشير الدراسات الاستراتيجية الحديثة إلى أن كلاً من الردع التقليدي والنووي يواجه تحديات حقيقية. ففي ظل تصاعد التهديدات غير التقليدية، مثل الجماعات المسلحة العابرة للحدود، أو الهجمات السيبرانية، قد لا يكون الردع الكلاسيكي كافياً أو مناسباً. كما أن تطور التكنولوجيا العسكرية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والطائرات بدون طيار، والأسلحة عالية الدقة، يغيّر من قواعد الردع التقليدية.

[1] صحيفة الرأي، الفرق بين الردع النووي والردع التقليدي، تاريخ الزيارة 2025/04/28 https://alrai.com/article/44396

ومع تراجع المصداقية في استخدام السلاح النووي، وازدياد الضغوط نحو نزع السلاح النووي عالمياً، تظهر الحاجة إلى إعادة بناء منظومة ردعية هجينة، تجمع بين الردع التقليدي والردع الاستراتيجي، وتتكيف مع طبيعة التهديدات الحديثة.

إن الردع، سواء كان تقليديًا أو نوويًا، لا يزال يشكّل أحد أركان السياسات الأمنية للدول، لكنه ليس حلاً سحريًا لمنع الحروب. فالنجاح في تطبيقه مرهون بمدى دقة الحسابات السياسية، ومصداقية التهديد، وتوازن القوى. وبينما يقدّم الردع النووي قوة ردع رمزية هائلة، فإن الردع التقليدي يظل أداة أكثر مرونة في النزاعات محدودة النطاق. وتبقى الحاجة قائمة لتطوير منظومة ردعية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات الواقع الدولي المعاصر وتعدد أشكال التهديدات.

المبحث الثاني :الإطار النظري لمفهوم الردع الإسرائيلي

تعد العقيدة الردعية أحد المرتكزات الأساسية في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، وقد تطوّر مفهوم الردع الإسرائيلي عبر تجارب متراكمة مع دول وجماعات غير دولية. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري لهذا المفهوم، من خلال تحليل مرتكزاته الفكرية، محدداته العملياتية، وأبرز العوامل المؤثرة في بنائه وتطوره.

المطلب الأول: الردع في النظريات السياسية المعاصرة– توازن القوى والردع الديناميكي:

1–العلاقة بين توازن القوى ونظرية الردع في الفكر الواقعي:

يُعد مفهوم توازن القوى أحد المرتكزات الأساسية في الفكر الواقعي الكلاسيكي للعلاقات الدولية، وقد شكّل عند هانس مورغنثاو أداة مركزية في فهم واستقرار النظام الدولي. يرى مورغنثاو" أن توازن القوى ليس مجرد ظاهرة عشوائية، بل هو آلية منظمة تهدف إلى منع هيمنة دولة واحدة على النظام الدولي، وذلك من خلال توزيع القوة بشكل يحول دون اندلا ع حروب كبرى أو فرض الإرادة بالقوة على الآخرين."[1]

في هذا السياق، تُطرح نظرية الردع بوصفها تطورًا وظيفيًا لمفهوم توازن القوى، لا سيما في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز الأسلحة النووية كعنصر مهيمن في معادلات الصراع. فالردع، بمعناه الاستراتيجي، يقوم على مبدأ التهديد باستخدام القوة لمنع الخصم من القيام بسلوك عدائي، وهو ما يتكامل مع منطق توازن القوى القائم على منع التفوق المطلق لأي طرف.

[1] Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 6th ed. (New York: McGraw-Hill, 1985), p187-189

لقد أسهمت الأسلحة النووية في تحويل الردع من مجرد وسيلة تقليدية إلى عنصر حاسم في ضبط العلاقات بين القوى الكبرى، إذ بات التهديد باستخدامها كافيًا لخلق توازن رعب يُجبر الأطراف على تبني سلوك عقلاني. وهنا يلتقي الردع النووي مع تصور مورغنثاو لتوازن القوى، إذ يُسهم في حفظ الاستقرار من خلال منع الفعل العدواني لا من خلال استخدام القوة الفعلية، بل عبر التهديد بها، بما يعكس تصورًا واقعيًا لسياسة القوة وضبط التفاعلات الدولية.

إن العلاقة بين توازن القوى والردع، في ضوء فكر مورغنثاو، علاقة تكاملية؛ فكلاهما يسعى إلى منع الحروب وحفظ الاستقرار، إلا أن الردع يمثل أداة تنفيذية لتوازن القوى في السياقات المعاصرة، خاصة في ظل تعقيد الترسانات العسكرية وتغير طبيعة التهديدات. وبالتالي، فإن إدماج الردع ضمن نظرية توازن القوى يعكس تطور الفكر الواقعي في تعامله مع التحولات التكنولوجية والسياسية التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة.

2-العلاقة بين الردع الديناميكي والردع

تطوّر مفهوم الردع في الدراسات الاستراتيجية بوصفه أداة لإدارة الصراع ومنع اندلا ع الحروب، لكنه لم يبقَ مفهومًا ثابتًا. فقد كشفت التحولات التي شهدها النظام الدولي عن محدودية النماذج التقليدية التي تُبنى على افتراضات عقلانية وسلوكيات يمكن التنبؤ بها. في هذا الإطار، برز توجه جديد يُعيد النظر في أدوات وأساليب الردع، ويُعرف بـ"الردع الديناميكي"، الذي يسعى إلى تجاوز الجمود النظري من خلال تبني مقاربات مرنة، متعددة المستويات، تتناسب مع طبيعة التهديدات المعاصرة.

الردع بمفهومه الكلاسيكي يقوم على" فرض كلفة عالية على الخصم تدفعه إلى تجنب السلوك العدائي، غالبًا عبر التهديد باستخدام وسائل تقليدية للقوة."[1] غير أن هذا المفهوم يفترض بيئة دولاتية واضحة المعالم، وخصومًا يمكن التأثير في حساباتهم عبر التهديد الصريح. مع تطور الفاعلين الدوليين وغير الدوليين، وتنوع أساليب الحرب والصراع، أصبح هذا النموذج غير كافٍ لضمان فعالية الاستجابة. من هنا، يتطلب الردع في بيئته الحديثة فهمًا أكثر تركيبًا، يأخذ في الحسبان البعد الثقافي والديني والرمزي لدى الخصم، فضلًا عن اختلاف أنماط التفكير والتقدير لديه.

الردع الديناميكي لا يعتمد على أداة ردع واحدة أو صيغة ثابتة، بل يشكل إطارًا متغيرًا يسمح بالتفاعل مع سياقات مختلفة، وقد يتضمن في مضمونه إجراءات نفسية، سياسية، إعلامية، تقنية، وحتى إجراءات وقائية ناعمة. هذا النمط من الردع يتأسس على تحليل دقيق لبنية الخصم الذهنية، ومفاهيمه الخاصة بالمكسب والخسارة،

[1] Keith B. Payne, The Fallacies of Cold War Deterrence and a New Direction (Lexington: University Press of Kentucky, 2001), p23-45.

ومكانته ضمن محيطه الداخلي والخارجي. لذلك، فإن فعالية الردع لا تقاس بامتلاك أدوات الردع فحسب، بل بمدى القدرة على توظيفها بذكاء وفق متطلبات كل حالة.

في هذا السياق، لم يعد يكفي التلويح بالقوة لردع الخصم، بل بات من الضروري التأثير في تصوره لما يمكن أن يتحقق من مكاسب إن أقدم على الفعل، وما يمكن أن يخسره سواء من موقعه أو من شرعيته أو من قدرته على الاستمرار. الردع هنا يصبح عملية معرفية وإدراكية بقدر ما هو عسكرية، ويقتضي تنوعًا في وسائل التأثير تتجاوز المعادلات الكلاسيكية.

إن العلاقة بين هذا النمط من الردع وتلك الصيغة التقليدية علاقة تكامل لا إلغاء. فالأخير لا يزال يحتفظ بفاعليته في حالات محددة، خاصة عندما يكون الخصم عقلانيًا ويُقيم النتائج بعين براغماتية. غير أن توسع بيئة التهديد، وظهور أطراف غير خاضعة لمنطق الكلفة والمردود، أظهر حاجة ماسة لنموذج ردعي أكثر مرونة وتكيفًا مع واقع متعدد الأقطاب والأنماط.

المطلب الثاني: التطبيقات الإسرائيلية لمفهوم الردع: من استراتيجية الضربة الاستباقية إلى الردع المتبادل.

شهدت العقيدة الأمنية الإسرائيلية تطورًا نوعيًا في مقاربة مفهوم الردع، بدءًا من اعتمادها المكثف على الضربة الاستباقية، ووصولًا إلى تبلور ما يمكن وصفه بنموذج الردع المتبادل، خاصة مع الفاعلين غير الدول. لقد مثّلت هذه الاستراتيجية استجابة مباشرة لبيئة إقليمية محفوفة بالمخاطر ومليئة بالتهديدات التقليدية وغير التقليدية.

في العقود الأولى لقيام الدولة، برزت الضربة الاستباقية كخيار مفضل لحكومات إسرائيل المتعاقبة. وهي تقوم على توجيه ضربة عسكرية مبكرة للعدو المحتمل لمنعه من المبادرة أو لتقليص قدراته قبل أن تتطور إلى تهديد فعلي. وقد تجسّد هذا التوجه في «عقيدة بيغن»، [1]التي ظهرت بوضوح في قصف المفاعل النووي العراقي في عام 1981، حيث اعتُبر امتلاك العراق لهذا المفاعل تهديدًا وجوديًا لا يمكن التهاون معه. مثّلت هذه الضربة إشارة قوية إلى أن إسرائيل ترى في المبادرة بالهجوم أداة ردعية بحد ذاتها، تهدف ليس فقط إلى تدمير القدرة الناشئة، بل إلى توجيه رسالة صارمة للخصوم الإقليميين.

مع بداية الألفية الثالثة، برزت تحولات كبيرة في طبيعة التهديدات. فقد صعدت جهات غير حكومية مثل حزب الله في لبنان وحماس في غزة، وتزايد الاعتماد على القوة الصاروخية والأنفاق والحرب السيبرانية. هذه التغيرات فرضت واقعًا جديدًا جعل من الضربة الاستباقية وحدها خيارًا غير كافٍ. فعلى عكس الجيوش النظامية، يصعب

[1] Keith B. Payne, The Fallacies of Cold War Deterrence and a New Direction (Lexington: University Press of Kentucky, 2001,p23-45.

ردع الميليشيات أو الفاعلين غير الحكوميين بنفس الوسائل الكلاسيكية، خصوصًا عندما يكونون مندمجين في بيئة مدنية كثيفة ويملكون هامشًا أعلى من المناورة السياسية والإعلامية.

استجابت إسرائيل لهذه التحديات عبر تطوير مفهوم «الردع المتبادل»، الذي لا يهدف بالضرورة إلى منع الخصم من القيام بعمل عدائي، بل إلى إقناعه بأن كلفة ذلك العمل ستكون مرتفعة جدًا. يتجلى ذلك في ما يُعرف بـ«توازن الرعب» القائم مع حزب الله، حيث يمتنع الطرفان عن التصعيد المباشر رغم الاحتكاكات المستمرة، بسبب يقين كل طرف بأن التصعيد الشامل سيؤدي إلى خسائر فادحة.

هذا النمط من الردع يختلف جذريًا عن الرهان على المبادرة العسكرية المطلقة، ويتطلب إدارة دقيقة للقوة والرسائل العسكرية والسياسية."[1]

في هذا السياق، أظهرت إسرائيل براعة في استخدام الضربات المحدودة والعمليات الاستخباراتية الدقيقة لتعديل سلوك الخصوم من دون الانجرار إلى حرب شاملة. كما طورت قدراتها في الحرب السيبرانية، لتشكل جزءًا من الردع الشامل ضد الخصوم، خصوصًا في مواجهة إيران. وتعد هذه المقاربة متعددة الأدوات دليلًا على تطور الفهم الإسرائيلي للردع، بوصفه عملية ديناميكية ومعقدة تتجاوز المفهوم الأحادي الذي ساد في فترات سابقة.

يُظهر هذا التطور في مفهوم الردع كيف أن إسرائيل لم تعد تراهن فقط على القوة الصلبة، بل باتت تستثمر في التهديد المدروس، وخلق معادلات ردع موضعية ومركبة حسب الخصم والسياق. ومع استمرار تعقيد البيئة الإقليمية، من المتوقع أن يتطور هذا المفهوم نحو مزيد من التخصص والمرونة في آنٍ واحد، مما يعكس فهمًا واقعيًا لتغير طبيعة الصراع في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: تحديات تطبيق الردع في الصراع الإسرائيلي مع حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية

تواجه استراتيجية الردع الإسرائيلية في الصراع مع حركات المقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني عقبات جوهرية تجعل من الاحتفاظ بقدرٍ معقول من الاستقرار الأمني تحديًا مستدامًا. أولى هذه العقبات تنبع من الطبيعة غير النظامية للمقاومة الفلسطينية، حيث تنتقل الفصائل بين هجمات صاروخية قصيرة المدى وعمليات طعن وإطلاق نار وهجمات انتحارية، ما يقلل من قدرة إسرائيل على بناء نموذج تنبؤي يستند إلى قواعد اشتباك مستقرة ويضعف فعالية [الردع الضيق] المعتمد على ضربات انتقامية محدودة النطاق والتي سرعان ما تثير استئناف إطلاق

[1] Shmuel Bar, Israeli Strategic Deterrence: Doctrine and Practice, Observatoire de la dissuasion, Fondation pour la Recherche Stratégique, October 2020, https://www.frstrategie.org/programmes

الصواريخ من جديد . ويضاف إلى ذلك الضغوط السياسية والدولية التي تقيّد الحرية الإسرائيلية في استخدام القوة، فتضطر تل أبيب إلى موازنة أهدافها العسكرية مع تكاليفها الدبلوماسية والإنسانية، ما يضر بمصداقية الرسائل الردعية ويتيح للفصائل الفلسطينية استثمار حلول الأزمة بما يخدم استمرارية عملياتها المسلحة .

أما على الجبهة اللبنانية، فإنّ ردع حزب الله يتعقد بفعل توسع ترسانته الصاروخية إلى آلاف الصواريخ ذات المدى المتغير والدقة المتزايدة، ما يحول دون قدرة إسرائيل على احتواء تهديدات القصف الصاروخي عبر أنظمة دفاعية باهظة الثمن لا يمكنها اعتراض جميع الصواريخ المكدسة ضمن شبكة تكتيكية متنقلة . وتقود هذه المعادلة إلى «مأزق الردع» الذي يرتكز على توازن هش، إذ يكفي إطلاق محدود من الصواريخ لإظهار عدم قدرة تل أبيب على منع اختراق الأجواء، ما يشجع حزب الله على تحديث شروط المواجهة وتنويع أساليبه بـ«حرب هجينة» تجمع بين إطلاق الصواريخ والعمليات البرية والتهديدات البحرية .

ويؤدي الدعم الإيراني المتواصل إلى تعزيز صمود المقاومة اللبنانية عبر تزويدها بالاستخبارات والعتاد، مما يجعل الردع الإسرائيلي معرضًا للانزلاق نحو مواجهة أوسع مع طهران إذا ما حاولت تل أبيب توجيه ضربة كبيرة تقضي على قدرات حزب الله أو تشل دوره الإقليمي . ومع ضيق العمق الجغرافي الإسرائيلي، تصبح أيّ عملية ترافقها كثافة صاروخية من الجنوب اللبناني تهديدًا مباشرًا للمناطق السكنية والأنشطة الحيوية، ما يزيد تكلفة الردّ ويحتم على القيادة الإسرائيلية تقييد نطاق العمليات العسكرية لتفادي انتكاسات سياسية واجتماعية داخلية .

أظهرت تجربة حرب 2006 أن الاعتماد على الردع التقليدي دون تحديث التكتيكات والاستخبارات يؤدي إلى مفاجآت ميدانية قاسية، إذ نجحت صواريخ حزب الله في فرض واقع ميداني جديد على طول الحدود . وقد كرّست هذه الحرب دروسًا أساسية، أبرزها أنّ الردع يتطلب توظيفًا دقيقًا للقوة وليس مجرد عرض للقوة، ويستلزم دمج العمل الاستخباراتي مع قدرات الاعتراض المبكر المستندة إلى تحليل سلوك العدو بدقة.

علاوةً على ذلك، تبرز مخاطر «تحت عتبة الحرب» [1] حيث لا تعلن الأطراف رسميًا عن حالة حرب لكنها تمارس أنشطة عسكرية دائمة، مثل إطلاق طائرات مسيّرة أو عمليات قنص محدودة، ما يشكل تحديًا إضافيًا لاستراتيجية الردع القائمة على بردع الهجمات الكبرى فقط . وفي هذا السياق، تحولت ميزة «النظامية» في إدارة الردع إلى نقطة ضعف، لأن المقاومة تستخدم عمليات يومية صغيرة لخلخلة الأمن وإعادة تعريف قواعد الاشتباك بما يخدم مصالحها ويضعف قدرة إسرائيل على الحفاظ على قبول اجتماعي لسياسات الردع المكثفة.

[1] أحمد يوسف، لماذا فشلت إسرائيل في إستراتيجية الردع في الشرق الأوسط، تاريخ النشر 2024/08/28تاريخ الزيارة 2025/05/02
https://www.alarabiya.net/politics/2024/08/28

يعكس القفز إلى استخدام الصواريخ والطائرات المسيرة من قبل إيران في مواجهة مباشرة مع إسرائيل تحولًا في مفهوم الردع نفسه، حيث صارت الأسرة الإقليمية للصراع تمتدّ لتشمل القوى الداعمة للمقاومة، ما يجعل الردع الإسرائيلي لعبة إقليمية متعددة الأضلاع تحتاج إلى معادلات سياسية واقتصادية ودبلوماسية موازية للقوة العسكرية.

إن تطبيق الردع في هذا الصراع لا يمكن فصله عن البيئة التكتيكية والسياسية المحيطة، كما أنه يتطلب أساليب جديدة للتكيف مع المقاومة غير النظامية وتكامل أطر العمل العسكرية مع الوسائل السياسية والاستخباراتية لدعم مصداقية الردع بدلاً من الاكتفاء بالردع التقليدي القائم على التهديد بالضربة الكبيرة.

خلاصة الفصل الأول

يشكّل الإطار النظري والمفاهيمي للردع أساسًا لفهم كيفية تشكّل سياسات الأمن والدفاع، لا سيما في الحالة الإسرائيلية التي تبنّت مبكرًا مفاهيم الردع كجزء جوهري من عقيدتها الأمنية. وقد تبيّن أن الردع الإسرائيلي لا يقتصر على التهديد بالعقاب، بل يتكامل مع مبدأ الضربة الاستباقية كأداة لتقويض أي تهديد محتمل قبل تحققه، بما يعكس فلسفة أمنية تقوم على المبادرة والحسم السريع.

ومع تطور طبيعة التهديدات وتغير بيئة الصراع، أصبح من الضروري إعادة النظر في مدى نجاعة هذه العقيدة، خاصة في ظل التحديات التي باتت تفرضها الأطراف غير التقليدية كالمقاومة الفلسطينية. وعليه، يوفر هذا الفصل خلفية مفاهيمية ضرورية لتحليل مدى تآكل فعالية الردع الإسرائيلي التقليدي، وهو ما سيتم التوسع فيه في الفصول التالية، خصوصًا بعد الأحداث التي فرضتها عملية "طوفان الأقصى".

الفصل الثاني : خلفية تاريخية وسياسية عن الردع الإسرائيلي والدراسة التحليلية لعملية طوفان الأقصى

تمهيد

تُعد دراسة مفهوم الردع أحد المفاتيح الأساسية لفهم طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، إذ يشكل هذا المفهوم حجر الزاوية في العقيدة الأمنية والسياسية الإسرائيلية منذ تأسيس دولة الاحتلال

عام 1948. فالردع، بمعناه العسكري والسياسي، هو الأداة التي سعت بها إسرائيل إلى فرض ميزان قوى لصالحها، يمنع الدول العربية من التفكير في خوض حرب شاملة ضدها، ويضمن تفوقها الاستراتيجي في محيط إقليمي معادٍ بطبيعته.

وقد نشأ هذا المفهوم في ظل معطيات تاريخية معقدة، حيث جاء الكيان الإسرائيلي إلى الوجود في بيئة مشحونة بصراعات الهوية، والتهجير، والاحتلال، والتوسع. لذلك، اعتمدت إسرائيل منذ البداية سياسة أمنية هجومية قائمة على القوة العسكرية والتفوق النوعي، بالإضافة إلى توظيف الدعم الدولي، لا سيما الأميركي، لضمان استمرار منظومة الردع. وشكلت التجربة العسكرية الإسرائيلية في الحروب المتعاقبة، خصوصًا في عامي 1948 و1967، مختبرًا حقيقيًا لتطور هذا المفهوم، حيث تَحَوَّل الردع من مجرد أداة دفاعية إلى استراتيجية شاملة تسعى من خلالها إسرائيل إلى ترسيخ صورة الجيش الذي لا يُقهر.

في هذا السياق، أصبح الردع أداة استراتيجية لإسرائيل، لا فقط لضمان أمنها القومي، بل أيضًا لفرض واقع سياسي وأمني جديد في المنطقة، يعزز من نفوذها الإقليمي، ويُضعف القدرة الجماعية للدول العربية على المواجهة أو حتى التفكير في التنسيق العسكري الفعّال.

المبحث الأول: مفهوم الردع في الفكر العسكري الإسرائيلي

يُعد مفهوم الردع أحد الركائز الأساسية في العقيدة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، وقد تبلور منذ قيام الدولة عام 1948 كإستراتيجية مركزية لضمان البقاء في بيئة إقليمية معادية. استند هذا المفهوم إلى فرضية أن إسرائيل، بحكم مساحتها الجغرافية الصغيرة وقلة عمقها الإستراتيجي، لا تستطيع تحمّل حروب طويلة أو تهديدات وجودية مباشرة، ما استدعى بناء قدرة ردعية قوية تقوم على التهديد باستخدام القوة الساحقة في حال تعرضها لأي عدوان. وقد تطور هذا المفهوم عبر العقود، متأثراً بالتحولات الإقليمية والدولية، وبطبيعة الخصوم الذين باتوا يتراوحون بين جيوش نظامية وحركات مقاومة غير تقليدية، مما فرض على الفكر العسكري الإسرائيلي مراجعة مستمرة لأدوات الردع ومجالات تطبيقه، سواء من خلال الردع التقليدي أو الردع غير المتماثل.

المطلب الأول: تعريف الردع وأهدافه في الاستراتيجيات الدفاعية الإسرائيلية

" يُشكل مفهوم الردع حجر الأساس في العقيدة الأمنية الإسرائيلية منذ إعلان قيام الدولة عام 1948، حيث بُني على مبدأ أن الحفاظ على تفوق عسكري نوعي، وامتلاك قدرة هجومية قاسية، كفيلان بمنع أي طرف معادٍ من التفكير في المبادرة إلى عمل عسكري ضد إسرائيل".[1]

وقد استند هذا المفهوم إلى عدد من المرتكزات، من بينها " سرعة الحسم، والقدرة على الانتقال من الدفاع إلى الهجوم، إلى جانب الدعم الدولي والإقليمي، لا سيما من الولايات المتحدة".[2]

غير أن هذا المفهوم شهد اهتزازًا غير مسبوق خلال هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، الذي نفذته حركة "حماس"، وأدى إلى اختراق أمني وعسكري كبير في العمق الإسرائيلي.

وقد أدى هذا الحدث إلى بروز تحديات جوهرية لمفهوم الردع الإسرائيلي، خاصة في ظل الفشل في منع الهجوم رغم التفوق الاستخباراتي والتقني، وهو ما أشار إليه تحقيق الجيش الإسرائيلي نفسه، والذي نشر علنًا لأول مرة وهو ما يزال في خضم العمليات العسكرية، في خطوة غير معتادة في تاريخ المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

في هذا السياق، يرى محللون أن إسرائيل باتت مضطرة لإعادة تعريف معادلة الردع، ليس فقط تجاه التنظيمات المسلحة، بل أيضًا تجاه بيئة أمنية متغيرة لم تعد تستجيب لنموذج الردع التقليدي. فظهور الفاعلين غير الدوليين، واستخدامهم وسائل قتالية متقدمة مثل الطائرات المسيّرة والعمليات البرية المعقدة، أضعف من أثر التهديد بالقوة العقابية وحدها، وفرض على إسرائيل تبني مقاربات أمنية أكثر "جسدية"* من خلال التواجد الدائم في مناطق النزاع، وهو ما اعتُبر تحولا من الردع الاستراتيجي إلى الردع الوقائي أو الميداني.

كما أن نتائج التحقيق كشفت عن انقسام حاد بين القيادة السياسية والعسكرية، حيث سعى المستوى السياسي، ممثلًا برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إلى تحميل الجيش كامل المسؤولية عن الفشل الأمني، في حين دعت المعارضة إلى محاسبة الحكومة باعتبارها المسؤولة عن اتخاذ القرار السياسي والتوجيه الاستراتيجي. هذه الديناميكية تكشف عن أزمة ثقة داخلية في بنية الدولة الإسرائيلية، وتؤشر إلى تآكل تدريجي في هيبة الردع، ليس فقط خارجيًا، بل داخليًا أيضًا.

---

[1] الصادق البديري، محللون: نشر تحقيق الجيش الإسرائيلي سابقة أكدت انهيار نظرية الردع، تاريخ الزيارة 2025/04/04

https://www.aljazeera.net/amp/politics/2025/3/1

[2] المرجع نفسه.

* جسدية: يقصد أن إسرائيل باتت تعتمد أكثر على التواجد العسكري الميداني المباشر الإحتكاك العملي على الأرض, بدلا من الإكتفاء بالردع الإستراتيجي التقليدي (مثل التهديد بالضربات الجوية أو العقوبات أو استخدام القوة من بعيد).

يمكن القول إن نظرية الردع الإسرائيلية تمر بمنعطف تاريخي، إذ لم يعد ممكنًا الاكتفاء بالردع الكلاسيكي المعتمد على القوة العسكرية الصلبة، بل بات من الضروري بناء استراتيجية أمنية جديدة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التهديدات غير المتماثلة، وحدود القدرة على الحسم، وتأثيرات السياسات الداخلية على الثقة بالمؤسسة الأمنية.

وفي تعريفات أخرى. على الرغم من قدم مفهوم الردع كممارسة سياسية ونظرية استراتيجية، إلا أنّ الأدبيات المختلفة لم تتفق على تعريف موحد له. ومع ذلك، يُعد من أبرز التعريفات المتداولة ما يصف الردع بأنه "عملية تهدف إلى إيصال رسالة واضحة إلى الخصم المحتمل بأن الكلفة التي سيتحملها نتيجة قيامه بعمل عدائي ستفوق بكثير ما قد يحققه من مكاسب"[1].

كما يُفهم " الردع في السياق السياسي على أنه حالة مدروسة ترمي إلى دفع الخصم إما للقيام بفعل معين أو الامتناع عنه، من خلال التهديد بعقوبات صارمة أو عبر أدوات المساومة والابتزاز السياسي واحتواء النزاعات".

ويمكن النظر إلى " الردع أيضًا كحالة ذهنية متبادلة، يدرك فيها طرفٌ ما نية الطرف الآخر في مهاجمته، فيلوّح له بعواقب وخيمة في حال الإقدام على ذلك".

وبهذا المعنى، فإن " الردع يُشير كذلك إلى غياب الحرب بين دولتين أو تحالفين، وهو غياب يُفسَّر على أنه نتيجة توازن ردعي قائم على امتلاك كل طرف للقدرات العسكرية الكافية لإجبار الطرف الآخر على التراجع عن أي سلوك عدائي محتمل".[2]

وفي تعريف آخر، يقدّم الجنرال أندريه بوفر تعريفًا للردع " باعتباره عملية تهدف إلى منع دولة معادية من اتخاذ قرار باستخدام قوتها العسكرية أو اتخاذ أي إجراء مضاد في موقف معين، وذلك من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات التي تُشكل تهديدًا كافيًا يُحدث تأثيرًا نفسيًا في الطرف الآخر"[3].

ويستند هذا التعريف إلى الطابع السيكولوجي للردع، باعتباره وسيلة لإحداث تأثير نفسي يمنع الخصم من التصرف، مما يبرز استخدام الردع كأداة ضمن الاستراتيجية السياسية والعسكرية. إلا أنّ تعريف بوفر يركّز في مضمونه على البعد العسكري كوسيلة رئيسية لتحقيق الردع، ما يجعل منه تصورًا أحادي البعد.

---

[1] الصادق البديري، المرجع السابق.

[2] رغد البهي،" الردع: النظرية والمفهوم ."المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، نشر في 2023/09/24 تاريخ الزيارة http://ecss.com.eg/

[3] المرجع نفسه

في المقابل، يتبنّى كل من بول هاث وبروس منظورًا أوسع، حيث يعرّفان الردع على أنه محاولة من صانعي القرار في دولة ما للتأثير على سلوك صانعي القرار في دولة أخرى من خلال فرض مطالب معينة، وهو ما يعكس بعدًا قسريًا يقوم على الإجبار لا التعاون. ويُشير هذا الطرح إلى أنّ تحقيق الردع يتطلب توافر عناصر القوة الكافية لفرض الإرادة السياسية، بما يضع الردع ضمن إطار ديناميكي يتراوح بين التهديد الفعّال وغياب الخيارات التعاونية.

وانطلاقًا من المعاني والتعريفات السابقة، تجدر الإشارة إلى تعدد المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الردع، ومن أمثلة ذلك **الردع السيبراني** الذي يشير إلى منع الأعمال الضارة ضد الأصول الوطنية في الفضاء والأصول التي تدعم العمليات الفضائية بأي وسيلةٍ كانت، وكذا **الردع غير المباشر** بالضغط على الأطراف الثالثة التي تُدعم الإرهاب بدلًا من ردع الإرهابيين، **والردع بالإنكار** من خلال درء أو تقليل الضرر في حال الهجوم والتخفيف من الآثار المحتملة جراء أي هجوم إرهابي، و**الردع بالعقاب** من خلال تحديد أهداف ذات قيمة عالية تجعل القادة الأكثر تطرفًا يحسبون التكاليف والفوائد المحتملة، و**الردع التكاملي الثلاثي** وهو استخدام دولة واحدة للتهديدات والعقوبات ضد دولة أخرى لردع الفاعلين من غير الدول من شن هجمات من أراضي دول أخرى، **وردع الفاعل الجماعي** الذي يُشير إلى الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية ونظام الأمن الجماعي وحلف الناتو في ردع بعض الدول من الإقدام على بعض الأفعال العدوانية بسبب الخوف من العقاب الجماعي، **والردع المتبادل** بين قوتين نوويتين على شاكلة الهند وباكستان، **والردع المتبادل المؤكد** أي قدرة كل طرف على تدمير الطرف الآخر حتى بعد التعرض لهجوم نووي. مكافئ. ويُستكمل هذا النمط بما يُعرف بـ الردع المتبادل المؤكد، وهو امتلاك كل طرف القدرة على تدمير الطرف الآخر حتى في حال تعرّضه لهجوم نووي مفاجئ، بما يضمن الحفاظ على توازن الردع واستمراريته.[1]

المطلب الثاني: تطور مفهوم الردع منذ تأسيس الدولة الإسرائيلية

منذ تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، شكّل مفهوم الردع أحد الأعمدة الرئيسة للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، مدفوعًا ببيئة أمنية عدائية وتاريخ طويل من الحروب مع الجوار العربي. وقد تبلور المفهوم تدريجيًا وفق مراحل تاريخية وسياسية وعسكرية متعاقبة، يمكن تقسيمها إلى محطات رئيسية[2]:

1. **مرحلة التأسيس والحروب التقليدية (1948–1973)**: تميزت هذه المرحلة باعتماد إسرائيل على الردع من خلال التفوق العسكري التقليدي، حيث كانت تخوض حروبًا نظامية مع جيوش دول

[1] رغد البهي, المرجع السابق.

[2] – إيمان زهران، نظرية «الردع الإسرائيلي» بين حرب الغفران وطوفان الأقصى،مركز سوث 24 للدراسات والأخبار ، تاريخ النشر 2023/10/23 تاريخ الزيارة 2025/04/22 https://south24.net/news/news.php?nid=3596

عربية (مثل حرب 1948، وحرب 1967، وحرب أكتوبر 1973). وكان الهدف من الردع آنذاك هو منع اندلاع حروب من خلال إظهار القدرة على إلحاق الهزيمة الساحقة بالجيوش النظامية للخصوم.

2. مرحلة الردع النووي غير المعلن (منذ السبعينيات): بعد حرب أكتوبر، ونتيجة لانكشاف هشاشة الردع الإسرائيلي التقليدي، اتجهت إسرائيل نحو تطوير استراتيجية "الغموض النووي"، في محاولة لإعادة ترسيخ الردع من خلال امتلاك قوة ردع استراتيجية غير مُعلنة رسميًا لكنها معروفة ضمنيًا، تهدف إلى منع تهديد وجودي للدولة.

3. مرحلة التهديدات غير النظامية وبروز الردع ضد الفواعل من غير الدول (منذ الثمانينيات): ومع تراجع الحروب التقليدية، دخل الردع الإسرائيلي مرحلة جديدة تتعامل مع فواعل غير تقليدية كحزب الله في لبنان وحركات المقاومة الفلسطينية (مثل حماس والجهاد الإسلامي). وشهد مفهوم الردع تحوّلًا من "ردع شامل" إلى "ردع متقطع"، قائم على استخدام القوة لإعادة تشكيل قواعد الاشتباك.

4. مرحلة تآكل الردع و"الردع بالمنع" و"الردع بالعقاب" (2006–2023): برز هذا التطور مع حروب إسرائيل مع حزب الله (2006) وغزة (2008، 2012، 2014، 2021). استخدمت إسرائيل مبدأين متكاملين: "الردع بالمنع" عبر التحصينات والمنظومات الدفاعية مثل "القبة الحديدية"، و"الردع بالعقاب" عبر شن ضربات قاسية تؤدي إلى أثمان باهظة للخصم. ومع ذلك، فإن استمرار الاشتباكات أظهر محدودية هذه الأدوات في خلق ردع دائم.

5. مرحلة ما بعد "طوفان الأقصى" (2023): مثّلت عملية "طوفان الأقصى" نقطة تحول نوعية في نظرية الردع الإسرائيلي، إذ كشفت حدود الردع الإسرائيلي وتآكله في مواجهة هجمات غير تقليدية مباغتة ومعقدة من حيث التكتيك والتخطيط. تسببت هذه العملية في إعادة التذكير بنكسة حرب الغفران (أكتوبر 1973)، وأثبتت أن الردع الإسرائيلي لم يعد قادرًا على منع الفواعل غير النظامية من المبادرة الاستراتيجية، ما فتح الباب أمام تحولات في الاستراتيجية الإسرائيلية نحو "الحرب المفتوحة" واستدعاء الدعم الدولي اللامحدود لاستعادة الردع المفقود.

المطلب الثالث: الردع كأداة لتحقيق التفوق العسكري الإسرائيلي والضغط على الخصوم:

تُعدّ نظرية الردع إحدى الركائز الأساسية في الفكر الاستراتيجي العسكري والسياسي المعاصر، إذ تهدف إلى منع الخصوم من اتخاذ خطوات عدائية عبر التهديد بإلحاق ضرر يفوق ما يمكن أن يحققوه من مكاسب. وفي السياق الإسرائيلي، يُوظَّف الردع – ولا سيما النووي – ليس فقط كآلية

دفاعية، بل أيضًا كوسيلة لتحقيق التفوق العسكري وفرض الهيمنة الإقليمية، عبر التأثير في قرارات الخصوم وتقييد خياراتهم الاستراتيجية. غير أن الفعالية الفعلية لهذا الردع، كما يظهر من خلال القراءة النقدية للمقال المنشور في الجزيرة للواء طلعت مسلم، تبقى موضع تساؤل نظري وعملي.[1]

أولًا: الاستراتيجية الإسرائيلية وتوظيف الردع

أن إسرائيل تتبنى استراتيجية مركبة، قوامها:

التفوق العسكري التقليدي: عبر الاحتفاظ بقدرات قتالية متقدمة ونوعية الردع النووي غير **المعلن:** من خلال سياسة "الغموض النووي"، التي تعتمد على الردع بالشك، أي خلق حالة من الريبة لدى الخصم بشأن إمكانية استخدام السلاح النووي.

العمل على خطوط المواصلات الداخلية: أي تفكيك التهديدات الإقليمية وتحييدها فرادى، مما يعزز فرص الردع ويمنع تشكيل تهديد جماعي منسق، ويتمظهر ذلك في رفض إسرائيل الاعتراف رسميًا بامتلاك السلاح النووي، وفي الوقت نفسه التلويح به كعنصر ردعي، سواء ضمن الخطاب الرسمي أو في تحليلات النخبة الأمنية الإسرائيلية.

ثانيًا: الردع كأداة ضغط استراتيجي على الخصوم وأن إسرائيل لا تستخدم الردع فحسب لمنع الحروب، بل كوسيلة لشلّ إرادة العدو السياسية والعسكرية، وهو ما يُمكن وصفه باستراتيجية "الإرغام النووي" (compellence nuclear). فامتلاك القدرة التدميرية الهائلة يسمح لإسرائيل بأن تمارس نوعًا من الضغط السياسي غير المباشر على الدول العربية، بهدف:

ردعهم عن بناء تحالفات هجومية, تقويض مشاريعهم التسليحية، خاصة النووية، دفعهم نحو مواقف تفاوضية أكثر انصياعًا.

ثالثًا: نقد فاعلية الردع الإسرائيلي في السياق العملي

وهنا نطرح تساؤلات عميقة حول مصداقية الردع الإسرائيلي، ويستند في ذلك إلى عدد من الملاحظات:

1. **فشل الردع في منع المقاومة:** استمرار العمليات في الضفة وغزة، إلى جانب ما حدث في حرب تموز 2006، كلها مؤشرات على أن الردع – حتى لو كان نوويًا – لم ينجح في منع الأعمال العسكرية ضد إسرائيل.

2. **الردع النووي كسلاح ملاذ أخير محدود الجدوى:** إذا كانت إسرائيل لن تستخدم سلاحها النووي إلا في حالات تهديد وجودي، فهذا يعني أنه لا يصلح كأداة ردع أمام الهجمات المحدودة أو الحروب التقليدية، التي تقع فعليًا ضمن دائرة الصراع القائم.

[1] –إيمان زهران، المرجع السابق.

3. القيود الجغرافية والديموغرافية: إن ضيق المساحة الجغرافية الإسرائيلية، وقرب العدو جغرافيًا منها، واختلاط السكان (العرب واليهود)، يجعل من استخدام السلاح النووي مخاطرة وجودية لا يمكن تحملها، ما يقلل من مصداقية التهديد به.

رابعًا: الردع والاستراتيجيات المضادة

يرى المحللون أن الأطراف العربية، بما فيها حركات المقاومة، لم تذعن للردع الإسرائيلي، بل طوّرت استراتيجيات مضادة، أهمها:

الاستنزاف: أسلوب تستعمله القوى الأضعف لفرض كلفة دائمة على الخصم الأقوى، كما تفعل المقاومة الفلسطينية.

التوازن الاستراتيجي: سعي بعض الدول العربية إلى بناء توازن قوى عبر وسائل تقليدية، بدلًا من الدخول في سباق نووي.

وهذا يبيّن أن الردع لا يعمل في فراغ، بل هو جزء من تفاعلات استراتيجية معقدة، تخضع للتكيف المستمر من قبل الطرفين.

إن الردع الإسرائيلي – خاصة النووي – يعاني من مشكلات جوهرية في المصداقية والفاعلية. فبينما تحاول إسرائيل توظيف الردع لتحقيق تفوق وضغط استراتيجي على خصومها، تكشف الأحداث أن الردع لم يمنع الصراع، ولم يؤدِ إلى استسلام الأطراف العربية، بل دفعها نحو تطوير تكتيكات مقاومة، ما يعكس محدودية فعالية الردع في مواجهة الفاعلين غير الدوليين، أو الدول الأقل قدرة لكن الأعلى إرادة.[1]

وهكذا، يفتح المقال الباب أمام نقاش أوسع حول حدود نظرية الردع في النزاعات غير المتكافئة، ويشكك في قدرة التهديد النووي على إدارة صراع معقد متعدد الأطراف، خاصة عندما يكون الخصم غير قابل للردع بالطرق التقليدية.

المبحث الثاني: الردع الإسرائيلي في الحروب السابقة

لقد سعت إسرائيل منذ قيامها إلى فرضه عبر التفوق العسكري وتوجيه ضربات قوية لخصومها. في الحروب مع الدول العربية، مثل، 1948، 1956 و1967 و1973، استخدمت إسرائيل الردع

[1] –طلعت مسلم، "حول مصداقية الردع الإسرائيلي " مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر ٢٠٠٨/٠٣/04 / تارخ الزيارة ٢٠٢٥/٠٤/١٠ https://www.aljazeera.net/opinions/2008/3/4

لثني العرب عن شن هجمات مستقبلية. لكن فعاليته تراجعت أحياناً، كما في حرب أكتوبر 1973، مما دفع إسرائيل لاحقاً لتطوير أساليب ردع أكثر تعقيداً، خاصة تجاه حركات المقاومة.

المطلب الأول: دور الردع في حروب 1948 – 1956 –1967 – 1973

حرب 1948

تُعد حرب عام 1948، التي اندلعت عقب إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 مايو من نفس العام، محطة مفصلية في تشكل بنية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث مثّلت أول تطبيق عملي لفكرة الردع ضمن سياق استراتيجي إقليمي مضطرب. لم يكن الردع آنذاك مفهومًا نظريًا متبلورًا كما هو عليه في الأدبيات المعاصرة للعلاقات الدولية، إلا أن ممارساته كانت حاضرة بوضوح في سلوك الفاعلين، سواء على المستوى الإسرائيلي أو العربي، وإن اختلفت درجات الوعي والتخطيط في توظيف هذا المفهوم بين الطرفين.

لقد سعت الحركة الصهيونية منذ مطلع القرن العشرين، وبدعم مباشر من القوى الاستعمارية الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا، إلى فرض وجودها في فلسطين، وهو ما تُوّج بوعد بلفور عام 1917، الذي أسّس لبداية مشروع استيطاني قائم على الإقصاء وتغيير البنية الديموغرافية والسياسية للمنطقة. ومع اقتراب موعد انسحاب القوات البريطانية، اتجهت القيادة الصهيونية نحو تبني استراتيجيات هجومية تتسم بالحسم والسرعة، مستندة إلى تفوق تنظيمي وتسليحي نسبي، الأمر الذي مكنها من تحقيق انتصارات ميدانية واسعة، ساهمت في ترسيخ صورة إسرائيل كقوة لا يُستهان بها في الوعي الإقليمي والدولي.[1]

من هذا المنظور، لعب الردع دورًا مزدوجًا في أحداث عام 1948: داخليًا وخارجيًا. فعلى المستوى الداخلي، سعت إسرائيل إلى ردع ما تبقى من السكان الفلسطينيين عن المقاومة، وذلك من خلال ارتكاب مجازر ممنهجة في قرى ومدن فلسطينية، أبرزها دير ياسين، والتي كانت تهدف إلى بث الرعب، ودفع السكان إلى النزوح، بما يخدم عملية "التطهير العرقي" التي رافقت تأسيس الدولة. أما

[1] شوقي عرجون، المشكلة النووية في الشرق الأويط وانعكاساتها على إستقرار المنطقة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية, جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام, سنة 2006-2007, ص 14.

خارجيًا، فقد وظّفت إسرائيل انتصارها العسكري في مواجهة الجيوش العربية كوسيلة ردعية موجّهة للدول المحيطة، مفادها أن التدخل العسكري في الشأن الإسرائيلي سيواجه برد قاسٍ ومدمر، وهو ما انعكس لاحقًا في مواقف بعض الأنظمة العربية التي بدأت تعيد حساباتها تجاه إمكانية المواجهة المباشرة.

الردع الإسرائيلي في تلك المرحلة لم يكن مجرد نتيجة للتفوق العسكري فحسب، بل كان أيضًا أداة استراتيجية لتثبيت الواقع السياسي الجديد الذي نشأ عقب الحرب، وتعطيل أي مسعى إقليمي لإعادة النظر في مسألة الوجود الإسرائيلي. كما أن الانقسامات العربية، وضعف التنسيق بين الجيوش، والفجوة الكبيرة في الجاهزية العسكرية، كلها عوامل ساهمت في تعزيز فاعلية الردع الإسرائيلي، حيث تكرّست قناعة لدى بعض الأطراف العربية بأن تحقيق نصر عسكري مباشر بات صعب المنال، وأن الكلفة ستكون باهظة.

كما ساهم الدعم الدولي الكبير الذي حظيت به إسرائيل، سواء من الدول الغربية أو من الحركات الصهيونية العالمية، في تعزيز قدرتها على استخدام الردع كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى، من خلال فرض الأمر الواقع وتوسيع رقعة السيطرة الجغرافية، متجاوزة بذلك ما تم النص عليه في قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1947.

إن المتأمل في نتائج حرب 1948 يجد أن إسرائيل لم تكتف بإعلان دولتها، بل سعت إلى توظيف انتصارها في تأسيس معادلة ردعية على المستويين السياسي والعسكري، بحيث يكون أي تهديد لوجودها محفوفًا بعواقب وخيمة. وقد شكل هذا النمط من التفكير أحد الأركان الأساسية في العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي استمرت لعقود، وتطورت لاحقًا لتشمل أدوات غير تقليدية، لكنه في بداياته تجسد بشكل واضح في الممارسات العسكرية والسياسية عقب حرب 1948.

العدوان الثلاثي على مصر (1956)

مثّل العدوان الثلاثي على مصر في خريف عام 1956، والذي شنّته كل من بريطانيا وفرنسا بالتنسيق مع إسرائيل، محطة مفصلية في تطور النظام الإقليمي العربي والصراع العربي الإسرائيلي. فقد بدأت فصول هذا العدوان حين قامت إسرائيل بشن هجمات عسكرية مكثفة على قطاع غزة وشبه

جزيرة سيناء، وذلك في إطار خطة عسكرية متفق عليها مع كل من بريطانيا وفرنسا، تهدف إلى خلق ذريعة للتدخل العسكري الأوروبي المباشر في مصر، تحت ستار حماية حرية الملاحة في قناة السويس.

في الواقع، لم تكن الدوافع الحقيقية لبريطانيا وفرنسا متعلقة فقط بالمصالح الاقتصادية أو الاستراتيجية في قناة السويس، وإنما جاءت كرد فعل على القرارات السيادية التي اتخذها الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأبرزها تأميم القناة في يوليو 1956، وهو ما اعتُبر تحديًا مباشراً للهيمنة الغربية على الممرات المائية الحيوية. وقد استغلت لندن وباريس التوتر العسكري الذي افتعلته إسرائيل لشن هجوم جوي وبري على منطقة القناة، بهدف إسقاط النظام الوطني في مصر وإعادة السيطرة الغربية على الممر الاستراتيجي.[1]

إلا أن التداعيات السياسية الدولية لهذا العدوان جاءت بعكس ما خطط له المعتدون. فقد تمكن عبد الناصر، بحنكة دبلوماسية، من كسب دعم الاتحاد السوفيتي الذي وجّه إنذارًا حادًّا إلى الدول الثلاث المعتدية، ملوّحًا بتدخل عسكري مباشر واستخدام القوة الصاروخية ما لم يتم الانسحاب الفوري من الأراضي المصرية. وقد شكّل هذا الموقف السوفيتي الحازم، إلى جانب الرفض الأمريكي للتدخل العسكري التقليدي خارج إطار الأمم المتحدة، عاملاً حاسمًا في تغيير موازين القوى الدولية، حيث ضغطت واشنطن اقتصاديًا على بريطانيا، مهددة بوقف الدعم المالي بالدولار، وهو ما أجبر الحكومة البريطانية على القبول بقرار الأمم المتحدة الداعي إلى وقف العدوان وانسحاب القوات الأجنبية.

وعلى الرغم من الانسحاب السريع للقوات المعتدية، إلا أن الحرب خلفت آثارًا مدمرة على مصر، شملت تدمير البنية التحتية الحيوية وخسائر بشرية كبيرة، سواء في صفوف القوات المسلحة أو بين المدنيين، خاصة في قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء. كما أدت إلى تعميق مأساة اللاجئين الفلسطينيين، نتيجة تزايد أعمال العنف والتهجير خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي لتلك المناطق.[2]

وبذلك، يمكن القول إن العدوان الثلاثي مثل تحولاً نوعيًا في طبيعة التوازنات الدولية، حيث شكّل بداية تراجع النفوذ الاستعماري التقليدي في المنطقة، وبروز أدوار جديدة للقوى العظمى مثل

[1] شوقي عرجون ، المرجع السابق, ص 15.

الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في الشأن العربي. كما عزز مكانة عبد الناصر كزعيم قومي ورمز للمقاومة الوطنية، وأسهم في تنامي الروح التحررية في العالم العربي، في ظل تصاعد الوعي بسياسات الردع والتحالفات الدولية كأدوات لمواجهة الهيمنة الخارجية.

الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة (1967)

تُعد حرب يونيو 1967، المعروفة بـ"حرب الأيام الستة"، واحدة من أكثر المحطات حسمًا في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، ليس فقط بسبب نتائجها العسكرية السريعة، بل بسبب ما كرّسته من تحولات جذرية في ميزان الردع الإقليمي. شنت إسرائيل هجومًا مباغتًا على كل من مصر وسوريا والأردن، وأسفر عن احتلالها مساحات واسعة من الأراضي العربية: الضفة الغربية والقدس الشرقية من الأردن، وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء من مصر، وهضبة الجولان من سوريا.[1]

لقد وظّفت إسرائيل هذه الحرب كأداة لترسيخ مبدأ الردع الوقائي، القائم على فكرة أن توجيه ضربة استباقية ساحقة سيُحبط أي محاولة عربية لتقويض تفوقها العسكري أو تهديد وجودها. فالهجوم الجوي المباغت الذي دمّر معظم السلاح الجوي المصري في الساعات الأولى من الحرب، لم يكن فقط إجراءً عسكريًا، بل رسالة استراتيجية موجهة للدول العربية والمجتمع الدولي تؤكد من خلالها إسرائيل أنها قادرة على فرض واقع جيوسياسي جديد خلال أيام معدودة.

في المقابل، مثّلت الهزيمة المفاجئة صدمة استراتيجية للعالم العربي، كشفت عن خلل في القدرات الدفاعية والتنسيق العسكري العربي، وأكدت فاعلية العقيدة الإسرائيلية القائمة على المبادرة والهجوم الخاطف. هذا الوضع أسّس لمرحلة جديدة في منطق الردع، حيث أصبح الخوف من تكرار النموذج "السريع والحاسم" لعام 1967 حاضراً في الحسابات السياسية والعسكرية للدول العربية.[2]

رد الفعل العربي على هذه الحرب لم يكن آنياً في شكل مواجهة عسكرية، بل جاء سياسيًا في البداية عبر مؤتمر الخرطوم (أغسطس 1967)، الذي تبنّى اللاءات الثلاث: "لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف". كان ذلك بمثابة إعلان رفض عربي جماعي للاعتراف بشرعية الردع الإسرائيلي الجديد،

[1] شوقي عرجون، المرجع السابق، ص15.

[2] شوقي عرجون، المرجع نفسه، ص16.

ومحاولة لكسر العزلة النفسية والسياسية التي فرضتها الهزيمة. وقد شكل هذا المؤتمر منطلقًا لإعادة التفكير في استراتيجية المواجهة، من خلال إعادة بناء الجيوش، وتطوير البنية العسكرية، وتحقيق نوع من التنسيق العسكري بين الدول العربية، تمهيدًا لتحول في ميزان الردع في المستقبل.

الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة (1973)

جاءت حرب أكتوبر 1973 (حرب تشرين التحريرية) كردّ استراتيجي مباشر على ما فرضته إسرائيل من منطق للردع بعد حرب 1967. فقد تمكن الجيشان المصري والسوري، في عملية تنسيق غير مسبوقة، من تنفيذ خطة هجومية مفاجئة في السادس من أكتوبر، استهدفت كسر خطوط الدفاع الإسرائيلية في سيناء والجولان. وقد نجحت القوات العربية في الأيام الأولى من الحرب في إحداث اختراقات واسعة وتكبيد القوات الإسرائيلية خسائر فادحة، مما أحدث خللاً مؤقتًا في صورة التفوق الإسرائيلي وأربك بنيتها العسكرية والسياسية.[1]

تمثّل هذه الحرب في جوهرها محاولة عربية لإعادة توازن الردع، من خلال إثبات أن التفوق العسكري الإسرائيلي ليس مطلقًا، وأن الإرادة السياسية المدعومة بتخطيط استراتيجي يمكنها كسر جدار الردع النفسي الذي أقامته إسرائيل في الوعي العربي بعد نكسة 1967. كان الهجوم العربي منسقًا ومتزامنًا على جبهتين، ما فاقم من صعوبة الرد الإسرائيلي وأعطى الانطباع بأن ميزان القوى بدأ يتحول.

لقد كانت لحظة العبور المصري لقناة السويس، والسيطرة المؤقتة على خطوط بارليف الحصينة، تعبيرًا عمليًا عن كسر شوكة الردع الإسرائيلي. أما على الجبهة السورية، فرغم التراجع اللاحق بعد التقدم المبدئي، إلا أن الاشتباك العسكري المباشر كان له تأثيره الكبير على العقيدة القتالية الإسرائيلية التي كانت تفترض حسم أي صراع خلال أيام.[2]

ومع أن الحرب انتهت بوقف إطلاق النار دون تحقيق التحرير الكامل للأراضي المحتلة، فإنها مثّلت نجاحًا استراتيجيًا في تقويض صورة إسرائيل كقوة لا تُهزم. فقد تراجع ردعها النفسي، وأصبحت

[1] شوقي عرجون المرجع السابق, ص 17-18 .

[2] المرجع نفسه

رهينة في بعض المراحل لقرارات الولايات المتحدة، التي تدخلت بفاعلية للحيلولة دون انهيار موقف إسرائيل العسكري، خصوصًا خلال "جسر الإمداد الجوي" الذي أطلقته واشنطن لدعم تل أبيب.

إضافة إلى ذلك، أعادت حرب 1973 تفعيل القضية الفلسطينية على المستويين الإقليمي والدولي، وأظهرت للعالم أن الاستقرار في الشرق الأوسط لا يمكن فرضه بالقوة العسكرية فقط، بل يتطلب اعترافًا بالحقوق المشروعة للشعوب المحتلة أراضيها. كما أرست هذه الحرب مبدأ الردع المتبادل بدلاً من الردع الأحادي، وأعادت تعريف التوازنات الجيوسياسية في المنطقة.

المطلب الثاني: مواجهة المقاومة الفلسطينية واللبنانية وتأثيرها على الردع بعد الانتفاضتين

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تغيرات جوهرية في البيئة الأمنية المحيطة بإسرائيل، خاصة مع تصاعد دور الفاعلين غير الدوليين، وعلى رأسهم المقاومة الفلسطينية واللبنانية. ففي حين شكلت الانتفاضتان الأولى والثانية تحولاً في طبيعة الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، كانت المقاومة اللبنانية، بقيادة حزب الله، قد دخلت مرحلة متقدمة من الفعل العسكري الفاعل منذ انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000، وصولاً إلى حرب تموز 2006. هذه التطورات وضعت عقيدة الردع الإسرائيلية أمام اختبار معقد ومستمر.

1 المقاومة الفلسطينية

ومع اندلا ع الانتفاضة الأولى عام 1987، برزت أشكال جديدة من المقاومة المدنية والشعبية لم تستطع الأدوات العسكرية الإسرائيلية التقليدية قمعها بسهولة. ورغم الطابع غير المسلح للانتفاضة، إلا أن استمراريتها وانخراط المجتمع الفلسطيني فيها شكل إحراجاً للردع الإسرائيلي، الذي يقوم على استخدام القوة المفرطة لتفادي التكرار.

تكررت الأزمة بشكل أوسع خلال الانتفاضة الثانية عام2000 ، حيث انخرطت الفصائل الفلسطينية في العمل المسلح، وتمكنت من تنفيذ هجمات داخل العمق الإسرائيلي. ونتيجة لذلك،

بدأ يتآكل الردع الإسرائيلي تدريجياً، ليس فقط أمام الفلسطينيين، بل في مواجهة فاعلين آخرين تابعوا عن كثب هذا الفشل النسبي.

بعد الانتفاضتين الشعبيتين اللتين هزّتا الكيان الصهيوني في أواخر القرن العشرين، شهدت المقاومة الفلسطينية تحوّلاً نوعيًا في طبيعة فعلها ومردودها، إلى الحد الذي أعاد رسم معادلات الردع بين الشعب الفلسطيني وقوة الاحتلال. فبينما كانت الانتفاضة الأولى عام 1987 تعبيرًا شعبيًا عن الرفض الجماعي للاحتلال، وتمثلت في المواجهات الشعبية والحجر كشكل رئيسي للمقاومة، جاءت الانتفاضة الثانية عام 2000 كردّ مباشر على اقتحام أرئيل شارون المسجد الأقصى، وشهدت استخدامًا واسعًا للعمليات المسلحة والفدائية، مما أدخل الاحتلال في أزمة أمنية عميقة.

لكن منذ نهاية الانتفاضة الثانية، لم تتبلور انتفاضة ثالثة بالمعنى التقليدي، رغم اندلاع هبّات متعددة مثل "انتفاضة السكاكين" وغيرها. ويُعزى ذلك إلى توافق ضمني بين الاحتلال وبعض الأطراف الإقليمية والدولية على كبح أي تحرّك شعبي واسع، عبر التنسيق الأمني والضغوط السياسية والتجفيف الاقتصادي. ومع ذلك، لم يؤدِ هذا المنع إلى إخماد جذوة المقاومة، بل دفع الفلسطينيين نحو تطوير نمط جديد من المواجهة، يتجاوز الانتفاضة بمفهومها القديم.[1]

في مرحلة ما بعد الانتفاضتين، ولدت مقاومة جديدة هجينة، تعتمد على الخلايا المسلّحة الصغيرة، والمباغتة، والارتباط المحدود بالقيادة المركزية، ما جعلها أكثر مرونة وأصعب في الاختراق. تشكّلت "كتائب" ومجموعات في جنين ونابلس والخليل، وأصبحت قادرة على شنّ عمليات نوعية، أربكت أجهزة أمن الاحتلال، وفرضت عليها استنزافًا مستمرًا في الموارد والقوى، ورفعت مستوى التأهّب الأمني إلى درجات غير مسبوقة.

هذه المقاومة الجديدة لا تطمح إلى تحقيق "نصر حاسم" في الوقت القريب، لكنها تعمل على تقويض الشعور بالأمن لدى المستوطنين، وخلق حالة من الردع المعكوس، تجعل الاحتلال مكلفًا وغير مستقر. ومع تزايد العمليات في الضفة الغربية، بالتزامن مع التهديدات الاستراتيجية التي تمثلها غزة ولبنان، بدأ الكيان الإسرائيلي يعيش حالة ردع مركّبة، تتجاوز البعد العسكري إلى السياسي

[1] –حلمي الأسمر، المقاومة بعد الانتفاضات الفلسطينية، العربي الجديد، تاريخ النشر 2023/09/14 تاريخ الزيار2025/04/12 https://www.alaraby.co.uk/opinion

والاجتماعي، وهو ما يفسر انشغاله الدائم بتطورات الجبهة الداخلية، وانقساماته الحادّة حول طبيعة الدولة وهوية الحكم.

لقد أدركت المقاومة، بما فيها أجيال ما بعد الانتفاضة الثانية، أن مشروع التحرير هو تراكم مقاوم طويل الأمد، يُراكم الكلفة على المحتل، ويمنع تثبيت الاحتلال كأمر واقع. هذا الفهم الاستراتيجي أعاد تعريف مفهوم الردع، بحيث لم يعد حكرًا على القوة الصهيونية، بل بات يشمل قدرة الفلسطيني على تهديد أمن الاحتلال، رغم اختلال موازين القوى.

وهكذا، فإن ما تعيشه فلسطين اليوم هو نمط مقاوم ما بعد الانتفاضات، لا يُقاس بزخمه الجماهيري فقط، بل بفعاليته المتزايدة في تقويض الردع الإسرائيلي وتغيير قواعد الاشتباك، في ظل انسداد الأفق السياسي، وتواطؤ دولي وإقليمي متزايد. مقاومة تعي أن الكفاح الطويل هو سبيل التحرير، وأن بقاءها واستمرارها هو في حد ذاته فشل للردع الإسرائيلي.

2 المقاومة اللبنانية

منذ انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000 تحت ضغط العمليات العسكرية لحزب الله، بدأت العقيدة العسكرية للحزب تتخذ شكلاً مختلفاً عن الحركات المسلحة التقليدية.

وخلال حرب 2006، أظهر حزب الله قدرة تنظيمية وتكتيكية عالية المستوى:

- دافع عن أرضه بأسلوب يشبه الجيوش النظامية.
- جهز مواقع دفاعية محصنة مسبقاً.
- استخدم صواريخ دقيقة ضد الداخل الإسرائيلي، مما نقل المعركة إلى العمق المدني والعسكري في آنٍ واحد.
- تمكن من فرض نوع من الردع المتبادل، حيث باتت إسرائيل تفكر ملياً قبل أي مغامرة عسكرية في لبنان.

اعتمدت إسرائيل منذ تأسيسها على مفهوم الردع بالتهديد، أي إقناع العدو بأن تكلفة الاعتداء ستكون باهظة. لكن مع فشل هذه المقاربة في منع حزب الله من الرد الفوري والمباشر على

أي خرق، انتقل التوازن إلى الردع بالتكلفة: أي القبول المتبادل بمستوى معين من الاشتباك دون انزلاق إلى حرب شاملة، كما حدث منذ 2006 حتى 2023.

أثبتت تجربة المقاومة اللبنانية أن الردع لا يتحقق فقط بالتفوق العسكري أو التكنولوجيا، بل أيضاً بالإرادة التنظيمية، والقدرة على الصمود، والمبادرة الفعالة. وبذلك أصبحت إسرائيل مضطرة للتفكير مرتين قبل خوض أي مواجهة مع حزب الله، مما يمثل تراجعاً في فاعلية الردع الإسرائيلي الكلاسيكي الذي كان موجهاً أساساً نحو جيوش الدول، وليس حركات مقاومة تملك ديناميكيات مختلفة تماماً.[1]

المطلب الثالث: التحولات في دور الردع بعد الإنتفاضتين الأولى والثانية

التحولات في وظيفة الردع الإسرائيلي بعد الانتفاضة الفلسطينية الأول

شكّلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987–1993) نقطة تحوّل مفصلية في بنية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وأعادت صياغة معادلة الردع التي لطالما اعتمدت عليها إسرائيل لتكريس هيمنتها على الأرض الفلسطينية. إذ لم تعد أدوات السيطرة التقليدية، المستندة إلى التفوق العسكري والاستخبارات والسيطرة الميدانية، كافية لردع شعب بكامله انخرط في مواجهة جماهيرية، شعبية، شاملة، تجاوزت حدود الانتماء الفصائلي، ولامست حدود العصيان المدني. وبذلك، واجهت إسرائيل لأول مرة تحدياً من نوع جديد: مقاومة غير مسلحة في الغالب، لكنها مؤثرة، وعصية على الاحتواء.

واعتمدت العقيدة الأمنية الإسرائيلية، منذ نشأتها، على مبدأ الردع الاستباقي القائم على "كيّ وعي" الخصم، سواء من خلال الحروب الخاطفة ضد الجيوش العربية، أو عبر سياسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين في الداخل المحتل. وقد افترض هذا التصور أن الكلفة العالية لأي محاولة

[1] Biddle, Stephen, and Jeffrey A. Friedman. 2008. The 2006 Lebanon Campaign and the Future of Warfare: Implications for Army and Defense Policy. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College P12. https://www.strategicstudiesinstitute.army.mil./

مقاومة سترتدع السكان عن الانخراط في أي مواجهة مفتوحة، خصوصاً مع التفوق الكاسح في السلاح والمراقبة الميدانية.

أولًا: الانتفاضة الأولى وتآكل هيبة الردع

جاءت الانتفاضة الأولى لتفكك هذه المعادلة. فقد انطلقت بوصفها "تحركاً شعبياً هائلاً"، كما وصفها الأدبي السياسي الفلسطيني، وامتدت إلى مختلف أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، ما كشف محدودية الردع العسكري الإسرائيلي في مواجهة مقاومة جماهيرية غير نمطية. ورغم استخدام الاحتلال أقصى أدوات القمع، بما في ذلك إطلاق الرصاص الحي والاعتقالات الواسعة وهدم المنازل، إلا أن الاحتجاجات تواصلت وتوسّعت، ونجحت في استنزاف المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية.

كشفت الانتفاضة الأولى أن الردع الإسرائيلي الذي كان فعالاً ضد الجيوش العربية النظامية، عاجز أمام استراتيجية الاستنزاف الجماهيري. وقد أقرّت بذلك تقارير أمنية إسرائيلية لاحقة، خاصة حين تبيّن أن أعداداً واسعة من الشبان الفلسطينيين قد ولدوا وتربّوا في ظل الاحتلال، ما جعلهم يرونه عدواً مباشراً لا يمكن التعايش معه.[1]

ثانيًا: تراجع الردع وتحول أدوات السيطرة

أمام هذا الفشل، اضطرت إسرائيل إلى إعادة النظر في أدوات الردع والسيطرة. فبينما لم تتراجع عن العنف العسكري، بدأت بالتوازي البحث عن مسارات بديلة تهدف إلى تفكيك البيئة السياسية والاجتماعية الفلسطينية. وهنا ظهرت محاولات إضعاف دور منظمة التحرير الفلسطينية، وتشجيع قنوات بديلة للحوار، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع اقتصادية موضعية تهدف إلى إضعاف الحاضنة الشعبية للانتفاضة.

غير أن النتيجة النهائية كانت إقراراً عملياً بأن القوة وحدها لا تكفي لضبط مجتمع يرفض الاحتلال، وأن الردع القائم على "الخوف" لم يعد كافياً لمنع الانفجار. بل إن محاولات الردع القسري،

[1] حلمي الأسمر، المرجع السابق

كما أظهرت الانتفاضة، أدت إلى نتائج عكسية، حيث ازدادت عزلة إسرائيل الدولية، وانقلبت صورة الضحية إلى الجلاد في عيون الرأي العام العالمي.

ثالثًا: منطق الردع السياسي بعد الانتفاضة

دفعت **الانتفاضة الأولى** بالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى إدراك أن المعالجة الأمنية الحصرية للصراع باتت غير فعّالة، ما مهّد لاحقاً لقبول فكرة التفاوض السياسي، التي تجسّدت في اتفاق أوسلو عام 1993. هذا التحول لم يكن نتيجة قناعة إسرائيلية بالعدالة أو الشرعية الوطنية الفلسطينية، بل كان مظهراً من مظاهر التحول في وظيفة الردع: من الردع العسكري إلى الردع السياسي عبر احتواء الانتفاضة في قنوات تفاوضية تهدف لتقويض قدرتها على الاستمرار.

أحدثت الانتفاضة الفلسطينية الأولى شرخاً عميقاً في نظرية الردع الإسرائيلي، وأثبتت أن إرادة الشعوب، حين تتسلّح بالتحرك الجماعي المنظم، قادرة على إرباك أقوى النظم العسكرية. وقد اضطر الاحتلال، لأول مرة، إلى البحث عن حلول سياسية بعد أن فشل الردع القائم على العنف في كسر شوكة الانتفاضة. وبذلك، مثّلت الانتفاضة الأولى مرحلة انتقالية من الردع بالقوة إلى الردع بالتفاوض، وإن كان ضمن شروط إسرائيلية. وهو تحوّل ستبقى آثاره حاضرة في بنية التفكير الأمني الإسرائيلي حتى اليوم.

الإنتفاضة الثانية: انعكاسات السنة الثانية لانتفاضة الأقصى على الداخل الإسرائيلي

شكلت السنة الثانية لانتفاضة الأقصى (2001–2002) مرحلة مفصلية في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ليس فقط على المستوى الميداني، بل على صعيد التحولات الداخلية التي عرفها المجتمع الإسرائيلي بمستوياته السياسية، الاقتصادية، والأمنية. تصاعدت خلالها العمليات الاستشهادية الفلسطينية، ما أدى إلى تقويض الاستقرار الأمني في الداخل الإسرائيلي، وساهم في تعميق الانقسام السياسي والاجتماعي، وأعاد طرح الأسئلة الجوهرية حول مدى قدرة إسرائيل على إدارة صراع طويل الأمد دون مساس بوحدتها الداخلية.

أولاً: التحولات الأمنية والسياسية في الداخل الإسرائيلي

اتسمت السنة الثانية للانتفاضة بارتفاع كبير في وتيرة العمليات الفلسطينية، وخاصة التفجيرات الاستشهادية داخل المدن الإسرائيلية. وقد ساهم ذلك في تعميق الشعور العام بانعدام الأمن، ما دفع الحكومة الإسرائيلية، بقيادة أرييل شارون، إلى انتهاج سياسة أكثر تشدداً تمثلت في إعادة احتلال مناطق واسعة من الضفة الغربية فيما سُمي بعملية "السور الواقي". هذه الخطوات العسكرية أسهمت في تكريس القناعة لدى قطاعات واسعة من الإسرائيليين بأن المواجهة مع الفلسطينيين طويلة المدى وتستلزم صبراً استراتيجياً.[1]

في المقابل، تزايدت الدعوات داخل معسكر اليمين الإسرائيلي لترحيل الفلسطينيين إلى الأردن واعتبار الضفة الشرقية وطناً بديلاً. وهو طرح أعاد للواجهة مواقف حزب "موليدت"، الذي وجد في اغتيال زعيمه رحبعام زئيفي فرصة لإحياء مشروع الترحيل. بالمقابل، برزت حركات إسرائيلية رافضة لاستخدام العنف، أبرزها حركة الجنود الرافضين للخدمة في الأراضي المحتلة، إضافة إلى حركات سلام مدنية دعت لاستئناف الحوار مع الفلسطينيين.

ثانياً: الانعكاسات الاجتماعية: تصدع الهوية والوحدة الداخلية

أثّرت الانتفاضة بشكل عميق على العلاقة بين الدولة العبرية وفلسطينيي الداخل (عرب 48). فقد أدى تأييد العديد من العرب داخل إسرائيل للانتفاضة إلى ردود فعل أمنية وقانونية متشددة تمثلت في سن قوانين لنزع الجنسية، ومحاكمات سياسية لرموز مثل عزمي بشارة. ورافق ذلك تفاقم شعور الأقلية العربية بالتمييز والخوف، وازدياد الفجوة بينها وبين المؤسسة السياسية الإسرائيلية.

أما على صعيد الرأي العام، فقد بيّنت استطلاعات الرأي الإسرائيلية آنذاك أن نحو 75% من الإسرائيليين لم يكونوا راضين عن أداء الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، في ظل تصاعد العمليات الفلسطينية التي ألحقت خسائر كبيرة بالمدنيين. ورغم ازدياد الميل نحو اليمين، عبّرت

[1] حبيب عمران، لماذا تتحول إنتفاضاتنا الشعبية إلى عسكرية بسرعة؟، القدس، تاريخ النشر 2015/12/10،تاريخ الزيارة 2025/05/01 https://qudsn.co/post/802472

نسبة كبيرة (60%) عن استعدادها للتنازل عن المستوطنات في إطار تسوية سياسية، ما عكس تناقضاً بنيوياً في الموقف الإسرائيلي: بين تأييد الرد العسكري وتلمّس الحاجة لحل سياسي.[1]

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية

شكلت الانتفاضة ضربة قاسية للاقتصاد الإسرائيلي، الذي كان يحقق نسب نمو مرتفعة قبل اندلاعها. وبحسب بيانات وزارة المالية الإسرائيلية، تكبد الاقتصاد في عامه الثاني من الانتفاضة خسائر قاربت 50 مليار شيكل (نحو 11 مليار دولار). وتراجع النمو الاقتصادي إلى حدود 1%، متأثراً بتدهور السياحة، وتراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة 70%، فضلاً عن تسريح واسع للعمال في قطاعات التكنولوجيا والبناء.[2]

وقد انعكس هذا التدهور في موازنة عام 2003 التي حملت تقليصات واسعة في الخدمات الاجتماعية، ما زاد من الاحتقان الشعبي وأضعف من التماسك الداخلي. ورافق ذلك تراجع كبير في معدلات الهجرة إلى إسرائيل، خاصة من فئة الشباب، وهو ما أثار مخاوف جدية لدى النخبة السياسية من فقدان الجاذبية "الوطنية" للمشروع الصهيوني نفسه.

رابعاً: تأثير الانتفاضة على الاستيطان والمجتمع الاستيطاني

أعادت الانتفاضة إلى الواجهة ملف الاستيطان في الضفة الغربية وغزة. ورغم امتيازات المستوطنين الكبيرة، فقد أصبح وجودهم عبئاً أمنياً على الجيش الإسرائيلي، وتزايدت الدعوات لتفكيك بعض المستوطنات في إطار تسوية محتملة. كما كشفت العمليات الفلسطينية داخل المستوطنات عن هشاشة الخطوط الدفاعية الإسرائيلية في العمق الفلسطيني.

أظهرت السنة الثانية لانتفاضة الأقصى قدرة المقاومة الفلسطينية على إحداث اختلالات داخلية عميقة في بنية الدولة العبرية، بما يتجاوز الجانب العسكري إلى مستويات اجتماعية واقتصادية واستراتيجية. كما كشفت هشاشة المشروع الصهيوني في مواجهة صراع طويل الأمد، وأثبتت أن المعركة

[1] حبيب عمران، المرجع السابق.
[2] حبيب عمران، المرجع نفسه.

على الوعي والرأي العام داخل إسرائيل لا تقل أهمية عن المعركة على الأرض. هذا السياق يوفر مادة تحليلية مهمة لفهم آليات الردع في الصراع الإسرائيلي—الفلسطيني، كما يبرز حدود القوة العسكرية في كسر إرادة الشعوب المقاومة.

منذ صعود الفاعلين غير الدولتيين، وعلى رأسهم حركات المقاومة المسلحة مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين، الذين طوروا تكتيكات وأساليب قتال تتجاوز منطق الردع التقليدي. فقد باتت المواجهة لا تُقاس فقط بتوازن القوى العسكرية، بل برغبة الخصم في تحمّل الكلفة والتضحية، ما أضعف فعالية الردع الإسرائيلي في كبح الهجمات أو منع التصعيد. وتبرز الانتفاضات الفلسطينية، والحروب المتكررة على قطاع غزة، وعمليات المقاومة الأخيرة، كمحطات مفصلية كشفت حدود الردع الإسرائيلي، خاصة حين يفشل في تحقيق أهدافه السياسية أو الأمنية على المدى الطويل.

وعليه، فإن الفهم الدقيق لخلفية الردع الإسرائيلي، بتقلباته النظرية وتطبيقاته الميدانية، ضروري لتحليل التحولات التي طرأت على فعاليته، خصوصاً في ظل التغيرات الإقليمية وصعود الفاعلين غير التقليديين. وهذه الخلفية تشكل قاعدة أساسية لفهم طبيعة الردع الإسرائيلي اليوم، والتحديات التي يواجهها في بيئة استراتيجية أكثر تعقيداً وممانعة من أي وقت مضى.[1]

المبحث الثالث: تحليل عملية طوفان الأقصى

تُعد عملية "طوفان الأقصى" من أبرز المحطات المفصلية في تاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي خلال العقود الأخيرة، لما انطوت عليه من مفاجأة استراتيجية وخرق أمني واسع النطاق داخل العمق الإسرائيلي. وقد كشفت العملية عن ثغرات كبيرة في جاهزية المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، وطرحت تحديات غير مسبوقة أمام العقيدة الدفاعية للدولة العبرية. يهدف هذا المبحث إلى تحليل أبعاد هذه العملية من حيث طبيعتها وتكتيكاتها العسكرية، مع التركيز على آثارها الميدانية والسياسية، وما ترتب عليها من تحولات في ميزان الردع بين الطرفين.

[1] حبيب عمران، المرجع السابق

المطلب الأول: خلفية وأسباب عملية طوفان الأقصى

شكلت عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها فصائل المقاومة الفلسطينية يوم 7 أكتوبر 2023 تحولًا جذريًا في مسار الصراع العربي–الإسرائيلي، إذ مثلت هذه العملية، التي انطلقت من قطاع غزة باتجاه مستوطنات ومواقع عسكرية إسرائيلية، أكبر خرق للمنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية منذ عقود. جاءت هذه العملية في سياق معقد ومركب من التفاعلات السياسية والاجتماعية والأمنية، المحلية والإقليمية والدولية، ما يقتضي دراسة معمقة للخلفيات التي سبقتها، والأسباب التي دفعت المقاومة الفلسطينية إلى اتخاذ قرار الدخول في مواجهة شاملة.

أولًا: الخلفية التاريخية والسياسية للعملية

1. الاحتلال والاستيطان: منذ نكبة عام 1948، يعيش الشعب الفلسطيني تحت واقع احتلال ممنهج، تخلله تهجير قسري وتطهير عرقي في عشرات القرى والمدن الفلسطينية، وما تلا ذلك من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وتوسع غير مسبوق للمستوطنات في الضفة والقدس. سياسة الاستيطان لم تكن مجرد مشروع سكني بل أداة استعمارية لفرض الوقائع على الأرض، وتقويض أي أفق لحل سياسي عادل.

2. الحصار والانقسام: منذ فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006 واندلاع الخلاف السياسي الفلسطيني الداخلي، فرضت إسرائيل ومعها أطراف إقليمية ودولية حصارًا شاملًا على قطاع غزة. هذا الحصار أدى إلى انهيار البنى التحتية وخلق أزمة إنسانية مركبة، في ظل غياب أفق سياسي حقيقي يعالج جوهر القضية الفلسطينية.

3. الانتهاكات في المسجد الأقصى: شهدت الأعوام التي سبقت العملية تصعيدًا غير مسبوق في الاعتداءات على المسجد الأقصى من قبل المستوطنين، بحماية قوات الاحتلال، في إطار سعي إسرائيلي حثيث لتقسيمه زمانيًا ومكانيًا، على غرار ما حصل في المسجد الإبراهيمي في الخليل. مثلت هذه الاعتداءات استفزازًا مباشرًا للمشاعر الدينية والوطنية للفلسطينيين والعرب والمسلمين عمومًا.

4. فشل عملية السلام وازدواجية المعايير الدولية: أظهرت اتفاقيات أوسلو (1993) وما تلاها من مفاوضات، عجز المسار السلمي عن تحقيق أي من الحقوق الفلسطينية الجوهرية، بل تم توظيفها لتوسيع السيطرة الإسرائيلية. تزامن ذلك مع موقف دولي متواطئ أو عاجز، خصوصًا في ظل ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الدولية، ما عمّق فقدان الثقة في المجتمع الدولي.

ثانيًا: الأسباب المباشرة والاستراتيجية لعملية طوفان الأقصى

1. تصعيد ميداني في الضفة الغربية: منذ عام 2021، تصاعدت وتيرة المواجهات في الضفة الغربية، وازدادت عمليات الاغتيال والاعتقال، وتوسعت رقعة الاشتباك مع الاحتلال، خاصة في جنين ونابلس. رأت المقاومة أن الاحتلال يستغل الهدوء النسبي في غزة لشنّ عمليات مكثفة في الضفة.

2. محاولة فرض واقع جديد في الأقصى: شكلت أعياد يهودية خلال العامين 2022-2023 منصة لاقتحامات جماعية واسعة للمستوطنين داخل المسجد الأقصى، مع دعوات لذبح قرابين في ساحاته. مثلت هذه الأحداث تجاوزًا للخطوط الحمراء التي طالما حذرت المقاومة من مغبتها.

3. كسر المعادلات الأمنية الإسرائيلية: راكمت المقاومة تجربة طويلة في المواجهات العسكرية مع إسرائيل، لكن معادلة الردع ظلت في صالح الاحتلال. عملية طوفان الأقصى جاءت لتقلب هذه المعادلة، بإحداث صدمة أمنية وعسكرية كبرى، وإظهار هشاشة الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

4. تحرير الأسرى: وضعت المقاومة هدف تحرير الأسرى على رأس أولوياتها، وخاصة في ظل فشل المفاوضات السابقة حول صفقة تبادل. لذلك شكلت العملية مدخلًا لإعادة طرح الملف من موقع القوة.

ثالثًا: بيان "هذه روايتنا" وتثبيت السردية الفلسطينية في اليوم التالي لانطلاق العملية، أصدرت فصائل المقاومة بيانًا مشتركًا تحت عنوان "هذه روايتنا"، أكدت فيه على ما يلي:

- أن العملية جاءت ردًا على جرائم الاحتلال وليس عدوانًا مباغتًا.
- أن الشعب الفلسطيني ليس غازيًا بل صاحب حق وأرض.
- أن المقاومة تمارس حقًا مشروعًا في الدفاع عن النفس ضد استعمار استيطاني.
- أن العالم مطالب بسماع الرواية الفلسطينية، التي طالما تم تشويهها وتهميشها في الإعلام الدولي.

رابعًا: أبعاد العملية ونتائجها الأولية: أحدثت عملية طوفان الأقصى زلزالًا داخل الكيان الإسرائيلي، وكشفت عن ثغرات خطيرة في المنظومة الاستخباراتية والعسكرية. من جهة أخرى، أعادت الزخم للقضية الفلسطينية عالميًا، ووضعت المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه شعب يرزح تحت أطول احتلال في التاريخ الحديث.

لم تكن عملية طوفان الأقصى حدثًا عابرًا أو مجرد ردة فعل آنية، بل جاءت نتيجة تراكمات تاريخية ومعاناة مستمرة، وسعي لتغيير قواعد الاشتباك وفرض معادلات جديدة. من المهم قراءة هذا

الحدث من خلال فهم جذوره الحقيقية وسياقاته المتشابكة، لا من خلال الرواية الأمنية الإسرائيلية فقط. وتبقى الساحة الفلسطينية مفتوحة على سيناريوهات متعددة، تتوقف على المواقف الدولية، وخيارات الأطراف المحلية والإقليمية.

المطلب الثاني: الأهداف الفلسطينية من عملية طوفان الأقصى

في السابع من أكتوبر 2023، نفّذت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، عملية عسكرية واسعة أُطلق عليها اسم "طوفان الأقصى". وقد شكلت هذه العملية تحوّلًا نوعيًا في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ليس فقط من حيث حجمها وتوقيتها، بل من حيث الأهداف والدوافع التي أعلنت عنها المقاومة الفلسطينية. جاءت العملية في سياق تراكمي من السياسات الإسرائيلية القمعية، تمثلت في التصعيد الممنهج ضد المسجد الأقصى، وتوسيع رقعة الاستيطان، وتصاعد عمليات الاغتيال والاعتقال في الضفة الغربية، فضلًا عن الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من خمسة عشر عامًا.[1]

من أبرز الأهداف التي سعت المقاومة إلى تحقيقها من خلال هذه العملية كسر معادلة الردع التي فرضها الاحتلال خلال السنوات الأخيرة، والتي حالت دون قدرة الفلسطينيين على الرد على الانتهاكات المتكررة بحقهم. وقد جاءت هذه العملية لتؤسس لمعادلة ردع جديدة مفادها أن العدوان على الشعب الفلسطيني لن يمر دون تكلفة باهظة، وأن المقاومة قادرة على إيلام الاحتلال ونقل المعركة إلى عمقه الاستراتيجي.

كما سعت العملية إلى إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بعد أن طغت عليها ملفات إقليمية ودولية أخرى، وبعد أن سادت حالة من اللامبالاة الدولية تجاه الجرائم الإسرائيلية، لا سيما في ظل موجة التطبيع العربي الأخيرة. وقد مثّلت العملية رسالة واضحة مفادها أن فلسطين لا تزال حاضرة على جدول الأولويات، وأن الشعب الفلسطيني يمتلك أدوات الفعل السياسي والعسكري القادرة على لفت الانتباه العالمي إلى معاناته.

أحد الأبعاد المركزية للعملية ارتبط بالدفاع عن المسجد الأقصى في ظل تصاعد الاقتحامات اليومية من قبل الجماعات الاستيطانية، ومساعي تقسيمه زمانيًا ومكانيًا. فحمل اسم "طوفان الأقصى"

[1] "فصائل المقاومة الفلسطينية. هذه روايتنا: بيان المقاومة حول حرب غزة 2023–2024. قطاع غزة: المكتب الإعلامي لفصائل المقاومة، يناير 2024."

دلالة رمزية قوية تعبّر عن البعد العقائدي والديني للنضال الفلسطيني، وتعكس في الوقت نفسه إصرار المقاومة على حماية المقدسات الإسلامية من التهويد والسيطرة الصهيونية.

وفي بُعد وطني داخلي، شكّلت العملية محاولة لتوحيد الساحة الفلسطينية خلف مشروع المقاومة، في مواجهة فشل مشاريع التسوية السلمية، والانقسام السياسي، واستمرار الرهان على مسارات ثبت عجزها عن تحقيق أي من الحقوق الوطنية الأساسية. كما قدّمت نفسها كحالة جامعة تتجاوز الانقسام الجغرافي بين غزة والضفة، وتسعى إلى إعادة بناء وحدة وطنية مقاومة على قاعدة الاشتباك مع الاحتلال.[1]

رغم البعد الهجومي للعملية، فقد جرى تأكيد طابعها الدفاعي، حيث تم تصويرها كاستجابة مشروعة للعدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، وليس كاعتداء على كيان معترف به دوليًا. وانطلاقًا من هذا المنظور، تم تأكيد شرعية المقاومة المسلحة كحق مكفول للشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وفقًا للقانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان، في مواجهة منظومة استعمارية استيطانية قائمة على القهر والتمييز العنصري.

يمكن النظر إلى العملية كذلك بوصفها محاولة لإحداث تحوّل في البيئة الاستراتيجية للصراع، عبر استنزاف الاحتلال عسكريًا واقتصاديًا، وتحفيز حالة مقاومة شاملة في مختلف مناطق الوجود الفلسطيني، وإعادة إحياء العمق الشعبي العربي والإسلامي كرافعة للقضية الفلسطينية. كما عكست العملية إدراكًا واعيًا لأهمية التوقيت السياسي، في ظل حالة الجمود الدولي والتواطؤ الإقليمي، ما أكسبها زخمًا إضافيًا على مستوى الخطاب والميدان.

بناء على هذه الأبعاد، تتضح معالم الأهداف الفلسطينية من عملية طوفان الأقصى، بوصفها فعلًا مقاومًا متعدد المستويات: عسكريًا يسعى إلى تعديل ميزان الردع، سياسيًا يهدف إلى إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية، ودينيًا يسعى إلى الدفاع عن المقدسات، ووطنياً يعمل على توحيد الصف الداخلي. إنها عملية تؤشر إلى مرحلة جديدة من المواجهة، تعكس إرادة فلسطينية في إعادة صياغة شروط الصراع مع الاحتلال، وتجاوز حالة الاستنزاف والانكفاء نحو مشروع تحرري متكامل.

المطلب الثالث: سير الأحداث العسكرية والسياسية خلال عملية طوفان الأقصى

[1] بيان المقاومة الفلسطينية، المرجع السابق، ص 6-7

في الساعات الأولى من صباح السابع من أكتوبر 2023، شنت المقاومة الفلسطينية هجومًا عسكريًا واسعًا انطلقت شرارته من قطاع غزة، واستهدف عمق الكيان الإسرائيلي. بدأت العملية بإطلاق كثيف للصواريخ، طال مدنًا ومواقع عسكرية ومنشآت استراتيجية في مختلف أنحاء الأراضي المحتلة، وأعقبه توغل بري من قبل وحدات نخبة مدربة، استخدمت وسائل متعددة لاختراق الحدود، منها تفجير الجدار الفاصل والطائرات الشراعية والمركبات السريعة.

نجحت هذه الوحدات في اقتحام مستوطنات ومواقع عسكرية محصنة في محيط غزة، حيث تمكنت من السيطرة على بعضها لساعات، وأوقعت خسائر فادحة في صفوف الجيش والمستوطنين. كما تم تنفيذ عمليات أسر ونقل عدد من الجنود والمستوطنين إلى داخل القطاع. أظهر التخطيط الدقيق وتعدد جبهات الهجوم عنصر المفاجأة، ما أحدث ارتباكًا واسعًا في صفوف القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية.[1]

الهجوم لم يكن مجرد عملية عسكرية، بل حمل أبعادًا سياسية واستراتيجية واضحة. فقد أربك المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، التي استغرقت وقتًا طويلًا للرد الفعّال، وسط شلل في منظومات الدفاع والتنسيق الميداني. وقد تم الإعلان

[1] بيان المقاومة الفلسطينية، المرجع السابق ص20

عن حالة طوارئ موسعة، وتشكيل حكومة طوارئ موسعة، واستدعاء مئات الآلاف من جنود الاحتياط، في مؤشر على عمق الأزمة.

بالموازاة مع التطورات الميدانية، تحركت المقاومة إعلاميًا لإبراز نتائج العملية وتأثيرها، من خلال نشر مشاهد الأسرى والعمليات الميدانية، ما ساهم في تعميق الأزمة داخل الكيان على المستويين النفسي والسياسي. وفي المقابل، بدأ رد الاحتلال عبر حملة قصف جوي عنيفة استهدفت البنية التحتية والمناطق المدنية في قطاع غزة، موقعة أعدادًا كبيرة من الشهداء والجرحى، فيما واصلت المقاومة ردّها بإطلاق الصواريخ على المدن المحتلة، موسعة مدى الضربات إلى مناطق لم تكن في دائرة الاشتباك منذ سنوات.

امتدت تداعيات العملية لتشمل الضفة الغربية، حيث اندلعت مواجهات واشتباكات مسلحة في عدة مدن، ما فتح جبهة ثانية للمقاومة، وأعاد الزخم لحالة الاشتباك الشامل. كما تفاعلت قوى المقاومة في المنطقة مع الحدث، في تعبير عن وحدة الموقف في سياق مواجهة المشروع الاستيطاني.

لقد شكلت العملية تحولًا نوعيًا في طبيعة الصراع، إذ تجاوزت الأهداف الميدانية المباشرة لتطرح معادلات استراتيجية جديدة، تعيد الاعتبار لقوة المقاومة وقدرتها على المبادرة، وتؤكد حضور القضية الفلسطينية في الوجدان العربي والإسلامي والدولي، في وقت حاول فيه الاحتلال فرض العزلة والتطبيع كواقع دائم. لقد عكست العملية مستوى متقدمًا من التنسيق والتخطيط والإصرار على فرض إرادة المقاومة على الأرض، في مواجهة منظومة أمنية وعسكرية تُعد من بين الأشد تطورًا في المنطقة.

خلاصة الفصل الثاني

أظهر استعراض الخلفية التاريخية والسياسية لمفهوم الردع الإسرائيلي أن هذا المفهوم شكّل أحد الأعمدة الأساسية في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، حيث اعتمدت إسرائيل على مزيج من التفوق العسكري والردع النفسي لمنع أي تهديد خارجي، خاصة من قبل فصائل المقاومة. غير أن السياق السياسي والأمني المتغير، وتنامي قدرات الفاعلين غير الدول، أضعفا هذا المفهوم تدريجيًا.

وقد جاء تحليل معطيات عملية "طوفان الأقصى" ليعزز هذا الاتجاه، حيث مثّلت العملية تحديًا غير مسبوق للمنظومة الأمنية الإسرائيلية، وفتحت الباب أمام إعادة تقييم فعالية الردع التقليدي في ظل تصاعد المبادرات الهجومية للمقاومة. وبهذا، يُعد هذا الفصل تمهيدًا أساسيًا لفهم التحول الذي طرأ على ميزان الردع، والذي سيتم التوسع فيه في الفصل التالي.

الفصل الثالث: عملية طوفان الأقصى وتداعياتها على الردع الإسرائيلي

تمهيد

في أعقاب عملية طوفان الأقصى التي نفذتها فصائل المقاومة الفلسطينية في 7 أكتوبر 2023، شنت إسرائيل واحدة من أعنف حملاتها العسكرية على قطاع غزة، وصفت بأنها "غير مسبوقة" من حيث الحجم والدمار والضحايا. جاء الهجوم الإسرائيلي تحت شعار "استعادة الردع" والقضاء على حركة حماس، إلا أن حجم الكارثة الإنسانية، وامتداد المعارك لأشهر، أثار تساؤلات جدّية حول جدوى هذا الهجوم وأهدافه الحقيقية.

أدى القصف المتواصل والحصار الخانق إلى سقوط عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى، معظمهم من المدنيين، إضافة إلى دمار واسع طال البنية التحتية في القطاع. وقد واجه هذا الهجوم انتقادات دولية واسعة، تراوحت بين دعوات لوقف إطلاق النار، وتحقيقات محتملة في جرائم حرب، في حين جاءت ردود الفعل العربية متباينة بين الإدانة والدعم الإنساني، مع غياب حقيقي لأي تأثير سياسي فعّال على مجريات الأحداث.

هذه المعطيات تفتح الباب أمام ضرورة تقييم أولي للهجوم الإسرائيلي على غزة: هل حقق أهدافه؟ وما مدى انعكاسه على صورة إسرائيل الدولية؟ وكيف تفاعلت الدول العربية مع هذا العدوان في ضوء تحولات السياسة الإقليمية؟

المبحث الأول : تأثير عملية طوفان الأقصى على الردع التقليدي

أفرزت عملية "طوفان الأقصى" واقعًا جديدًا في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ليس فقط من حيث عنصر المفاجأة والاختراق غير المسبوق للحدود المحصنة، بل بما ترتب عليها من تداعيات استراتيجية هزّت صورة الجيش الإسرائيلي ومنظومته الاستخباراتية والأمنية. كان الرد الإسرائيلي على العملية صادمًا من حيث الحجم والقسوة، وتركز بشكل أساسي على استعادة قدرة الردع التي اعتُبرت من أبرز ضحايا هذه العملية غير المتوقعة.

المطلب الأول: تقييم فاعلية الردع بعد عملية طوفان الأقصى

منذ تأسيسها، اعتمدت إسرائيل على مبدأ الردع كركيزة أساسية في عقيدتها الأمنية. وقد تجلى هذا الردع في القدرة على إقناع الخصوم، لاسيما الفاعلين من غير الدول مثل حماس وحزب الله، بأن كلفة أي هجوم ستكون باهظة. غير أن عملية "طوفان الأقصى" جاءت لتقوض هذه الفرضية، إذ أظهرت استعداد حماس لخوض معركة كبيرة، واستعدادها لتحمل رد الفعل الإسرائيلي في سبيل إحداث اختراق نوعي في ميزان الصراع. وفي هذا السياق،

بدا أن الرد الإسرائيلي لم يكن مجرد رد على الهجوم، بل محاولة مدروسة لإعادة بناء صورة الردع التي اهتزت بشكل جذري.[1]

تمثلت الاستجابة الإسرائيلية في حملة عسكرية برية وجوية واسعة النطاق، استهدفت البنية التحتية لحماس في غزة، كما استهدفت المراكز السكنية بشكل غير مسبوق، في ما وصفته القيادة السياسية والعسكرية بأنه "حرب من أجل استعادة الكرامة والهيبة". إلى جانب البعد الانتقامي، اتخذت العملية طابعًا ردعيًا بامتياز، يتجلى في استهداف قيادات الصف الأول للحركة، وتدمير شبكات الأنفاق، وتعطيل مراكز الاتصال والسيطرة، في محاولة لإقناع خصوم إسرائيل بأن تكرار مثل هذه العمليات سيُواجه بتكلفة لا يمكن احتمالها.

غير أن الردع الإسرائيلي واجه تحديات متعددة. فعلى الصعيد العسكري، لم تؤدِّ الحملة المكثفة إلى إنهاء القدرة القتالية لحماس، التي استمرت في إطلاق الصواريخ وإدارة المعركة رغم الخسائر. بل إن استمرار القتال بعد شهور من اندلاع المواجهة شكّل دلالة على فشل إسرائيل في فرض معادلة "الردع من خلال الحسم". كما أنّ تحوّل الصراع إلى مواجهة متعددة الجبهات، من خلال تصعيد حزب الله على الجبهة الشمالية، وهجمات الحوثيين في البحر الأحمر، والضربات من مليشيات مدعومة من إيران، كل ذلك وضع إسرائيل أمام واقع إقليمي متفجر يعكس حدود قوة الردع التقليدية في ظل تعدد الفاعلين.

على الصعيد السياسي، لم تنجح القيادة الإسرائيلية في تحويل الرد العسكري إلى إنجاز سياسي يُعيد ثقة الجمهور أو يُعزز مكانة إسرائيل الإقليمية. بل على العكس، ازدادت الضغوط الداخلية والخارجية، وتراجع الدعم الدولي تدريجيًا بسبب الكلفة الإنسانية الهائلة للحرب، وهو ما قيد قدرة إسرائيل على توسيع عملياتها. كما أن فشل الحكومة في تحقيق أهداف مركزية مثل استعادة الأسرى أو القضاء الكامل على البنية القيادية لحماس أضعف من صورة الحسم التي كانت تسعى إلى ترسيخها.

إن هذه الأحداث دفعت القادة السياسيين والعسكريين إلى إصدار خطابات عالية النبرة، متجاوزة المعايير الأخلاقية والقانونية المعتادة بهدف استعادة المبادرة النفسية واالسياسية.

[1] مركز الجزيرة للدراسات، "طوفان الأقصى: انهيار الردع الإسرائيلي ومحاولات استعادته"، مركز الجزيرة للدراسات، 8 نوفمبر 2023، h، تاريخ الزيارة 2025/05/05 https://studies.aljazeera.net/ar/article/5781

وهذا ما جاء في ضمن خطاب بن يامين نتنياهو في كلمته خلال مؤتمر حول "معاداة السامية" في القدس المحتلة، عبّر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن رؤية واقعية تتسم بالتركيز على التهديدات الوجودية والأمنية، أشار نتنياهو إلى أن "السابع من أكتوبر 2023 بدا وكأن إسرائيل على وشك الزوال"، معتبراً أن تلك اللحظة كشفت مدى هشاشة الأمن الإسرائيلي، وهو اعتراف نادر من قائد سياسي يعكس تصوّراً واقعياً للمخاطر على الدولة. ووصف الهجوم بأنه "مذبحة" باغتت المؤسسة الأمنية والسياسية، مشيراً إلى أن "كثيرين ظنوا أن الدولة اليهودية ليست سوى بيت عنكبوت هش"، وهي استعارة توحي بانكشاف بنية الردع أمام خصم غير تقليدي.

وفي ظل هذا التحدي، ركّز نتنياهو على ضرورة استعادة الردع من خلال القوة والسيطرة، وهو ما يتوافق مع الطرح الواقعي الذي يرى أن البقاء والاستقرار يتحققان عبر توازن القوة، وليس من خلال الشعارات أو المبادئ المثالية. وأوضح أن حكومته تسعى لإعادة "جميع المحتجزين في غزة"، وهو تعبير عن أولوية المصالح القومية، خاصة حماية المواطنين واسترجاع الجنود، على أي اعتبارات أخرى.

كما أظهر بن يامين نتنياهو أن الصراع لا يقتصر على غزة فقط، بل يمتد إلى "معاداة السامية في الجامعات والإعلام"، مما يعكس فهماً واقعياً لامتداد النزاع إلى البيئة الدولية، حيث يرى أن التحالفات والدعم الخارجي باتت تهدد شرعية إسرائيل ومكانتها.

وختم خطابه بتأكيده على أن حكومته تعمل على "تغيير وجه الشرق الأوسط"، وهو تعبير عن سعي نحو إعادة تشكيل موازين القوى في الإقليم، وفق رؤية إسرائيلية تستند إلى التفوق العسكري والسياسي.[1]

وكذا في خطاب وزير الدفاع يوآف غالانت في أصداره أمراً بفرض "حصار كامل" على قطاع غزة، بينما تخوض إسرائيل قتالاً ضد جماعة حماس.

وأضاف غالانت بعد تقييم أجراه في قيادة المنطقة الجنوبية للجيش الإسرائيلي في بئر السبع: "لقد أمرت بفرض حصار كامل على قطاع غزة. لن يكون هناك كهرباء، ولا طعام، ولا وقود، كل شيء مغلق".

[1] الجزيرة، تصاعد الأزمة بإسرائيل والنتنياهو: كان يبدو في 7أكتوبر أن إسرائيل في طريقها للزوال، تاريخ النشر 2023/10/07، تاريخ الزيارة 2025/05/09 https://www.aljazeera.net

وتابع قائلاً: "نحن نقاتل حيوانات بشرية، ونتصرف على هذا الأساس"[1]

تضمّن الخطاب عبارات مثل: "وحوش بشرية" و"سنتعامل معهم وفقاً لذلك"، والتي تعبّر عن نزع تام للصفة الإنسانية عن مقاتلي حماس. هذه اللغة ليست عفوية، بل وظيفية، هدفها تبرير أعمال عسكرية قد تصل إلى الإبادة الجماعية، أو على الأقل استخدام العنف بلا قيد.

1. اختراق التحصينات العسكرية وفقدان الهيبة الأمنية

أبرز مظاهر الانهيار كان النجاح السريع في اختراق السياج الأمني المحيط بقطاع غزة، رغم كثافة التحصينات. وتمكنت مجموعات صغيرة من المقاتلين من اجتياز الحدود والتوغل في المستوطنات خلال فترة وجيزة، في مشهد هز صورة "الجيش الذي لا يُقهر". الحدث كشف هشاشة الإجراءات الأمنية وقابلية المنظومة العسكرية للاختراق والشلل.[2]

2. فشل منظومة الاستخبارات والإنذار المبكر

أظهرت العملية عجز منظومة الإنذار المبكر، رغم اعتماد إسرائيل على تكنولوجيا متطورة ووحدات استخباراتية مركزية مثل الوحدة 8200. فقد تم شل قدرات الرصد والتتبع، وتم تعطيل منظومات الاتصال والرقابة في الساعات الأولى للهجوم[2]. هذا الفشل مثّل ضربة مباشرة لركيزة الردع الإسرائيلي القائم على الرد الاستباقي.

3. اهتزاز المفهوم الاستراتيجي للردع

[1] – يوآف غالانت، تصريح في مؤتمر صحفي عقب تقييم في قيادة المنطقة الجنوبية للجيش الإسرائيلي في بئر السبع، نقلًا عن تايمز أوف إسرائيل، 9 أكتوبر 2023، https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/defense-minister-orders-complete-siege-of-gaza-no-power-food-or-fuel-we-are-fighting-human-animals/.

[2] مهاب عادل حسن، القضية الفلسطينية من صفقة القرن إلى طوفان الأقصى، دار النشر الحظارة العربية للتنمية الثقافية، تاريخ النشر 15 05 2025،تاريخ الزيارة 15 /2025/05 https://acpss.ahram.org.eg/News/21359.aspx

العملية أطاحت بشكل واضح بركيزة "الردع" كجزء من العقيدة الأمنية الإسرائيلية، إلى جانب أركان أخرى مثل الإنذار المبكر والدفاع والحسم العسكري. ومن أبرز نتائج هذه الضربة أن إسرائيل باتت تعيد النظر في جدوى استمرار الاعتماد على الردع التقليدي، مع تصاعد الأصوات المطالبة بالانتقال إلى سياسات هجومية استباقية[3].

4. الارتباك السياسي والعسكري

تجلى الانهيار أيضًا في تخبط القيادة الإسرائيلية على المستويين السياسي والعسكري، وتنامي الاتهامات المتبادلة حول المسؤولية عن الفشل الأمني. ورغم محاولات بعض النخب الإعلامية والسياسية تشبيه ما حدث بهجمات بيرل هاربر أو 11 سبتمبر، إلا أن الحدث في جوهره عبّر عن انكشاف أمني كامل في الداخل الإسرائيلي[4].

5. تراجع الثقة في التكنولوجيا الأمنية الإسرائيلية

اعتمدت إسرائيل لسنوات على التفوق التكنولوجي كعنصر مركزي في فرض الردع، إلا أن طوفان الأقصى كشف محدودية هذه القدرات في مواجهة تكتيكات مقاومة تعتمد التخفي والمباغتة والاختراق البري. فشلت الكاميرات، وأجهزة الاستشعار، والطائرات المسيّرة في منع تسلل المقاتلين أو صد الهجوم[5].

المطلب الثاني: التحولات في سياسة إسرائيل الدفاعية نتيجة للتهديدات الجديدة

أسفرت عملية "طوفان الأقصى" عن أحداث مفصلية في السياسة الدفاعية الإسرائيلية. فقد كشفت تلك الهجمات عن ثغرات خطيرة في منظومة الردع والاستخبارات الإسرائيلية، وأظهرت مدى تطور التهديدات التي لم تعد تقليدية أو متوقعة. في ظل هذا الواقع الأمني الجديد، بدأت إسرائيل بإعادة صياغة استراتيجياتها الدفاعية، مع التركيز على تعزيز القدرات الاستخباراتية، وتطوير منظومات الحماية متعددة الطبقات، والاستعداد لحروب غير تقليدية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات التي طرأت على السياسة الدفاعية الإسرائيلية في أعقاب تلك الأحداث، واستكشاف دوافعها وتداعياتها على الأمن القومي والإقليمي.

التهديدات الجديدة حزب الله

شهدت الساحة اللبنانية – الإسرائيلية خلال شهر سبتمبر 2024 تصعيداً غير مسبوق بين "حزب الله" وإسرائيل، بلغ ذروته مع استهداف الحزب لمدينة حيفا وقاعدة رامات ديفيد الجوية. هذا التصعيد حمل في طياته

دلالات استراتيجية تشير إلى تغير ملحوظ في سياسة الحزب القتالية وتحديداً في طبيعة التهديدات التي يوجهها تجاه إسرائيل، ما يستدعي قراءة متأنية لمضامين هذه التحولات وانعكاساتها الإقليمية.

أولاً: مرحلة "الحساب المفتوح

أعلن نائب الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، في كلمة تأبينية لقائد في وحدة النخبة "الرضوان"، عن دخول الحزب في "مرحلة جديدة" من الصراع، سماها "مرحلة الحساب المفتوح". هذا المفهوم يحمل بُعدًا استراتيجياً يتجاوز الردود التكتيكية المحدودة، ليعبّر عن سياسة اشتباك مستمرة وغير مقيدة بزمن أو جغرافيا، تُمكن الحزب من توسيع خياراته العملياتية دون الالتزام بسقف سياسي أو عسكري محدد.[1]

ثانياً: استهداف العمق الإسرائيلي

للمرة الأولى منذ اندلا ع المواجهة، استهدف حزب الله مدينة حيفا، في ضربة تُعد الأعمق جغرافياً منذ بدء الحرب. كما أعلن مسؤوليته عن قصف قاعدة ومطار رامات ديفيد، أحد المواقع الجوية الحساسة في شمال إسرائيل. هذه العمليات تشير إلى انتقال الحزب من سياسة الرد المحسوب إلى استراتيجية ضرب "مراكز الثقل" الإسرائيلية بهدف إحداث توازن رعب متجدد.

ثالثاً: تطور نوعي في أدوات الاشتباك

من اللافت في التصعيد الأخير استخدام الحزب لصواريخ متقدمة من نوع "فادي 1" و"فادي 2"، بالإضافة إلى طائرات مسيّرة هجومية، ما يعكس تطوراً نوعياً في ترسانة الحزب التقنية. هذه القدرات تتيح له تنفيذ ضربات دقيقة نسبياً وذات طابع تأهيلي ضد البنية التحتية العسكرية والمدنية في إسرائيل.

رابعاً: تعدد الجبهات وتوسيع إطار الاشتباك

[1] "التهديد الذي يشكله حزب الله"، مكتبة مجلس اللوردات، https://lordslibrary.parliament.uk/threat-posed-by-hezbollah (تمت الزيارة في 4 مايو 2025).

جاء التصعيد في وقت أعلنت فيه فصائل من "المقاومة الإسلامية في العراق" عن مشاركتها في العمليات ضد إسرائيل، من خلال إطلاق صواريخ كروز ومسيّرات. هذا التنسيق يعكس توجهاً نحو ما يمكن وصفه بـ"جبهة موحدة للمقاومة"، تعمل على إرباك إسرائيل وتهديدها من أكثر من محور، بما يخلق ضغطاً عسكرياً وأمنياً مركباً.

خامساً: الرسائل السياسية والأمنية للتهديدات

تسعى التهديدات الجديدة التي يطلقها حزب الله إلى إيصال رسالة واضحة مفادها أن الحزب لم يعد يكتفي بسياسة "الردع المتبادل" التقليدية، بل بات يلوّح بخيار التصعيد المفتوح لفرض معادلات جديدة في ميزان القوى. كما تهدف إلى الضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها المتكررة في لبنان، وإعادة النظر في تموضعها العسكري شمالاً، لا سيما في ظل غياب أي أفق واضح لحل الصراع في غزة.[1]

تكشف تهديدات حزب الله الأخيرة عن تحول استراتيجي في قواعد الاشتباك، يرتكز على تصعيد نوعي في الأدوات العسكرية، واستعداد لخوض مواجهة طويلة الأمد، وربما متعددة الجبهات. في ظل استمرار هذا المسار، تظل احتمالات الانزلاق إلى مواجهة واسعة مفتوحة، خصوصاً إذا فشلت الأطراف الإقليمية والدولية في احتواء التصعيد ومنع امتداده خارج نطاقه الحالي.

الحوثيون: تهديد جديد وغير تقليدي لإسرائيل

في خضم التحولات الإقليمية التي يشهدها الشرق الأوسط، برز الحوثيون في اليمن كقوة عسكرية ذات وزن متزايد في معادلة الصراع العربي–الإسرائيلي. فبعد أن ظلت إسرائيل لعقود تركز على التهديدات القادمة من الشمال والشرق، ها هي تواجه اليوم جبهة جديدة من الجنوب، يلوّح من خلفها ما يُعرف بـ"محور المقاومة" الذي تتزعمه إيران. فهل يمثل الحوثيون تهديدًا جديًا لإسرائيل؟ وما مدى فاعلية هذا التهديد؟

البعد الجغرافي وتغيير المعادلة

[1] مكتبة مجلس اللوردات، المرجع السابق

يقع اليمن على مسافة تزيد عن ألفي كيلومتر من إسرائيل، ما كان في السابق يُستبعد معه أن يكون فاعلًا في أي مواجهة مباشرة. لكن الحوثيين، بدعم إيراني، استطاعوا كسر هذا التصور من خلال استهدافهم لأراضٍ إسرائيلية بصواريخ باليستية وطائرات مسيّرة، بعضها وصل إلى محيط مطار بن غوريون في تل أبيب. وبهذا، فتحت حركة الحوثي جبهة جديدة وغير متوقعة ضد إسرائيل، ما يوسّع نطاق التهديدات الإقليمية ويعقّد حسابات الأمن القومي الإسرائيلي.

القدرات العسكرية المتنامية

منذ سيطرتهم على صنعاء عام 2014، راكم الحوثيون قدرات عسكرية متطورة، تشمل:

- صواريخ باليستية ومجنحة بمدى يتجاوز 1500 كيلومتر.
- طائرات مسيّرة انتحارية، من طرازات مختلفة، بعضها من إنتاج محلي بغطاء تقني إيراني.
- تقارير حديثة عن امتلاكهم صواريخ فرط صوتية، إن صحت، فستكون نقلة نوعية في التهديد العسكري.
- هذا التطور التسليحي السريع يعكس حجم الدعم الإيراني، ويُظهر قدرة الحوثيين على تهديد أمن إسرائيل من على بُعد، دون الحاجة للسيطرة على مناطق قريبة منها.

تأثير مباشر على الأمن المدني الإسرائيلي

الهجمات الحوثية لم تقتصر على البُعد الرمزي، بل تركت أثرًا عمليًا على الأرض، تمثل في تعطيل مؤقت للملاحة الجوية في إسرائيل، وإجبار بعض شركات الطيران على تعليق رحلاتها. هذه الحادثة أظهرت أن الحوثيين لا يستهدفون فقط البنية العسكرية، بل يسعون أيضًا إلى التأثير على الاقتصاد والسياحة والحياة اليومية في الداخل الإسرائيلي، وهو نمط جديد من الضغط قد يزداد كثافة في المستقبل.

التحصين من الردع التقليدي

واحدة من أبرز نقاط القوة لدى الحوثيين هي تمركزهم في مناطق جبلية وعرة، واستخدامهم لتكتيكات حرب العصابات ومنصات إطلاق متنقلة، ما يصعّب من عملية استهدافهم عبر الغارات الجوية أو الأساليب الاستخباراتية التقليدية. وهذا يُعيد إلى الأذهان تجربة حزب الله في جنوب لبنان، حيث فشلت إسرائيل مرارًا في القضاء على بنيته التحتية بالكامل.

الحوثيون ضمن محور المقاومة

يأتي تصعيد الحوثيين في إطار سياسة إقليمية أوسع تقودها إيران، وتهدف إلى محاصرة إسرائيل بـ"طوق ناري" من عدة جبهات: غزة، جنوب لبنان، سوريا، والعراق، وأخيرًا اليمن. وتؤكد تصريحات قيادات الحوثي المتكررة استعدادهم للمشاركة في أي مواجهة إقليمية شاملة ضد إسرائيل، ما يعزز مفهوم "الردع متعدد الجبهات"[1]، ويضع إسرائيل أمام سيناريوهات عسكرية معقدة يصعب التنبؤ بها أو مواجهتها بسهولة.

يمكن القول أن الحوثيين، وإن كانوا لا يشكلون التهديد الأكثر خطورة أو مباشرة مقارنة بحزب الله أو الفصائل الفلسطينية، إلا أنهم يُعدّون عنصرًا جديدًا مزعجًا ومؤثرًا في معادلة الردع. فهم لا يتبعون قواعد اشتباك واضحة، ويُهاجمون من بُعد كبير، ويعتمدون على أسلحة دقيقة ومنخفضة التكلفة. ومع استمرار الدعم الإيراني، من المرجح أن يتصاعد هذا التهديد، ليُرغم إسرائيل على إعادة توزيع مواردها الأمنية والعسكرية جنوبًا، في وقت تواجه فيه تصاعدًا غير مسبوق في التحديات على أكثر من جبهة.

المطلب الثالث: تحديات الردع الإسرائيلي في مواجهة الجهات غير الحكومية المسلحة

تُعدّ استراتيجية الردع أحد الأعمدة الأساسية في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وقد تشكّلت هذه الاستراتيجية تاريخيًا في سياق الصراعات بين الدول، حيث تفترض أن الخصم عقلاني، ويمكن ردعه عبر التهديد باستخدام القوة الساحقة. غير أنّ التحولات التي طرأت على بيئة التهديدات المحيطة بإسرائيل، خصوصًا تصاعد دور الفاعلين غير الحكوميين مثل حماس وحزب الله، أظهرت محدودية هذه الاستراتيجية وجدواها في السياقات غير التقليدية.

لقد كشف هجوم السابع من أكتوبر 2023، الذي بادرت إليه حركة حماس، عن هشاشة منظومة الردع الإسرائيلية في مواجهة خصم يمتلك مزيجًا من العقيدة الأيديولوجية، والمرونة التنظيمية، والقدرة على العمل في بيئة قتالية غير متناظرة. فعلى الرغم من التفوق العسكري الإسرائيلي، لم تُفلح إجراءات الردع المعلنة ولا الضربات السابقة في منع هذه الجهة من المبادرة إلى هجوم مركّب، وواسع النطاق، استهدف العمق الإسرائيلي بشكل غير مسبوق.

تتمثل التحديات الأساسية التي تواجه الردع الإسرائيلي في ثلاثة مستويات مترابطة:

[1] محمد غازي الجمل، هل يستطيع الحوثيون فرض حصار جوي على إسرائيل، تاريخ النشر 2025/05/07
تاريخ الزيارة 2025/05/08 https://WWW.aljazeera.net/amp

1. الطبيعة غير التقليدية للخصم: الفاعلون غير الحكوميون، بخلاف الدول، لا يملكون مراكز ثقل واضحة يمكن استهدافها بشكل رادع. كما أن اعتمادهم على شبكات لامركزية، واستثمارهم في العمل داخل مناطق مأهولة، يحد من فعالية الضربات العسكرية في إضعاف إرادتهم القتالية.

2. تحول مفهوم الكلفة والخسارة: الردع التقليدي يقوم على رفع كلفة الفعل العدائي إلى مستوى غير مقبول. غير أن هذه المعادلة تفقد فعاليتها عندما يكون الخصم مستعدًا لتحمل خسائر كبيرة، كما هو الحال مع التنظيمات التي تعتبر التضحية جزءًا من مشروعها التحرري أو الديني، ما يقلّص من أثر التهديد بالعقاب.[1]

3. الفجوة بين الإنجاز العسكري والأثر السياسي: حتى في الحالات التي تحقق فيها إسرائيل إنجازات عسكرية ضد هذه التنظيمات، فإن عدم القدرة على تحقيق أهداف سياسية حاسمة، مثل نزع السلاح أو تغيير سلوك الخصم، يُبقي حالة التهديد قائمة، ويؤدي إلى إعادة إنتاج نفس دورة العنف.

أضف إلى ذلك، أن الفاعلين غير الحكوميين طوّروا أدوات مقاومة مضادة للردع، من خلال العمل على عنصر المفاجأة، وتكتيك الأنفاق، والطائرات المسيّرة، وضرب الأهداف النوعية داخل إسرائيل. وهو ما جعل الردع يفقد عنصر السيطرة المسبقة، ويصبح عرضة للانكشاف في لحظات حرجة.

لقد أظهرت الحرب المستمرة على قطاع غزة أن قوة الردع الإسرائيلية ليست فقط في تراجع، بل تواجه أزمة بنيوية تتطلب مراجعة جذرية في المفهوم والممارسة. فالمواجهة مع خصوم لا يخضعون للمنطق التقليدي للدول، ولا تحكمهم حسابات الكلفة وحدها، تفرض تطوير نماذج أمنية جديدة تتجاوز الردع القائم على القوة، نحو مقاربات تدمج الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

يمكن القول إن الردع الإسرائيلي أمام الفاعلين غير الحكوميين يمرّ بأزمة عميقة، لا يمكن تجاوزها بالاعتماد على القوة العسكرية وحدها. فالمعادلات القديمة لم تعد صالحة في بيئة الصراع المتغيرة، ويبدو أن إسرائيل مطالبة بإعادة بناء تصوراتها الأمنية وفق منطق أكثر واقعية، يأخذ في الحسبان طبيعة التهديدات المعاصرة، وديناميات الفاعلين الجدد في المنطقة.

[1] محمد وتد، نصف عام من الحرب على غزة... إسرائيل تخسر قوة الردع وتفشل باستعادتها، تاريخ النشر 2024/04/08تاريخ الزيارة 2025/05/08 https://www.aljazeera.net

المبحث الثاني: الردع الإسرائيلي في ظل تغيرات القوة الإقليمية

اعتمدت إسرائيل منذ تأسيسها، على مفهوم الردع كأداة مركزية لضمان أمنها القومي في محيط إقليمي يتسم بالعدائية والتغيرات المستمرة. وقد تطور هذا المفهوم عبر العقود، لكنه ظل يدور حول فكرة أساسية: منع أعداء إسرائيل من الإقدام على أي فعل عدائي من خلال التهديد بعقاب شديد. ومع تغير طبيعة التهديدات، خاصة بعد صعود فواعل غير دولتيّة كحزب الله وحماس، وتزايد انخراط دول إقليمية داعمة لهذه الفصائل – لا سيما إيران وسوريا – باتت معادلات الردع الإسرائيلي أكثر تعقيدًا وأقل استقرارًا.

المطلب الأول: الردع الإسرائيلي في مواجهة الدول الإقليمية المتحالفة مع المقاومة

أولًا: تطور مفهوم الردع الإسرائيلي

تقوم العقيدة الأمنية الإسرائيلية على ثلاث ركائز: الردع، الإنذار المبكر، والحسم السريع. ويأتي الردع في طليعة هذه الركائز، حيث تسعى إسرائيل من خلال تفوقها العسكري والتكنولوجي إلى منع نشوب الحروب، أو على الأقل تأجيلها. إلا أن فعالية هذا الردع أصبحت محل تساؤل في السنوات الأخيرة، خصوصًا بعد حروب متكررة مع فصائل المقاومة، لم تسفر عن نتائج حاسمة.

ثانيًا: محور المقاومة والدعم الإقليمي

تشكل كل من إيران وسوريا العمق الاستراتيجي لما يُعرف بمحور المقاومة، وهو تحالف غير رسمي يضم أيضًا حزب الله في لبنان وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين. ويُنظر إلى هذا المحور كتهديد استراتيجي لإسرائيل، ليس فقط بسبب قدراته العسكرية المتنامية، وإنما أيضًا بسبب طبيعته اللامركزية وتوزعه على أكثر من جبهة.

لقد سعت إيران، على وجه الخصوص، إلى تحويل الحدود الشمالية والجنوبية لإسرائيل إلى جبهات نشطة، عبر تسليح وتدريب الفصائل المقاومة، ونقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، مثل الطائرات المسيّرة والصواريخ الدقيقة. وفي المقابل، كثّفت إسرائيل من ضرباتها في العمق السوري والإيراني (بشكل غير مباشر) في محاولة لإعادة ضبط ميزان الردع، فيما عُرف باسم "المعركة بين الحروب".

ثالثًا: تحديات الردع الإسرائيلي في ضوء حرب غزة الأخيرة (2023–2024)

جسدت حرب غزة الأخيرة (عملية "طوفان الأقصى" ورد إسرائيل عبر "السيوف الحديدية") منعطفًا استراتيجيًا في تقييم فعالية الردع الإسرائيلي. فقد استطاعت حركة حماس أن تنفذ هجومًا مباغتًا على المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للقطاع في أكتوبر 2023، موقعة مئات القتلى، ما شكّل اختراقًا أمنيًا واستخباراتيًا غير مسبوق.

ورغم الرد العسكري الإسرائيلي الكثيف، والذي دمّر جزءًا كبيرًا من البنية التحتية في غزة، إلا أن الفصائل المقاومة، بدعم مباشر وغير مباشر من إيران وحزب الله، استطاعت أن تحافظ على قدراتها الصاروخية والاتصالية لفترة طويلة نسبيًا. كما أن الجبهات الشمالية مع لبنان والجنوبية مع اليمن شهدت تصعيدًا متوازيًا، ما دلّ على تنسيق إقليمي غير مسبوق، هدفه الضغط على إسرائيل في أكثر من محور.

هذا الواقع كشف هشاشة الردع الإسرائيلي أمام بيئة صراعية متعددة الأبعاد. فبدل أن تنجح إسرائيل في احتواء التهديد، وجدت نفسها تواجه سيناريو حرب متعددة الجبهات، وهو ما كانت تسعى دومًا إلى تجنبه. ومع دخول عناصر جديدة على المعادلة – مثل الهجمات السيبرانية الإيرانية، وتعقيد منظومة الحرب النفسية – بدا واضحًا أن الردع التقليدي الإسرائيلي لم يعد كافيًا.

رابعًا: التحولات الإقليمية ومأزق الردع الإسرائيلي

تعيش المنطقة تحولات متسارعة في موازين القوى، خاصة مع تمدد النفوذ الإيراني وتراجع الهيمنة الأمريكية الجزئية. في هذا السياق، تجد إسرائيل نفسها أمام شبكة معقدة من التهديدات، لا تتوقف عند فصائل المقاومة فحسب، بل تشمل منظومات دولية وإقليمية توفر لهذه الفصائل غطاءً سياسيًا وعسكريًا وماليًا.

كما أن فشل إسرائيل في استعادة الرهائن خلال حرب غزة، وعجزها عن فرض تهدئة بشروطها، زاد من تآكل صورتها كقوة رادعة، وأعطى دفعة معنوية لمحور المقاومة، الذي بات يروّج لفكرة "توازن الردع" أو "الردع المتبادل" في مقابل التفوق الإسرائيلي التقليدي.

خامسًا: مآلات الردع الإسرائيلي في ظل البيئة الإقليمية الجديدة

في ظل هذا المشهد، يمكن القول إن إسرائيل بحاجة إلى مراجعة عميقة لاستراتيجيتها الأمنية. فاستمرار سياسة القصف والاغتيالات لم تعد تثمر نتائج رادعة كما في السابق، بل تدفع الخصوم إلى تطوير وسائل مقاومة غير تقليدية، تعتمد على المرونة والانتشار والتنسيق العابر للحدود.

كما أن أي مواجهة مستقبلية مع إيران أو حزب الله قد تتجاوز السقف التقليدي للصراعات السابقة، بما يعرض الداخل الإسرائيلي لتهديدات وجودية، لا يمكن الاعتماد فيها فقط على الردع التقليدي.

إن فعالية الردع الإسرائيلي باتت موضع تساؤل في ضوء التطورات الإقليمية الأخيرة، وعلى رأسها الحرب الأخيرة على غزة. فمع تصاعد الدعم الإقليمي للمقاومة، وتطور أدوات الحرب غير التقليدية، أصبح الردع الإسرائيلي أمام مأزق استراتيجي حقيقي. ولا يبدو أن الحل يكمن فقط في القوة العسكرية، بل في إعادة بناء منظومة أمنية وسياسية تتواءم مع التحولات الجذرية التي تشهدها المنطقة.

المطلب الثاني: إعادة تقييم قدرات إسرائيل العسكرية والسياسية على فرض الردع

مثّل هجوم "طوفان الأقصى" الذي نفّذته المقاومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس في 7 أكتوبر 2023 تحولاً استراتيجياً عميقاً في المشهد الأمني الإسرائيلي، ليس فقط بسبب حجمه وتوقيته، بل أيضاً بسبب ما كشفه من قصور بنيوي في قدرة إسرائيل على فرض الردع الذي يُعدّ أحد أعمدة عقيدتها الأمنية. لقد زعزع هذا الهجوم ثقة النخب السياسية والعسكرية الإسرائيلية في فاعلية الردع التقليدي، وفرض مراجعة شاملة لمفاهيم الأمن القومي، وسط سياق إقليمي يتّسم بتعدد التهديدات وتطوّرها.

أولاً: الردع الإسرائيلي بين المفهوم والتطبيق

يقوم مفهوم الردع الإسرائيلي على أربعة ركائز أساسية كما حدّدها دافيد بن غوريون منذ تأسيس الكيان: الإنذار، والردع، والحسم، والدفاع. وقد طُوّرت هذه المبادئ لاحقاً لتأخذ في الحسبان التهديدات غير التقليدية كالإرهاب وحرب العصابات، وهو ما تجلّى في بناء الجدار العازل، وتكثيف الاعتماد على التكنولوجيا

والاستخبارات. إلا أن هجوم 7 أكتوبر كشف عن خلل حاد في تطبيق هذه المبادئ، وخاصة في شقّيه: الردع والإنذار.[1]

فقد فشلت إسرائيل في منع وقوع الهجوم، مما دلّ على انهيار القدرة على الردع، كما عجزت أجهزتها الاستخباراتية عن التنبؤ به، وهو ما وصفه بعض المحللين الإسرائيليين بأنه "انهيار عقائدي في الوعي الأمني". ويرى الباحث إيدو هيشت أن "ما انهار ليس المفهوم الأمني، بل تطبيقاته المؤسساتية المتآكلة"

ثانياً: الانحراف عن التوازن الاستراتيجي بين القوة والتكنولوجيا

انشغلت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في العقود الأخيرة بتطوير قدرات تكنولوجية متقدمة على حساب الجاهزية القتالية التقليدية، ما أدّى إلى تقليص القوات البرية، وتخفيض الاعتماد على الآليات الثقيلة. وقد ترافق ذلك مع إضعاف التدريب العسكري وغياب عقيدة قتالية واضحة، مما أدى إلى تراجع الروح القتالية، وفق تقارير عسكرية داخلية.

وقد ساهم هذا التوجه في إضعاف قدرة الجيش على الحسم في معركة طويلة الأمد، لا سيما في ظل تزايد الاعتماد على الخارج في مجالات التسليح والتمويل، وهو ما يحدّ من استقلالية القرار العسكري. ونتيجة لذلك،

أظهر الجيش الإسرائيلي ردّ فعل متأخراً وضعيفاً في الأيام الأولى للهجوم، ما زاد من تآكل صورته الرادعة لدى خصومه.

ثالثاً: التصدّع السياسي وأثره على منظومة الردع

أدى الانقسام العميق داخل المؤسسة السياسية الإسرائيلية إلى إضعاف قدرة الحكومة على صياغة استراتيجية أمن قومي موحّدة وفعالة. فقد شهدت إسرائيل قبل الهجوم حالة من الاحتجاجات الداخلية ضد التعديلات القضائية، وانقسامات غير مسبوقة بين القيادة السياسية **والعسكرية. وقد أسهمت هذه الأزمة الداخلية في إرباك عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي، كما أثّرت على الروح المعنوية داخل الجيش.**

[1] نيفين قطيش، تقييم مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي: تحولات وتحديات في ضوء السابع من أكتوبر تاريخ النشر 2025/03/27 تاريخ الزيارة 2025/05/02 https://www.al-akhbar.com

وقد اعترف "تامير هايمن"، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية، بأن "الشلل السياسي أثّر بشكل مباشر على قدرة الجيش على المبادرة والتصدي للتهديدات"، مشيراً إلى أن "الثقة بين القيادة والمجتمع تآكلت بعد 7 أكتوبر، وهو ما يضعف الردع من الداخل قبل الخارج"

رابعاً: تعدد الجبهات وتحدي الردع المتزامن

تواجه إسرائيل اليوم تحديات متعددة الجبهات، من الجنوب (غزة)، إلى الشمال (لبنان وسوريا)، إضافة إلى التهديد الإيراني المتصاعد. وقد أدى هذا الواقع إلى إرباك استراتيجيات الردع، نظراً لأن العقيدة الأمنية الإسرائيلية لم تكن مُهيّأة للتعامل مع تهديدات متزامنة من جهات فاعلة غير دولانية.

كما أن تطور قدرات محور المقاومة، خاصة حزب الله والحوثيين، شكّل تحدياً استراتيجياً إضافياً، حيث باتت إسرائيل مطالبة بإعادة بناء مفهوم الردع وفق سياق إقليمي جديد يتجاوز التفوق الجوي والتكنولوجي، ليأخذ بعين الاعتبار القدرات الصاروخية الدقيقة، وتكتيكات الحرب النفسية والعمليات المركّبة.

خامساً: توصيات إسرائيلية لتجديد الردع

أوصت مراكز بحث إسرائيلية بارزة، مثل مركز "بيغن–السادات" و"INSS"، بضرورة تبنّي مراجعة استراتيجية شاملة لمفهوم الردع، تتضمن:

- تطوير عقيدة أمنية جديدة تستند إلى مرونة الردع وليس إلى نمطية التفوق.
- تحسين التنسيق بين المؤسسات الأمنية والاستخباراتية.
- تعزيز الجاهزية القتالية الكلاسيكية إلى جانب التكنولوجيا.
- تفعيل مفهوم الضربة الوقائية في حال تزايد التهديدات غير النظامية.
- تعزيز الاستقلالية العسكرية وتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي.

أظهر هجوم 7 أكتوبر حدود قدرة إسرائيل على فرض الردع في ظل واقع أمني متغيّر، ما يفرض عليها مراجعة شاملة لعقيدتها الأمنية وأدواتها الردعية. فبين فشل الاستخبارات، وضعف القرار السياسي، وتراجع الكفاءة العسكرية التقليدية، يتعيّن على إسرائيل إعادة بناء استراتيجيتها انطلاقاً من فهم جديد لطبيعة التهديدات، لا سيما تلك غير النظامية. من دون ذلك، سيظل الردع الإسرائيلي هشّاً، ويهدد مكانة إسرائيل الإقليمية، ويمنح خصومها هامشاً متزايداً للمناورة والهجوم.

المطلب الثالث: تأثير الدعم الأمريكي والدولي على سياسة الردع الإسرائيلية

منذ الساعات الأولى لاندلا ع عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023، برز الدعم الأميركي اللامحدود لإسرائيل بوصفه ركيزة مركزية في ترسيخ سياسة الردع الإسرائيلية ضد خصومها، لا سيما حماس وحلفائها الإقليميين. إذ سارعت واشنطن إلى إرسال حاملات طائرات، وتكثيف الجسر الجوي والبحري لإمداد تل أبيب بالأسلحة والذخائر، في خطوة تعكس التزاماً أميركياً راسخاً بحماية "التفوق العسكري النوعي" الإسرائيلي في الشرق الأوسط، أمر وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن بتحريك حاملة الطائرات "جيرالد فورد" إلى شرق المتوسط، ترافقها 12 قطعة بحرية، في استعراض واضح للقوة يهدف إلى ردع القوى الإقليمية عن التدخل أو التصعيد. وصرّحت إدارة بايدن بأنها ستقدم لإسرائيل "كل ما تحتاجه" لدعم عملياتها في غزة، ما كشف عن تحالف استراتيجي يتجاوز الدعم الدبلوماسي إلى مشاركة عملية مباشرة في تعزيز أدوات الردع الإسرائيلي.[1]

الدعم العسكري والاستخباراتي:

بلغت المساعدات الأميركية لإسرائيل خلال السنة المالية 2024-2025 أكثر من 30 مليار دولار، شملت مخصصات طارئة وأخرى سنوية، وفقاً لتشريعات أقرها الكونغرس بدعم واسع من الحزبين. وشملت هذه المساعدات قنابل موجهة بدقة، وصواريخ اعتراضية للقبة الحديدية، وذخائر ثقيلة خارقة للتحصينات، إلى جانب دعم تقني واستخباراتي في تحديد مواقع الأسرى والمقاتلين في غزة.

ساهم هذا الدعم في إمداد الجيش الإسرائيلي بأدوات قتالية متطورة، مما منح تل أبيب هامشاً واسعاً في تنفيذ سياسة "الردع بالدمار"، التي تقوم على توجيه ضربات شديدة إلى المدنيين والبنية التحتية تحت ذريعة استهداف المقاتلين. كما استفادت إسرائيل من الدعم الاستخباراتي الأميركي عبر الطائرات المسيّرة واعتراض الاتصالات، ما عزز من قدراتها الاستخبارية في بيئة معقدة مثل غزة.

[1] –محمد المنشاوي، "حصيلة عامة من الدعم العسكري والاستخباراتي الأميركي لإسرائيل"، الجزيرة نت، 6 أكتوبر 2024 https://www.aljazeera.net

ردع الخصوم الإقليميين: تحالفات تتجاوز ساحة المعركة

يرى مراقبون أن الحضور العسكري الأميركي في شرق المتوسط، والدعم غير المشروط، ساهما في تحييد أطراف إقليمية مثل حزب الله وإيران من التدخل المباشر في الحرب، ما اعتبرته إسرائيل إنجازاً لسياسة الردع الشامل، القائمة على فرض تكلفة عالية على أي طرف يغامر بالمواجهة.

كما أكدت إدارة بايدن أن حماية إسرائيل تمثل أولوية أمن قومي، ووفرت الغطاء السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية لمنع صدور قرارات تقيّد العمليات العسكرية الإسرائيلية، ما منحها حرية أوسع في استخدام القوة.

التحديات القانونية والأخلاقية لسياسة الردع الإسرائيلية

على الرغم من أن الدعم الأميركي عزّز قدرة إسرائيل على شن حرب طويلة، إلا أن الأصوات الناقدة في واشنطن بدأت تتصاعد، خاصة بعد ارتفاع عدد الضحايا المدنيين الفلسطينيين إلى أكثر من 42 ألفاً، وظهور تقارير عن استخدام مفرط للقوة. فقد قدمت نائبة الكونغرس بيتي ماكولوم مشروع قانون يحظر استخدام المساعدات الأميركية في انتهاكات حقوق الإنسان، بينما دعا السيناتور بيرني ساندرز لربط المساعدات بشروط قانونية واضحة.

تُظهر هذه المواقف أن هناك قلقاً متزايداً داخل الولايات المتحدة من أن الدعم غير المشروط قد يضعف مصداقية واشنطن الأخلاقية، ويحوّل سياسة الردع الإسرائيلية إلى أداة للانتهاكات بدلاً من تحقيق الأمن والاستقرار.

الردع الإسرائيلي بين الدعم والقيود

على مدار عام من الحرب، أثبت الدعم الأميركي والدولي لإسرائيل أنه حجر أساس في استمرار سياستها الردعية، لكنه في الوقت ذاته يفتح تساؤلات حول حدود الشرعية والأخلاق في استخدام هذا الردع. وبينما تمكّنت إسرائيل من إطالة أمد العمليات العسكرية بفضل هذا الدعم، فإن الضغوط المتزايدة داخل المؤسسات الأميركية والدولية قد تؤدي مستقبلاً إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة الأمنية بين الطرفين، وتحديد قيود أكثر صرامة لاستخدام هذا الدعم في النزاعات المسلحة.

المبحث الثالث: استراتيجيات الردع المستقبلية بعد عملية طوفان الأقصى

جسّدت عملية طوفان الأقصى منعطفًا فارقًا في بنية الردع الإسرائيلي، إذ كشفت حدود فعالية العقيدة التقليدية في التعامل مع التهديدات غير المتناظرة. وقد دفعت تداعيات العملية صانع القرار الإسرائيلي إلى إعادة تقييم منظومة الردع بكل أبعادها، سعياً نحو تطوير استراتيجيات أكثر ملاءمة لطبيعة الخصوم وسيناريوهات المواجهة المستقبلية. يهدف هذا المبحث إلى استعراض أبرز الاتجاهات المحتملة في تفكير المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وتحليل التحولات المتوقعة في أدوات وأساليب الردع في ضوء الدروس المستخلصة من هذه العملية.

المطلب الأول: تعزيز القدرات العسكرية الإسرائيلية لتأمين الردع المستقبلي

على الرغم من تعدد الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الردع النووي الإسرائيلي، لا يزال هذا الملف يكتنفه الغموض والضبابية، إذ أن الكثير من التساؤلات لا تزال قائمة حول مدى امتلاك إسرائيل فعلياً للسلاح النووي، أم أنها تمتلك القدرات التقنية الكاملة دون الإعلان الرسمي. هذا الغموض المتعمد يعود إلى ما يُعرف بسياسة "الغموض البنّاء" التي تنتهجها إسرائيل تجاه مشروعها النووي، وهي سياسة تُمكّنها من الحفاظ على عنصر المفاجأة والردع دون أن تتحمل التزامات قانونية دولية واضحة.

لقد أسّست إسرائيل مشروعها النووي في بيئة من السرية الشديدة، بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مستفيدة من شراكات استراتيجية مع قوى كبرى مكّنتها من بناء ترسانة نووية يعتقد الخبراء أنها تتجاوز التقديرات المتداولة. هذه الترسانة تمثل حجر الزاوية في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، التي تقوم على التفوق العسكري النوعي، لا سيما عبر امتلاك قدرات نووية متقدمة تضمن لها الردع الفعّال تجاه التهديدات الوجودية.

وفي سياق تعزيز هذا الردع النووي مستقبلاً، تسعى إسرائيل إلى تطوير منظومتها العسكرية بشكل متواصل، ليس فقط على المستوى النووي، بل أيضاً من خلال دمج الابتكارات التكنولوجية في مجالات الدفاع الصاروخي، والطائرات دون طيار، والاستخبارات الفضائية. فبرنامج "القبة الحديدية" ومنظومتا "مقلاع داوود" و"السهم" تمثل نماذج حيوية لهذا التحديث المستمر في قدرات الردع، خصوصاً في مواجهة الصواريخ الباليستية وتنامي قوة الفاعلين من غير الدول.

وقد مثّل قصف المفاعل النووي العراقي في تموز 1981 تجسيداً عملياً لمبدأ "الضربة الاستباقية" الذي تتبناه إسرائيل ضمن استراتيجيتها النووية، وهو المبدأ الذي تحاول تعزيزه اليوم في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، الذي ترى فيه تهديداً مباشراً لتفوقها النووي ولأمنها القومي.[1]

إن المتغيرات الإقليمية المتسارعة، كالثورات الشعبية، وتغير الأنظمة، وصعود جماعات مسلحة ذات قدرات تقنية، كلها عوامل دفعت إسرائيل إلى إعادة تقييم استراتيجيتها الأمنية. فهي تدرك أن الردع لا يُبنى فقط على امتلاك السلاح، بل على القدرة على تطويره، وحمايته، واستخدامه في الوقت المناسب. لذلك، تعمل إسرائيل على تعزيز التنسيق مع الولايات المتحدة، وتوسيع تعاونها العسكري مع قوى غربية، لضمان استمرار تفوقها النوعي.

وفي حال تخلّت إيران عن التزاماتها في الاتفاقيات النووية، أو ظهرت جهات إقليمية جديدة تسعى لامتلاك التكنولوجيا النووية، فإن إسرائيل قد تجد نفسها مضطرة لإعادة صياغة نظرية الردع النووي، بما يضمن أمنها القومي، ويحفظ ميزان القوى لصالحها في بيئة استراتيجية شديدة التقلب.

المطلب الثاني : التحولات المحتملة في العقيدة العسكرية الإسرائيلة

أظهرت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، المستمرة منذ السابع من أكتوبر 2023، أن إسرائيل باتت تواجه بيئة أمنية واستراتيجية غير مسبوقة من حيث مستوى التهديدات وشكلها، وهو ما يدفع باتجاه تحولات محتملة في عقيدتها العسكرية التي ارتكزت لعقود على التفوق التكنولوجي، الحرب الخاطفة، ونقل المعركة إلى أرض الخصم.

1. تآكل الردع الاستراتيجي وتحدي الجبهة الداخلية

لطالما اعتمدت العقيدة الأمنية الإسرائيلية على مفهوم "الردع بالقوة"، إلا أن حرب غزة كشفت عن تراجع فعالية هذا الردع، لا سيما بعد عملية "طوفان الأقصى"، التي أثبتت قدرة المقاومة الفلسطينية على اختراق الخطوط الدفاعية الأكثر تحصينًا (غلاف غزة)، وشن عمليات مركبة في العمق الإسرائيلي. كما تعرضت الجبهة الداخلية لهجمات صاروخية وطائرات مسيرة غير مسبوقة من حيث الكثافة والدقة، وهو ما فاقم حالة الإرباك الشعبي والشلل المؤسسي.

[1] شجاع محمد الحمادي، الردع النووي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإسرائيلية، تاريخ الزيارة 2025/05/10
https://nahrainuniv.edu.iq/ar/node/2903

إن استمرار إطلاق الصواريخ من عدة جبهات – من غزة، لبنان، اليمن، والعراق – يُشير إلى أن نظرية "الجبهة الواحدة" التي طالما حذّر منها قادة محور المقاومة، باتت حقيقة. وهذا يفرض على إسرائيل إعادة التفكير في مبدأ حصر المعركة في جبهة واحدة وفي توقيت تختاره هي.

2. إخفاق مفهوم "الحسم السريع" وتحديات الحروب الطويلة

جزء جوهري من العقيدة العسكرية الإسرائيلية هو مبدأ "الحسم السريع" لتفادي الحروب طويلة الأمد، خاصة بسبب هشاشة الجبهة الداخلية. إلا أن استمرار المعارك لأكثر من لعدة أشهر دون تحقيق أهداف استراتيجية واضحة –كالقضاء على حماس أو استعادة جميع الأسرى – أظهر محدودية هذا المبدأ في الحروب غير التقليدية.

لقد كشفت المعركة أن حسم الصراعات مع فاعلين غير دوليين يعتمدون على حرب الأنفاق وتكتيكات الاستنزاف يتطلب مقاربات مختلفة، وهو ما قد يدفع إسرائيل إلى مراجعة عقيدتها بشأن طبيعة الحروب المستقبلية.

3. محدودية الحل العسكري في مواجهة التهديدات المتعددة

أظهرت الحرب فشل الآلة العسكرية الإسرائيلية، رغم تفوقها النوعي، في إخماد تهديدات المقاومة المسلحة في غزة. كما عجزت عن تحييد قدرات حزب الله في الشمال، بل وامتنعت عن فتح جبهة شاملة مع لبنان، ما يعكس إدراكها لتكلفة الحرب متعددة الجبهات.

هذا يعزز فرضية أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية قد تشهد تحولًا نحو التركيز على "إدارة التهديد" بدلاً من "القضاء عليه"، خاصة مع صعود قوى إقليمية مثل إيران، وتوسع قدرة الفصائل المسلحة على استخدام تقنيات الطائرات المسيّرة والصواريخ الدقيقة.

4. الحاجة إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي

بات من الواضح أن مقاربة الأمن الإسرائيلي التي تقوم على التفوق الاستخباراتي، الضربات الوقائية، وتفكيك التهديدات قبل تبلورها، لم تعد كافية. فمفاجأة 7 أكتوبر هزّت الثقة بهذه المرتكزات، ما قد يدفع المؤسسة الأمنية نحو تطوير بنية عقائدية جديدة تدمج بين الدفاع السيبراني، الحرب النفسية، والتنسيق السياسي الإقليمي، ضمن رؤية أكثر تكاملًا للأمن.

تشير المعطيات إلى أن إسرائيل تقف اليوم أمام لحظة مفصلية قد تُفضي إلى إعادة بناء عقيدتها العسكرية من الأساس، استجابة لتحولات بيئتها الاستراتيجية، وصعود أنماط جديدة من التهديدات غير المتماثلة. هذه التحولات المحتملة قد تشمل: التخلي الجزئي عن الحسم الخاطف، تعزيز الجهوزية لحرب متعددة الجبهات، وإعادة تعريف مفهوم "النصر" ليشمل الاعتبارات السياسية والنفسية، وليس فقط العسكرية.[1]

المطلب الثالث: الإستفادة من التكنولوجيا والتعاون الإستخباراتي في تعزيز الردع الإسرائيلي

اعتمدت إسرائيل خلال السنوات الأخيرة نهجًا متعدد الأبعاد لتطوير قدراتها العسكرية، مرتكزتًا على دمج التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والتعاون مع القطاع الخاص، ما عزز من فعالية منظومة الردع الإسرائيلية ضد تهديدات متعددة المصادر. و من بين أبرز ملامح هذه الاستراتيجية التكنولوجية:

أولًا: الأنظمة الدفاعية متعددة المستويات

تشكل منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية حجر الزاوية في استراتيجيتها للردع. ومن أبرز هذه الأنظمة:

القبة الحديدية: نظام متخصص في اعتراض الصواريخ قصيرة المدى، وقد شهد تحسينات نوعية باستخدام الذكاء الاصطناعي الذي ساهم في رفع دقته وتقليل تكلفته التشغيلية، ما انعكس على قدرته العالية في التصدي للهجمات، حيث تجاوزت نسبة نجاحه 90%.

مقلاع داوود: مخصص للتعامل مع الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، وقد برزت فعاليته في الهجوم الإيراني على إسرائيل في أبريل 2024، حيث تمكنت المنظومة من اعتراض أكثر من 330 طائرة مسيّرة وصاروخ خلال ساعات، ما شكّل نموذجًا فاعلًا في التصدي لهجمات معقدة ومتزامنة.

[1] الواثق بالله، قراءة في التهديدات الأمنية التي قد تعصف بإسرائيل، تارخ النشر 2025/05/12، تاريخ الزيارة: 2025/05/12 https://www.aljazeera.net

وتعكس هذه المنظومات رؤية إسرائيل في بناء مستويات متكاملة للدفاع الجوي، بالتوازي مع تطوير شراكات مع شركات عالمية كبرى مثل "جوجل" و"مايكروسوفت" و"آي بي إم"، إلى جانب شركات الدفاع المحلية الرائدة مثل "إلبيط" و"الصناعات الجوية الإسرائيلية"[1]ما يعزز التكامل بين القطاعين المدني والعسكري.

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي في دعم القرار العسكري

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أعمدة القوة الإسرائيلية في ميدان المعركة، من خلال:

تحليل الأهداف وتحديد الأولويات: مثل منصة "غوسبل" التي تستخدم خوارزميات متقدمة لتحديد الأهداف ذات الأهمية الاستراتيجية، مع تقديم توصيات حول كمية الذخيرة المطلوبة، ما يسهم في تقليل الأضرار الجانبية وزيادة كفاءة الضربات.

الاعتماد على قواعد بيانات ديناميكية: تسمح بتحليل سريع ودقيق للأوضاع الميدانية، واتخاذ قرارات حاسمة في أوقات قياسية، ما يمنح إسرائيل أفضلية تكتيكية واستراتيجية.

ثالثًا: الطائرات المسيرة والضربات الدقيقة

توظف إسرائيل الطائرات المسيرة المزودة بالذكاء الاصطناعي في تنفيذ ضربات موجهة وجمع معلومات استخباراتية دقيقة. ومن أبرز الأمثلة:

طائرات "النسر الذهبي": قادرة على تتبع أهداف ثابتة ومتحركة، وتوجيه ضربات عالية الدقة في ظروف جوية متغيرة.

طائرة "إيتان" (Heron TP): طويلة المدى وقادرة على التحليق لـ36 ساعة متواصلة، مزودة بأجهزة استشعار متطورة، وتُعد ركيزة استخباراتية فعالة للمراقبة والاستطلاع.

وقد تم توظيف هذه الطائرات بشكل مكثف خلال "عملية حارس الأسوار" عام 2021، التي تُعتبر أول حرب هجومية تُدار بمستوى عالٍ من الاعتماد على الذكاء الاصطناعي.

[1] دينا إيهاب محمود، "قراءة في التطور التكنولوجي العسكري الإسرائيلي: استراتيجيات وآفاق"، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية ، قراءة – في – التطور – التكنولوجي – العسكري–تاريخ النشر22 سبتمبر 2024 ا (تمت الزيارة في 12 مايو (2025). https://shafcenter.org

رابعًا: الابتكار الميداني والأنظمة الهجومية

في إطار سعيها لتعزيز الأداء العملياتي الميداني، طورت إسرائيل أدوات هجومية متقدمة مثل:

نظام مقلة العين: جهاز استطلاع صغير يُلقى داخل المباني، يوفّر صورة بزاوية 360 درجة للداخل، مما يعزز من قدرة القوات على التخطيط للاقتحامات بكفاءة وأمان.

خامسًا: الوحدة 8200 ودور الاستخبارات السيبرانية

تُعد الوحدة 8200 التابعة للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية من أهم أذرع القوة التكنولوجية والاستخباراتية، حيث:

تقوم برصد الاتصالات والمراسلات الإلكترونية في الشرق الأوسط، وتوظف تقنيات تحليل البيانات الضخمة لاستخلاص معلومات استخباراتية دقيقة.

ساهمت في عمليات سيبرانية محورية مثل: الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية بـ"ستاكس نت"، واختراق شركة الاتصالات اللبنانية "أوجيرو"، فضلًا عن إحباط هجوم لتنظيم "داعش" على رحلة جوية في 2018.

ولا يقتصر دور الوحدة على المجال العسكري، بل تمتد آثارها إلى القطاع المدني، إذ يُشكل خريجوها نواةً لعدد من الشركات التكنولوجية الناشئة، ما يجعلها حلقة وصل بين الأمن القومي والابتكار الاقتصادي.[1]

يبرز من خلال هذه التحولات أن إسرائيل تتبنى عقيدة عسكرية متطورة، تعتمد على التكنولوجيا الذكية والتكامل بين الأنظمة الدفاعية والهجومية والاستخباراتية، وهو ما يعزز من قدرة إسرائيل على الردع، ليس فقط من خلال القوة التدميرية، وإنما عبر التفوق التكنولوجي والسيبراني، الذي يسمح لها بتوجيه ضربات استباقية دقيقة وتحييد التهديدات في مهدها.

ثانيًا: التوظيف الإسرائيلي للتكنولوجيا العسكرية والسيبرانية في حرب غزة

أظهرت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة تحولًا نوعيًّا في طبيعة العمليات العسكرية من خلال دمج القدرات التكنولوجية والسيبرانية ضمن استراتيجية شاملة تهدف إلى شلّ البنية التحتية للخصم وتقويض فعاليته

[1] دينا إيهاب محمود،، المرجع السابق

العملياتية. فقد أصبحت الحرب السيبرانية جزءًا لا يتجزأ من مفهوم الردع الإسرائيلي، حيث تم استخدامها ليس فقط كوسيلة داعمة للعمليات العسكرية التقليدية، بل كأداة هجومية فعالة قادرة على تحقيق أهداف استراتيجية ملموسة.[1]

1. الحرب السيبرانية: ساحة جديدة للمواجهة

اعتمدت إسرائيل خلال العمليات ضد قطاع غزة على تنفيذ هجمات سيبرانية مركّزة استهدفت البنية التحتية الحيوية التي تُعد أساسية في تشغيل قدرات المقاومة. فباستخدام هجمات الحرمان من الخدمة الموزعة (DDoS)، تم تقييد وصول حماس إلى أنظمتها الإلكترونية وشبكاتها العملياتية، مما أدى إلى إرباك منظومة القيادة والتحكم وتقليل كفاءة التنسيق العسكري.

كما استطاعت إسرائيل السيطرة على ترددات الاتصالات داخل القطاع، وهو ما أدى إلى عزل وحدات المقاومة ميدانيًا، وخلق فجوات معلوماتية داخل بنيتها التنظيمية. هذا التكتيك يُبرز تحولًا في العقيدة العسكرية الإسرائيلية نحو استخدام الهجمات السيبرانية كسلاح استراتيجي مكافئ للسلاح التقليدي.

2. الأسلحة الذكية والذخائر المتقدمة

على المستوى الميداني، لجأت إسرائيل إلى استخدام أسلحة عالية الدقة والتدمير، من بينها:

القنابل المجنحة من نوع GBU-39: ذات قدرة اختراق عالية وتوجيه دقيق.

الذخائر متعددة الأغراض المحتوية على مادة التروتونال: وهي خليط من TNT والألمنيوم، يُعزز من قدرة التفجير ويزيد من نطاق التأثير، ما يؤدي إلى تدمير أوسع في الأهداف المستهدفة.

الذخائر الارتجاجية والانفجارية: التي سببت دمارًا واسعًا في المناطق السكنية والمرافق المدنية، مما يدل على توجه نحو الضغط الميداني والنفسي على المقاومة.

[1] دينا إيهاب محمود، المرجع السابق

3. الذكاء الاصطناعي: أداة تكثيف النيران شكل استخدام إسرائيل لأنظمة الذكاء الاصطناعي في تحديد الأهداف العسكرية تحولًا جذريًا في آلية إدارة الصراع، حيث استخدمت نظام "غوسبل" المتخصص في اقتراح الأهداف بناءً على تحليل كميات ضخمة من البيانات. وقد أتاح هذا النظام للجيش الإسرائيلي القدرة على:

- استهداف نحو 100 هدف يوميًا، مقارنة بـ50 هدفًا سنويًا في مراحل سابقة.
- تنفيذ 15 ألف غارة جوية خلال 35 يومًا فقط، مقابل حوالي 6000 غارة في حرب عام 2014 التي استمرت 51 يومًا.

يعكس هذا الاستخدام المكثف للذكاء الاصطناعي رغبة إسرائيل في تسريع وتيرة الهجمات وتعظيم التأثير العسكري في فترة زمنية قصيرة، وهو ما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في عدد الضحايا والدمار في القطاع.[1]

4. تصنيف الأهداف الإسرائيلية في حرب غزة

اعتمدت إسرائيل تصنيفًا متعدد المستويات للأهداف التي تم قصفها، كما يلي:

الأهداف التكتيكية: وتشمل المقاتلين، ومستودعات الأسلحة، وقاذفات الصواريخ، ومراكز القيادة.

الأهداف تحت الأرض: وتشير إلى شبكة الأنفاق التي تعتمد عليها حماس في التنقل وتخزين العتاد.

أهداف القوة: مثل الأبراج السكنية والمرافق العامة (الجامعات، البنوك، المكاتب الحكومية)، بهدف إضعاف البنية المدنية والدعائية للخصم.

منازل النشطاء: حيث يتم استهداف منازل يقطنها أعضاء في حماس أو حزب الله، وغالبًا ما تؤدي هذه الضربات إلى دمار شامل في الأحياء السكنية.

تُظهر تجربة حرب غزة الأخيرة أن إسرائيل تسير نحو عقيدة عسكرية هجينة تمزج بين القوة الصلبة والتفوق التكنولوجي، خاصة في المجال السيبراني والذكاء الاصطناعي. ومن خلال توظيف هذه الأدوات الحديثة، استطاعت أن تُحقق تأثيرًا عسكريًا واسع النطاق في زمن قياسي، في تحول يعكس إعادة تشكيل استراتيجية الردع الإسرائيلي بحيث تصبح أكثر شمولًا ومرونة، وأشد فتكًا في مواجهة التهديدات غير التقليدية.

[1] دينا إيهاب محمود، المرجع السابق

رابعًا: الاستنتاجات المستقبلية – ملامح الصراع في الفضاء السيبراني

أظهرت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة أن الحروب لم تعد مقتصرة على الميدان التقليدي، بل باتت تمتد إلى الفضاء السيبراني، مما رسّخ أهمية التكنولوجيا العسكرية كجبهة جديدة للصراع بين إسرائيل وخصومها الإقليميين، وعلى رأسهم إيران وحلفاؤها. وفي هذا الإطار، تبلورت مجموعة من الاتجاهات والاستنتاجات التي تشير إلى تحولات جوهرية في طبيعة التهديدات ومفاهيم الردع الحديثة.[1]

1. الاختراق البشري: ذراع استخباري موازٍ للسيبرانية

إلى جانب الهجمات السيبرانية، يبرز الاختراق البشري كأداة استراتيجية متكاملة في عمل الموساد الإسرائيلي. إذ يُشكل هذا النوع من الاختراق ركيزة مهمة في تنفيذ العمليات الاستخباراتية، من خلال تجنيد عملاء أو زرع عناصر داخل الدول المعادية لجمع معلومات استخبارية دقيقة، وتنفيذ عمليات سرية لا يمكن تحقيقها من خلال الوسائل التقنية وحدها.

وفي هذا السياق، تلعب عمليات الموساد في كل من لبنان وسوريا، وبالخصوص ضد إيران، دورًا أساسيًا في شل القدرات الدفاعية والهجومية لخصوم إسرائيل. فالمعلومات التي يوفرها العنصر البشري تمنح ميزة فورية ومباشرة، وتساعد في التأثير على الديناميكيات الداخلية للدول المستهدفة، ما يجعلها أداة بالغة التأثير وخطرًا أمنيًا لا يقل عن الهجمات السيبرانية.

2. هشاشة الأمن السيبراني الإسرائيلي في ظل التقدم التكنولوجي

رغم التقدم التكنولوجي الذي يُمثل عنصر قوة في الاستراتيجية الإسرائيلية، إلا أنه يشكل في الوقت ذاته نقطة ضعف خطرة، إذ أن اعتماد إسرائيل المكثف على البنية الرقمية والاقتصاد الإلكتروني يجعلها أكثر عرضة للهجمات السيبرانية. وفي المقابل، فإن خصومها مثل إيران، الذين يتعاملون بحذر مع الانخراط في الفضاء الرقمي، يحتفظون بهامش من الحماية الطبيعية نتيجة محدودية تعرضهم.

[1] دينا إيهاب محمود، المرجع السابق

إن هذا التباين يخلق معادلة معكوسة، حيث يُمكن لهجمات منخفضة الكلفة أن تُحدث أضرارًا بالغة على شبكات الكهرباء، والبنية التحتية الحيوية، والمنظومات الأمنية الإسرائيلية، ما يجعل الجبهة السيبرانية تحديًا وجوديًا متصاعدًا.

3. التفوق التكنولوجي: ميزة استراتيجية ولكن بسعر مرتفع

يُعد التفوق التكنولوجي الإسرائيلي بلا شك من أبرز مقومات الردع، إلا أنه يشكل سيفًا ذا حدين، فكلما ازدادت تعقيدًا وتطورًا الشبكات التكنولوجية والعسكرية، زادت الحاجة إلى تأمينها من الهجمات المتقدمة، ما يتطلب استثمارات ضخمة في مجال الأمن السيبراني.

هذا الواقع يفرض على إسرائيل عبئًا متزايدًا من حيث الإنفاق والموارد البشرية، وقد يؤدي إلى استنزاف طويل الأمد إذا ما استمرت الهجمات المعادية في التكيف مع الإجراءات الدفاعية الإسرائيلية.

4. غياب حدود واضحة للردع السيبراني

يطرح الفضاء السيبراني تحديات فريدة من نوعها، فهو لا يعرف حدودًا جغرافية، ما يُصعّب من تطبيق مفاهيم الردع التقليدية. ففي هذا السياق، يمكن للجهات غير الحكومية أو الجماعات المسلحة أن تنفذ هجمات مؤثرة دون تحمّل تكلفة مباشرة أو مواجهة انتقام فوري.

هذا الواقع يعزز موقف الأطراف الأقل تطورًا تقنيًا، الذين يستغلون غموض البيئة السيبرانية لتنفيذ هجمات ذات تأثير استراتيجي. ونتيجة لذلك، قد تجد إسرائيل نفسها مضطرة إلى تطوير عقيدة جديدة للردع السيبراني، أكثر صرامةً ومرونة، ما قد يزجّ بها في دوامة سباق تسلح رقمي، ويقرّبها من حافة المواجهة الشاملة مع إيران أو حزب الله، خصوصًا إذا ما غابت الوساطات الدولية الفعالة أو فشلت في احتواء التصعيد.[1]

5. تغيّر ساحة الحرب: من الجغرافيا إلى الشبكات

لقد أبرز الهجوم الإسرائيلي على شبكة الاتصالات اللاسلكية لحزب الله "بيجير" التحول الحاصل في طبيعة الحروب، حيث أصبح الفضاء السيبراني جزءًا لا يتجزأ من المعارك اللاتناظرية. هذا الهجوم، وغيره من العمليات

[1] دينا إيهاب محمود، المرجع السابق

السيبرانية، يعكس إدراكًا إسرائيليًا متزايدًا بأهمية الحرب عبر الشبكات والتقنيات المتقدمة في التأثير على القدرات العملياتية للخصم دون اللجوء المباشر إلى المواجهة الميدانية.

وفي المقابل، تبقى الضغوط الدولية، ولا سيما الغربية، عاملًا حاسمًا في توجيه مسار التصعيد، إذ يمكن أن تسهم في كبح جماح العمليات الهجومية الإسرائيلية، سواء على الصعيد السيبراني أو العسكري. ومع ذلك، يظل تأثير هذه الضغوط مرهونًا باستجابة إسرائيل للمعايير الدولية، وهو ما لا يزال موضع شك في ضوء استمرارها في تجاوز القوانين والاتفاقيات ذات الصلة.

تشير المؤشرات الراهنة إلى تغير جذري في مفهوم ساحة الحرب من منظور إسرائيل، حيث لم يعد الصراع مقتصرًا على الاشتباك العسكري، بل بات يتمدد إلى الجبهات السيبرانية والاستخباراتية. وفي ظل هذا التحول، يبدو أن المنطقة تتجه نحو مزيد من التصعيد التكنولوجي غير المتكافئ، ما يجعل من الضروري إعادة النظر في الأطر القانونية والسياسية التي تضبط هذا النوع الجديد من الصراعات.[1]

[1] دينا إيهاب محمود، المرجع السابق

خلاصة الفصل الثالث

أبرزت عملية "طوفان الأقصى" مدى هشاشة مفهوم الردع الإسرائيلي في مواجهة تطور قدرات المقاومة الفلسطينية وتغير طبيعة التهديدات. فلم تقتصر آثار العملية على الصدمة الأمنية والعسكرية، بل امتدت لتطرح تحديات استراتيجية عميقة تتعلق بقدرة إسرائيل على استعادة هيبة ردعها في المدى القريب والبعيد. وتبرز في هذا السياق تحديات متعددة، من بينها الحاجة إلى إعادة تقييم العقيدة الأمنية، تطوير بنية استخباراتية أكثر دقة، وتعزيز الجبهة الداخلية في ظل تصاعد احتمالات المواجهات المتعددة الجبهات. إن الحفاظ على الردع المستقبلي لم يعد ممكنًا بالاعتماد على التفوق العسكري وحده، بل يتطلب مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار تغير ميزان القوة وتنامي إرادة المواجهة لدى فصائل المقاومة.

الخاتمة

خاتمة

خاتمة

أحدثت عملية" طوفان الأقصى، نقطة تحول مفصلية في مسار العقيدة الأمنية الإسرائيلية، لاسيما فيما يتعلق بمفهوم الردع الذي مثّل لعقود طويلة حجر الأساس في استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي. لقد أطاحت العملية بالمفاهيم الراسخة في أذهان صناع القرار الإسرائيليين حول قدرة الردع على تحجيم التهديدات وضبط سلوك الفاعلين من غير الدول، مثل حماس وحزب الله. وقد كشفت العملية، وما تبعها من تطورات ميدانية، عن فشل ذريع في إعادة فرض معادلة الردع، رغم ما رافق الحرب على غزة من دمار واسع النطاق ومحاولات إسرائيلية حثيثة لاستعادة الهيبة المفقودة. فالمفاجأة التي مثلها هجوم حماس، واستمرارية العمليات القتالية طيلة أشهر، تعكسان انهياراً فعلياً لمفهوم الردع في صورته التقليدية، بل وحتى تآكلاً للثقة التي أولتها المؤسسة العسكرية لهذا المفهوم دون مراجعة أو تطوير يتناسب مع التحديات المتغيرة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الانتكاسة لا ترتبط فقط بالبعد العملياتي للهجوم، وإنما تمتد لتطال البعد الرمزي والدلالي لما يُعرف بـ"هيبة الدولة "في الوعي الإسرائيلي والدولي، إذ وضع الهجوم حداً لتصور إسرائيل كقوة لا تُقهر، وردعها كعامل كافٍ لتأمين حدودها ومنع أعدائها من التفكير بالمواجهة، كما أبان عن إخفاق الدولة في حماية مواطنيها، وهو ما يُعتبر من الناحية المفهومية ضربة قاصمة لجوهر الردع الذي يفترض أن يمنع الخصم من المبادرة، لا أن يُفاجَأ بعمل منظم وواسع النطاق. وعليه، فإن نتائج هذه العملية تفرض على صناع القرار في إسرائيل إعادة النظر بشكل جذري في آليات الردع وأهدافه، وفي مدى فعالية استخدام القوة العسكرية كوسيلة وحيدة لفرض معادلات أمنية مستدامة. كما أن التحدي الحقيقي الذي بات يواجه إسرائيل لا يقتصر فقط على استعادة الردع، بل في إثبات قدرتها على التكيف مع واقع استراتيجي جديد تُعاد فيه صياغة ميزان القوى والنفوذ في المنطقة، خصوصاً في ظل تحالفات المقاومة المدعومة إقليمياً. وختامًا، فإن عملية" طوفان الأقصى " لم تكن مجرد اختراق أمني وعسكري، بل لحظة مفصلية كشفت هشاشة منظومة الردع الإسرائيلية وأكدت الحاجة إلى مراجعة عميقة لهذا المفهوم، الذي بات اليوم محاطاً بتساؤلات جوهرية حول جدواه واستمراريته في ظل صعود فواعل مسلحة تنتهج ديناميكيات غير تقليدية وتستند إلى سرديات دينية ووطنية تتجاوز منطق التهديد الكلاسيكي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع Référence:

1. الأسمر حلمي، **المقاومة بعد الانتفاضات الفلسطينية**، العربي الجديد، تاريخ النشر 2023/09/14 تاريخ الزيارة2025/04/12https://www.alaraby.co.uk/opinion
2. إيهاب محمود دينا، **"قراءة في التطور التكنولوجي العسكري الإسرائيلي: استراتيجيات وآفاق"**، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية ، قراءة – في – التطور – التكنولوجي – العسكري–تاريخ النش22 سبتمبر 2024 ا (تمت الزيارة في 12 مايو (2025). https://shafcenter.org/
3. باروت محمد جمال، **في علم السياسية: قضايا منهجية ونظرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2013، ص231.
4. البديري الصادق، **محللون: نشر تحقيق الجيش الإسرائيلي سابقة أكدت انهيار نظرية الردع**، تاريخ الزيارة 2025/04/04https://www.aljazeera.net/amp/politics/2025/3/1
5. البهي رغد ، **الردع: مفهوم استراتيجي في مواجهة تحديات معاصرة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 2021
6. البهي رغد،" **الردع: النظرية والمفهوم** ."**المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، نشر في 2023/09/24تاريخ الزيارة2025/03/28http://ecss.com.eg/
تاريخ الزيارة 2025/05/08 https://WWW.aljazeera.net/amp
7. الجزيرة نت، "**النار من كل مكان فهل باتت مبادئ بن غليون فاشلة في حماية إسرائيل؟**"، تاريخ النشر 26 أكتوبر 2024، تاريخ الزيارة 02ماي 2025 https://www.aljazeera.net/politics
8. الجزيرة نت، **"طوفان الأقصى.. أكبر هجوم للمقاومة الفلسطينية على إسرائيل"**، تاريخ النشر 7 أكتوبر 2023 تاريخ الزيارة 02 ماي 2025 https://www.aljazeera.net/encyclopedia
9. الجمل محمد غازي، **هل يستطيع الحوثيون فرض حصار جوي على إسرائيل**، تاريخ النشر 2025/05/07
10. خليفة أحمد، **العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير**، دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيلين كبار، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015، ص 43.
11. زروقة إسماعيل، **الاستراتيجية الأمنية الإسرائلية بين الثابت والمتغير، مجلة العلوم القانونية**، العدد12،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر،2016

12. زهران إيمان ، **نظرية «الردع الإسرائيلي» بين حرب الغفران وطوفان الأقصى**،مركز سوث 24 للدراسات والأخبار ، تاريخ النشر 2023/10/23 تاريخ الزيارة 2025/04/22 https://south24.net/news/news.php?nid=3596

13. صحيفة الرأي، **الفرق بين الردع النووي والردع التقليدي**،تاريخ الزيارة 2025/04/28 https://alrai.com/article/44396

14. عرجون شوقي، **المشكلة النووية في الشرق الأويط وانعكاساتها على إستقرار المنطقة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية, جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام, سنة 2006-2007.

15. عمران حبيب، **لماذا تتحول إنتفاضاتنا الشعبية إلى عسكرية بسرعة؟**، القدس، تاريخ النشر 2015/12/10،تاريخ الزيارة 2025/05/01 https://qudsn.co/post/80247

16. غراف عبد الرزاق ، **حرب غزة "حصاد مئة يوم"** مركز الخليج للأبحاث

17. فاتح الشيباني منال، **مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بين التحدي الصهيوني والإستجابة العربية**، جامعة الجزائر3، تاريخ النشر 2020/04/28، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد11، العدد01.

18. فصائل المقاومة الفلسطينية. **هذه روايتنا:** بيان المقاومة حول حرب غزة 2023–2024. قطاع غزة: المكتب الإعلامي لفصائل المقاومة، يناير 2024."

19. قطيش نيفين ، **تقييم مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي: تحولات وتحديات في ضوء السابع من أكتوبر** تاريخ النشر 2025/03/27 تاريخ الزيارة 2025/05/02 https://www.al-akhbar.com

20. الكبيسي شاكر عبد القهار ، **مفهوم الردع في العلاقات الدولية**، تاريخ النشر ٢٠٢٤/١٠/03،تاريخ الزيارة 2025/04/21 https://www.albasrah.net/ar_articles_2024/1024/shakr_051024.htm

21. لزهر عبد العزيز، **"استراتيجية الردع النووي بين التصورات التقليدية وتحولات ما بعد الحرب الباردة"**، مجلة دراسات جامعة الأغواط، العدد 85-45، أوت 2016، ص

22. محمد الحمادي شجاع، **الردع النووي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإسرائيلية**، تاريخ الزيارة 2025/05/10 https://nahrainuniv.edu.iq/ar/node/2903

23. محمد صالح محسن، **الإنتفاضة الفلسطينية وأثرها في الكيان الإسرائيلي**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008،

24. محمد وتد، **نصف عام من الحرب على غزة... إسرائيل تخسر قوة الردع وتفشل باستعادتها**، تاريخ النشر 2024/04/08تاريخ الزيارة 2025/05/08 https://www.aljazeera.net

25. مركز الجزيرة للدراسات، **"طوفان الأقصى: انهيار الردع الإسرائيلي ومحاولات استعادته"**، مركز الجزيرة للدراسات، 8 نوفمبر 2023، h، تاريخ الزيارة 2025/05/05 https://studies.aljazeera.net/ar/article/5781

26. مركز الجزيرة للدراسات، **طوفان الأقصى: انهيار الردع الإسرائيلي ومحاولات استعادته** 2023/11/08

27. المريخي صقر سعد ، **استراتيجية الردع الاستراتيجي بين النجاح والفشل والتأكل**، جامعة قطر كلية الآداب والعلوم، 2022

28. مسلم طلعت، **"حول مصداقية الردع الإسرائيلي "** مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2008/03/04 / تارخ الزيارة 2025/04/10 https://www.aljazeera.net/opinions/2008/3/4

29. المسيري عبد الوهاب، **اليهود واليهودية والصهيونية:** موسوعة معرفية، القاهرة: دار الشروق، 1999، مج1، ص98.

30. **مكتبة مجلس اللوردات التهديد الذي يشكله حزب الله،** https://lordslibrary.parliament.uk/threat-posed-by-hezbollah (تمت الزيارة في 4 مايو 2025).

31. المنشاوي محمد ، **"حصيلة عامة من الدعم العسكري والاستخباراتي الأميركي لإسرائيل"**، الجزيرة نت، 6 أكتوبر 2024 https://www.aljazeera.net

32. مهاب عادل حسن، **القضية الفللسطينية من صفقة القرن إلى طوفان الأقصى**، دار النشر الحظارة العربية للتنمية الثقافية، تاريخ النشر 15 05 2025،تاريخ الزيارة 15 /2025/05 **https://acpss.ahram.org.eg/News/21359.aspx**

33. ناصر إلهام،" **نظرية الردع"Theory of Deterrence –** ، الموسوعة السياسيّة تاريخ النشر 2022/03/06، تاريخ الزيارة 2025/04/04 https://political-encyclopedia.org/dictionary/

34. ناهظ عبد الله، **قراءة نقدية في النظرية الواقعية، مركز البيان للدراسات والتخطيط**، تاريخ النشر 2024/10/27 https://www.bayancenter.org/2024/10/12551/، تاريخ الزيارة 2025/05/05.

35. هميسي نورالدين، **"النظرية البنائية في بحوث الاتصال : المرجعيات، الأسس والتيارات."** مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7 ، العدد 3، 2020، ص232-248.

36. الواثق بالله، **قراءة في التهديدات الأمنية التي قد تعصف بإسرائيل**، تارخ النشر 2025/05/12، تاريخ الزيارة: 2025/05/12 https://www.aljazeera.net

37. يوآف غالانت، **تصريح في مؤتمر صحفي عقب تقييم في قيادة المنطقة الجنوبية للجيش الإسرائيلي في بئر السبع**، نقلًا عن تايمز أوف إسرائيل، 9 أكتوبر 2023، https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/defense-minister-orders-complete-siege-of-gaza-no-power-food-or-fuel-we-are-fighting-human-animals/.

38. يوسف أحمد، **لماذا فشلت إسرائيل في إستراتيجية الردع في الشرق الأوسط**، تاريخ النشر 2024/08/28تاريخ الزيارة 2025/05/02 https://www.alarabiya.net/politics/2024/08/28

المراجع باللغة الأجنبية:

39. Stephen Biddl, and A. Friedman Jeffrey. 2008. **The 2006 Lebanon Campaign and the Future of Warfare**: Implications for Army and Defense Policy. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College P12. https://www.strategicstudiesinstitute.army.mil

40. Keohane, Robert O., and Nye, Joseph S. **Power and Interdependence**: World Politics in Transition. Little, Brown, 1977

41. Among Nations Politics: **The Struggle for Power and Peace**, 6th ed. (New York: McGraw-Hill, 1985), 187.-189

42. B. Payne Keith, **The Fallacies of Cold War Deterrence and a New Direction** (Lexington: University Press of Kentucky, 2001).

43. Bar Shmuel, **Israeli Strategic Deterrence**: Doctrine and Practice, Observatoire de la dissuasion, Fondation pour la Recherche Stratégique, October 2020, https://www.frstrategie.org/programmes/observatoire-de-la-dissuasion/israeli-strategic-deterrence-doctrine-and-practice-2020.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	/
الشكر والتقدير	/
الملخص	/
المقدمة	6-1
الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للردع	
تمهيد	8
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي المفهوم الردع	8
المطلب الأول : تعريف الردع في العلاقات الدولية والعلوم السياسية	9
المطلب الثاني : المدارس الفكرية التي تناولت مفهوم الردع – الواقعية ، الليبرالية البنائية	12
المطلب الثالث : الفرق بين الردع التقليدي والردع النووي في الاستراتيجيات العسكرية	16
المبحث الثاني : الإطار النضري لمفهوم الردع الإسرائيلي	19
المطلب الأول : الردع في النظريات السياسية المعاصرة – توازن القوى ، الردع الديناميكي	19
المطلب الثاني: التطبيقات الإسرائيلية لمفهوم الردع : من استراتيجيات الضربة الاستباقية إلى الردع المتبادل	21
المطلب الثالث : تحديات تطبيق الردع في الصراع الإسرائيلي مع حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية	23
خلاصة الفصل الأول	25
الفصل الثاني: خلفية تاريخية وسياسية عن الردع الإسرائيلي والدراسة التحليلية لعملية طوفان الأقصى	
تمهيد	27
المبحث الأول : مفهوم الردع في الفكر العسكري الإسرائيلي	27
المطلب الأول : تعريف الردع وأهدافه في الاستراتيجيات الدفاعية الإسرائيلية	28
المطلب الثاني : تطور مفهوم الردع منذ تأسيس الدولة	30
المطلب الثالث : الردع كأداة لتحقيق التفوق العسكري والضغط على الخصوم	31
المبحث الثاني : الردع الإسرائيلي في الحروب السابقة	33
المطلب الأول : دور الردع في حروب 1948- 1956- 1967- 1973	33
المطلب الثاني: مواجهة المقاومة الفلسطينية واللبنانية وتأثيرها على الردع بعد الانتفاضتين الأولى والثانية	39
المطلب الثالث : التحولات في دور الردع بعد الانتفاضتين الأولى والثانية	42

المبحث الثالث : تحليل عملية طوفان الأقصى	47
المطلب الأول : خلفية وأسباب عملية طوفان الأقصى	47
المطلب الثاني : الأهداف الفلسطينية من عملية طوفان الأقصى	49
المطلب الثالث : سير الأحداث العسكرية والسياسية خلال العملية	53
خلاصة الفصل الثاني	55
الفصل الثالث : عملية طوفان الأقصى وتداعياتها على الردع الإسرائيلي	
تمهيد	54
المبحث الأول : تأثير العملية على الردع التقليدي	54
المطلب الأول : تقييم فاعلية الردع الإسرائيلي بعد العملية	54
المطلب الثاني : التحولات في سياسية إسرائيل الدفاعية نتيجة للتهديدات الجديدة	58
المطلب الثالث : تحديات الردع الإسرائيلي في مواجهة الجهات غير الحكومية المسلحة	62
المبحث الثاني : الردع الإسرائيلي في ظل تغيرات القوة الإقليمية	64
المطلب الأول : الردع الإسرائيلي في مواجهة الدول الإقليمية المتحالفة مع المقاومة	64
المطلب الثاني : إعادة تقييم قدرات إسرائيل العسكرية والسياسية على فرض الردع	66
المطلب الثالث : تأثير الدعم الأمريكي والدولي على سياسة الردع الإسرائيلية	69
المبحث الثالث : إستراتيجيات الردع المستقبلية بعد عملية طوفان الأقصى	71
المطلب الأول: تعزيز القدرات العسكرية الإسرائيلية لتأمين الردع المستقبلي	71
المطلب الثاني: التحولات المحتملة في العقيدة العسكرية الإسرائيلية	72
المطلب الثالث: الاستفادة من التكنولوجيا والتعاون الاستخباراتي في تعزيز الردع الاستراتيجي	74
خلاصة الفصل الثالث	82
خاتمة	84
قائمة المراجع والمصادر	86
الفهرس	92

الملخص

يعتبر مفهوم الردع، القائم على إقناع الخصم بعدم الإقدام على عمل عدائي عبر التهديد بعواقب وخيمة، حجر الزاوية في الاستراتيجيات الدفاعية للدول. وبالنسبة لإسرائيل، فقد تبنت هذا المفهوم منذ نشأتها عام 1948، معتمدة على التفوق العسكري النوعي والقدرة الهجومية الحاسمة، بالإضافة إلى الدعم الدولي، بهدف منع أي مبادرة عسكرية معادية. ومع ذلك، فقد تعرض هذا الردع الإسرائيلي لاختبارات وتحديات، كما تجلى في هجوم 7 أكتوبر 2023، الذي أظهر ثغرات في فعاليته رغم التفوق الاستخباراتي والتقني، مما أثار تساؤلات حول مدى صلابة هذا المفهوم في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة.

وسنستعرض من خلال هذه المذكرة بالدراسة الاستراتيجية الردع الإسرائيلي في ظل التحولات الجيوستراتيجية بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023، والتي شكّلت نقطة تحول مفصلية في بنية الصراع العربي–الإسرائيلي. فقد جاءت عملية "طوفان الأقصى"، التي نفذتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، لتكسر الصورة النمطية عن قوة الردع الإسرائيلية، وتكشف عن ثغرات أمنية واستخباراتية وعسكرية غير مسبوقة في تاريخ إسرائيل.

تركز هذه الدراسة على تحليل أبعاد عملية طوفان الأقصى باعتبارها حدثًا مفصليًا أعاد رسم معادلات الردع التقليدية في المنطقة. وتتناول المذكرة كيف أثرت العملية على صورة الجيش الإسرائيلي، وعلى ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسساته الأمنية، فضلًا عن تداعياتها الإقليمية المرتبطة بتعاظم أدوار الفواعل غير الدول، كحزب الله وإيران، وتنامي محور المقاومة كقوة توازن أمام التفوق الإسرائيلي المدعوم غربيًا.

كما تسلط الدراسة الضوء على الفشل الإسرائيلي، وعلى عجز القوة العسكرية وحدها عن ردع الأطراف غير التقليدية، مما يطرح تساؤلات حول مستقبل العقيدة الأمنية الإسرائيلية، ومحددات الردع في بيئة جيوستراتيجية متغيرة، تتداخل فيها أدوات الحرب التقليدية وغير المتماثلة.

وفي الختام، تخلص المذكرة إلى أن عملية طوفان الأقصى مثلت ضربة عميقة لمفهوم الردع الإسرائيلي، وأن إعادة ترميم هذا المفهوم باتت مشروطة بإعادة نظر جذرية في أدوات إدارة الصراع، والتعاطي مع التحولات الإقليمية والداخلية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: ردع – طوفان أقصى – عقيدة أمنية إسرائيلية – محور مقاومة

Summary

The concept of deterrence, based on convincing the adversary not to undertake hostile actions by threatening severe consequences, forms the cornerstone of states' defensive strategies. For Israel, this concept has been adopted since its establishment in 1948, relying on qualitative military superiority, decisive offensive capabilities, and international support to prevent any hostile military initiative. However, this Israeli deterrence has faced tests and challenges, as demonstrated by the October 7, 2023 attack, which exposed gaps in its effectiveness despite intelligence and technological superiority, raising questions about the resilience of this concept in the face of contemporary security challenges.

This study presents a strategic analysis of Israeli deterrence in light of the geostrategic transformations following the events of October 7, 2023. The "Al-Aqsa Flood" operation, carried out by the Islamic Resistance Movement (Hamas), marked a turning point in the structure of the Arab-Israeli conflict. It shattered the conventional perception of Israeli deterrent power and exposed unprecedented security, intelligence, and military vulnerabilities in Israel's history.

The thesis focuses on the implications of the Al-Aqsa Flood operation as a pivotal event that redrew the traditional deterrence equations in the region. It examines how the operation affected the image of the Israeli military, the public's trust in its security institutions, and the broader regional consequences, particularly the rising influence of non-state

actors such as Hezbollah and Iran, as well as the growing role of the Resistance Axis as a balancing force against Israel's Western-backed military superiority.

The study also highlights Israel's failure to prevent a strategic surprise and the limitations of relying solely on military power to deter non-conventional actors. This raises critical questions about the future of Israel's security doctrine and the evolving parameters of deterrence in a shifting geostrategic environment that blends conventional and asymmetric warfare.

In conclusion, the thesis argues that the Al-Aqsa Flood operation dealt a significant blow to the concept of Israeli deterrence, and that restoring this concept now requires a fundamental reassessment of conflict management tools and a strategic adaptation to rapidly changing regional and internal dynamics.

Keywords : Deterrence – Al-Aqsa Flood – Israeli security doctrine – Axis of Resistance

Résumé:

Le concept de dissuasion, fondé sur la conviction de l'adversaire de ne pas entreprendre d'actions hostiles en raison de la menace de conséquences sévères, constitue la pierre angulaire des stratégies de défense des États. Pour Israël, ce concept a été adopté depuis sa création en 1948, reposant sur une supériorité militaire qualitative, des capacités offensives décisives et un soutien international pour prévenir toute initiative militaire hostile.

Cependant, cette dissuasion israélienne a été mise à l'épreuve, comme l'a démontré l'attaque du 7 octobre 2023, révélant des failles dans son efficacité malgré une supériorité technologique et en matière de renseignement, ce qui soulève des interrogations quant à la résilience de ce concept face aux défis sécuritaires contemporains.

Cette étude propose une analyse stratégique de la dissuasion israélienne à la lumière des transformations géostratégiques survenues à la suite des événements du 7 octobre 2023. L'opération « Déluge d'Al-Aqsa », menée par le Mouvement de Résistance Islamique (Hamas), a marqué un tournant dans la structure du conflit arabo-israélien. Elle a brisé la perception conventionnelle de la puissance dissuasive d'Israël et mis en lumière des vulnérabilités sécuritaires, militaires et du renseignement sans précédent dans l'histoire du pays.

La thèse se concentre sur les implications de l'opération Déluge d'Al-Aqsa » en tant qu'événement pivot qui a redéfini les équilibres traditionnels de la dissuasion dans la région. Elle examine comment cette opération a affecté l'image de l'armée israélienne, la confiance du public dans ses institutions sécuritaires, ainsi que les conséquences régionales plus larges, notamment l'influence croissante des acteurs non étatiques tels que le Hezbollah et l'Iran, et le rôle grandissant de l'Axe de la Résistance en tant que force de contrepoids face à la supériorité militaire israélienne soutenue par l'Occident.

L'étude met également en évidence l'échec d'Israël à prévenir une surprise stratégique et les limites d'une dissuasion exclusivement militaire

face à des acteurs non conventionnels. Cela soulève des questions cruciales sur l'avenir de la doctrine sécuritaire israélienne et les paramètres évolutifs de la dissuasion dans un environnement géostratégique en mutation, mêlant guerres conventionnelles et asymétriques.

En conclusion, la thèse soutient que l'opération Déluge d'Al-Aqsa a porté un coup significatif au concept de dissuasion israélienne, et que restaurer ce concept nécessite désormais une réévaluation fondamentale des outils de gestion des conflits et une adaptation stratégique aux dynamiques régionales et internes en rapide évolution.

Mots-clés: Dissuasion – Déluge d'Al-Aqsa – Doctrine sécuritaire israélienne – Axe de la Résistance